د . رفعت سيد أحمد

ثورة المسلمين في الضفة والقطاع

"دراسة وثائقية"

(طبعة ثانية)

يافا للدراسات

Bibliotheca Alexandrina
01333388
9

بسم الله الرحمن الرحيم

الأهداء

الى ثوار الحجارة ...
أطفال الضفة والقطاع

رفعت سيد أحمد

مقدمـــة

● لماذا الضفة .. ولماذا القطاع ؟

الضفة والقطاع .. بؤرة الصراع العربي ـ الصهيوني منذ عقدين من الزمان . وهي نقطة التحول في مستقبل الصراع أيضا إن سلما ـ مزعوماً أو حربـاً محتملة وضرورية فالضفة الغربية وقطاع غزة يعيش بها مايقارب من المليون والنصف مليون فلسطيني ، ويتشكل من جغرافيتهـا خنـاجر جيوا إستراتيجيـة موجهـة إلى الشعب الاسرائيلي ، ويتمحور حول ثقلها السياسي العام مصير دول وأطراف المواجهة الرئيسية .

فـماذا عنهمـا ؟

ذلك هو محور الدراسة المرفقة التي تذهب إلى التاريخ والجغرافيـا والبشر والإقتصاد والمياه عبر الوثائق الدولية والمصادر العلمية التي تناولت القضية طيلة العشرين عاماً الماضية ، فنبحث في وثائق الأمم المتحدة والمنظمات العالمية والعربيـــة الأخرى في الثقـل البشري والجغرافي للضفـــة الغربيـــة داخـل الاستراتيجية الصهيونية ، ونبحث في الوضع القانوني العام الذي شوهته الممارسات الصهيونية هناك ؛ ونذهب إلى أزمة الميـاه في الأراضي المحتلة وكيف إمتصت إسرائيل شرايين المياه العربية بالضفة وغزة عبر سياسات مائية منظمة وخطرة . كل ذلك وغيره نبحثه عبر ثلاثة فصول رئيسية . ونأمل أن نسد بهذا العمل جانباً لايزال ناقصاً في مكتبة الصراع العربي ـ الصهيوني .. وأن تستتبعه أعمال أخرى على نفس الدرب .. الذي يؤمن جيداً أن الـدراسـة الوثائقية المنفصلة للضفة والقطاع لايعني غياب النظرة الكلية للقضية العربية ككل .. وأن أي إدارة لعملية الصراع مع العدو لابد وأن تكون كلية وشاملة ولايصلح معها التجزء ، والذي يأتي هنا من قبيل دواعي الدراسة العملية فقط . ونؤكد أخيرا قناعتنا بأن حل القضية لايأتي إلا عبر الكفاح المسلح الواعي والمنظم والجماهيري .. هذا والله الموفق .

رفعت سيد أحمد

الفصل الأول

مأزق المكان

الضفة الغربية وقطاع غزة
بين
الجغرافيا والمستوطنات

سوف نقسم هذا الفصل إلى أربعة محاور على النحو التالى :

أولا : المعطيات الجغرافية للضفة والقطاع
« كعامل مؤثر فى العقيدة الحربية ـ المستقبلية لاسرائيل »

● **مدخل إلى العقيد الحربية الاسرائيلية .. المستقبلية**

يمكن لنا وبعد جولات الصراع الأخيرة مع إسرائيل أن نترسم بعض الخطوط العامة والمهام الكبرى للاستراتيجية الحربية الاسرائيلية المستقبلية (ويلاحظ هنا أن المستقبل الذى نتحدث عنه يقع بين العشر سنوات والخمس عشرة سنة) .

وتتمثل هذه المهام فى :

١ ـ **المهمة الأولى** : تحديد وتنظيم الوسائل والاساليب لتحقيق الغاية الصهيونية العليا بأقل التكاليف الممكنة ، تتمثل هذه الغاية فى مقولتين تاريخيتين تحددان وبوضوح المشروع الصهيونى فى المنطقة بعمقه التاريخى وطموحه المستقبلى :

(أ) يقول هرتزل فى المؤتمر الصهيونى الأول فى اغسطس ١٨٩٧ :

(نحن هنا لنضع حجر الأساس للبيت الذى سيأوى الأمة اليهودية) (١)

(ب) ويقول بن جوريون بعد قيام دولة اسرائيل وبالتحديد فى صيف ١٩٤٨ :

(لغرض واحد جاءت اسرائيل إلى الوجود ، ليس لمجرد اعطاء الحرية والاستقلال للستمائة وخمسين ألف يهودى الذين كانوا يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ بها ولكن قبل كل شيء لايجاد وطن ذى سيادة لكل اليهود الذين ينتظرون خارجها) .

● إذن الغاية الصهيونية العليا ـ المستقبلية والتاريخية معا ـ هو خلق الدولة الصهيونية ـ اليهودية الكبرى ، ليتجمع فيها كل يهود العالم .

● واحصائيا ينبغى أن نلاحظ أن يهود العالم الخارجى عن اسرائيل ، يبلغ الـ ١٤ مليون تقريبا واذا أضفنا اليهم الـ ٣ ملايين يهودى بفلسطين ، لأصبح التعداد مايقرب من ١٧ مليون يهودى فاذا افترضنا ـ جدلا ـ أن الهدف والمشروع الصهيونى سوف يستمر إلى منتهاه وسيصل استخدام اليهود إلى أرض الميعاد إلى منتهاه ، فإن مساحة جغرافية ضعف دولة اسرائيل . أو أكثر سوف يحتاجها هذا العدو ..

● فقط .. ضعف الدولة الحالية ..

● ولهذا كانت اسرائيل الدولة الوحيدة بالعالم التى لم تعلن عن حدودها السياسية أو

الديموجرافية [٢٢] .

● ولهذا أيضا كان « التوسع الأقليمى » وحماية القلب الصناعى الاسرائيلى من خلال حماية الأطراف وخلق محيطات أمنية جغرافية واسعة ، ولهذا أيضا كان الخوف الاسرائيلى الدائم من عامل الجغرافيا ومحاولة هويمته بالتوسع شمالا أو جنوبا أو شرقا ، وهو جوهر المستقبل الجغرافى لاسرائيل ..

● فهل يجعل هذا « العامل » كل هذا الخوف ؟ وكيف ؟

● تساؤل بحاجة إلى تفصيل .

العوامل الجغرافية فى العقيدة الحربية المستقبلية لاسرائيل

تلعب الجغرافية ، أو الأرض ، دورا هاما فى تشكيل هوية ومستقبل الدولة خاصة فى عصرنا الحالى ، وسوف نحاول هنا ، قبل الوثوب إلى المعطيات الجيواستراتيجية التى تحدد موقع الضفة وغزة فى العقل الصهيونى المستقبلى المصلحى والأمنى معا ، سوف نحاول أن نقدم مدخلا عاما « لجغرافية اسرائيل » وليس بالمعنى الوصفى ، ولكن بالمعنى التأثيرى ، أى تأثير تلك الجغرافيا على التحرك الصهيونى الحربى والأمنى المصلحى ، سوف نتحدث عن « مجمل الكيان الصهيونى » وخصوصية الضفة وغزة » ، لكى نقدم توطئة متكاملة لحركة هذا الكيان المستقبلية فى بعدها الخائف من « الجغرافيا » ومن « التاريخ » وسوف نحصر الحديث فى ثلاث جزئيات رئيسية تغطى ـ معاً ـ هذا الجانب وهى على التوالى :

(أ) الموقع الجغرافى وخطورته .

(ب) المساحة وشكل الحدود .

(جـ) متطلبات مسرح الحرب الجغرافى .

(أ) الموقع الجغرافى لإسرائيل وخطورته المستقبلية :

مما سيزيد الاهتمام الدولى والعربى بإسرائيل ، ما يضيفه عليها موقعها الجغرافى من مزايا ، فإسرائيل « جسر استراتيجى » برى وبحرى وجوى يربط بين ثلاث قارات ،وهى « حلقة الوصل بين بحرين بالغى الأهمية يؤديان إلى محيطات تحيط بشواطىء العالم من كل اتجاه ، وتتجمع فى موانى ومطارات إسرائيل شبكة خطوط بحرية وجوية كثيفة .

لذلك كان هـذا الموقع الجغرافى الهـام أحـد دوافع الـدول الكبرى إلى الاهتمام بـإسرائيل لـمـا ينتجه لها من قدرة على التأثير فى مستقبل المنطقة ، وبالتراخى المتبادل تستغل بعض دول الغرب هذه المزايا الجغرافيـة لموقع إسرائيل فتجعلـه نقطـة ارتكاز موجهـة نـاحيـة الشرق الأوسط وبعد أن انحسرت قواعدها التقليدية فيه [٢].

ويوضح شيمون بيريز فى مؤلفـه « المرحلـة القـادمـة أبعـاد الأتفـاق عير المقـدس بين الأهداف الأوربية والأمريكية والموقع الإسرائيلى حين يقول :

(يجب أن تهتم أوربا بنا لما تملكه أيدينا ، فموقعنـا الممتـاز يعتبر قوة تمكننـا من أن نسـد الطريق فى وجـه القوميـة العربيـة ، وأن نكون بـديلاً لقنـاة السـويس وأن نشكل ضغطاً على الدول المنتجة للبترول وتلك التى تنقله) [٤].

● ولم يأت إدراك زعماء الصهاينة لمدى أهمية موقع إسرائيل البحرى تالياً على إنشـاء الدولـة بل سـابقـاً لهـا ، ولعلـه كان أحـد أسبـاب رفضهم « كينيـا » أو « الأرجنتين » كما تقول وثائقهم ومخططاتهم القـديمـة ، كبـدائل أسهل استعماراً من فلسطين ، لوفرة الأراضى الخصبة الخالية بها ...

● والجـدير بـالـذكر والتـأمل أن الصهيونيـة أعتبرت من مـوقـع فلسطين ومـزايـاه البحرية « ضرورة أمن » علاوة على ضروراته الاقتصادية والسياسية والعسكريـة ، ذلـك لأن استعمار الأرض تكتنفه القيود ، أما استعمار المـاء فلا قيود عليـه وقـد راح دافيـد بن جـوريـون يتحـدث عن استعمار البحـار ويعـدد مـزايـا المستعمرات البحريـة على « مستعمرات البر فيقول :

(إن الأمن يعنى أيضـاً غـزو البحر والجـو ، كما يعنى الأرض ، ويجب أن تتحـول إسرائيل إلى قوة بحرية هامة ، وقد أكدت هذه الحاجة تلـك المقـاطعـة الاقتصـاديـة التى فرضها العرب ، وغلق قناة السويس فى وجهنا ، لقد تحولت الشعوب الصغيرة فى العصور الوسطى والحـديثـة ، التى تعيش بجوار البحر ، إلى قوى بحريـة عظمى ، بفضل تطـويـر بناء السفن ومصايد الأسماك ، وأول مثل تاريخى لذلك قدمه لنا أناس عـاشوا فى وطننـا كانوا يتكلمون العبرية مثلنا وأعنى بهم شعب صور وصيدا [١] .

●● إن العقيدة الحربية المستقبليـة لإسرائيل سوف تنـادى كما نـادت من قبل أثنـاء وبعـد ١٩٦٧ بـأن « مستعمرات البحر » سـوف تكـون لهـا الافضليـة ، حيث لا تقف فى وجهها حدود ، أو يطوقها حصار ، فبحار العـالم ومحيطـاتـه مفتوحـة أمامهـا ، ولعل فى

ذلك كتفاً للنقاب المستقبلى - من جديد - عن سبب اهتمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بمنطقتى : مدخل خليج العقبة والبحر الأحمر الجنوبى داخل تفاصيل « كامب ديفيد » وأيضاً بمنطقة نهر الليطانى داخل تفاصيل جولة بيروت العربية ١٩٨٢ !!

●● بالاضافة إلى ما سبق فموقع إسرائيل فى قلب الوطن العربى رغم ما قد يبدو له من دواعم مباشرة على السطح ، فإنه يحتوى فى حقيقة أمره على مزايا كامنة ، تستقطب كافة ما يحويه من عيوب ، وأولها وأخطرها شأنا تمزيق أوصال هذا الوطن الكبير ، التى تشكل فى نفس الوقت مضيقاً واختناقاً برياً يعتبر نقطة ضعف جغرافية قاتلة ، طالما استمر ضعف العرب العسكرى وخاصة فى مجالات القوى البحرية والبرية .

والميزة الثانية لموقع إسرائيل ، الذى يتوسط جسم الوطن العربى تظهر فيما يتيحه لقواتها المسلحة من قدرة على العمل من خطوط داخلية للانقضاض السريع من قلب الدولة نحو أطرافها الخارجية ، شمالاً أو شرقاً أو جنوباً لتكتمل الضربات الشديدة لأعدائها فى شكل عمليات تعرضية متعاقبة . كما يقول المتخصصون (٦) .

ثانياً : المعطيات الجيواستراتيجية
للضفة وغزة بين ضغط الواقع والتاريخ

● ماذا لو أعدنا إلى الذهن الحقائق السابقة عن جغرافية إسرائيل ولكن بلغة جديدة :-

● إذا علمنا أن إسرائيل استطاعت عقب عام ١٩٤٨ أن توسع بعض حدودها حتى بلغت مساحتها إلى ما يزيد عن عشرين ألف كيلو متر نصفها فى صحراء النقب ، وأن طولها من هضاب الجليل حتى البحر الأحمر يصل إلى ٥٠٠ كم - وتلتقى مع الأرض العربية بحدود طولها ١٠٨٠ كم ، واذا علمنا أن الجزء المفيد من جغرافية إسرائيل هو الشريط الموازى للبحر المتوسط بطول ١٩٠ كم وإن أرض إسرائيل تنفتح وتتوسع شمالى حيفا وجنوبى تل أبيب وتضيق فيما بين هذين البلدين لتصير ممراً محصوراً بين البحر والضفة الغربية وتتراوح بين ١٤و٢٠٠ كم وفى ذلك الممر الضيق تمر شرايين المواصلات وتتمركز الهيئات والمواقع والمركز الصناعية الحربية وغير الحربية وتتمركز المدن الرئيسية التى تقع تحت مرمى المدفعية - إذا وجدت !! - المتمركزة على الحدود مع الأردن ، حيث تستطيع هذه المدفعية الان تضرب الطرق وتدمر السكك الحديدية وتقطع إسرائيل إلى جزئين وتنال من المدن ومن بينها تل أبيب ، وبذلك تشل القدرة الاستراتيجية والطاقة الحربية فى إسرائيل بل وتنسف الاستراتيجية الإسرائيلية من أساسها (٧) .

● اذا علمنا كل هذا عن الجغرافيا العامة لدولة اسرائيل فإن موقعا استراتيجيا هاما باتت تحتله المنطقة المكونة لوادى الغور والسفوح الجبلية المشرفة عليه من جهة الشرق وعلى حدود اسرائيل مابعد ١٩٦٧ ، الخط الأخضر من جهة الغرب بالإضافة لمنطقة القدس لقد اضحت للضفة الغربية بهذا التصور الحدد الجغرافية اسرائيل بمثابة الآتى : (٨).

أولا :

خنجر عربى مصوب فى أضعف أجزاء الجسد الصهيونى ، سواء نظرنا الى اسرائيل فى ذاتها أو الضفة فى ذاتها ، حيث الأولى تحدها مع سوريا البناء الاستراتيجى المانع والمتحور فى المرتفعات السورية ـ أو الجولان كما تسمى بالعبرية ـ وحيث جنوبا الجزيرة الرطبة وسيناء ـ والتى اكتسبت اسرائيل باعادتها الى مصر حالة من التأمين « الوقتى » من أى خطر عسكرى متوقع ، حيث القيود والمطارات والقوات التى أوجدتها « كامب ديفيد » تأتى لتقدم المانع القانونى ـ الأمريكى ـ للهجوم المصرى المستقبلى وحيث الجنوب اللبنانى ولخمس سنوات قادمة لايمثلو فى ذاته بل فى دولته ـ لبنان ككل ، أى خطر حقيقى على الشمال الاسرائيلى خاصة بعد الجولة السادسة ١٩٨٢ .

● بقى الجانب المواجه للأردن ، حيث لاتتواجد الموانع الطبيعية مثلما كل الجبهات السابقة وحيث حيوية المنطقة اقتصاديا واستراتيجيا كمنفذ برى موازى للمنفذ البحرى الوحيد على البحر المتوسط ، وحيث امتدادها العمقى للجسد الاسرائيلى لتصير بمثابة الوعاء الزراعى والصناعى والعسكرى والكيبوتزى ، له ، وهذا يبرز ضغط الواقع وضغط الكيان استراتيجيا من ناحية الضفة ، هذا اذا نظرنا الى اسرائيل فى ذاتها والضفة من خلال تلك الذات .

ثانيا :

أما اذا نظرنا الى التركيبة الخاصة الحيواستراتيجية للضفة الغربية فإن « الكم » الديمجرافى العربى المتواجد داخل الضفة « والكيف » الثقافى والانتائى والقومى لابناء هذه المنطقة ، بالاضافة الى مميزاتها السابقة باعتبارها البوابة العربية الوحيدة

أمام اسرائيل لمخاطبة المشرق العربي . هذه التركيبة الخاصة للضفة الغربية هي التي يكمن وراءها في الواقع كل تطورات الصراع العربي الصهيوني القادمة ، والسابقة ، إذ يمكن للحكومة الاسرائيلية منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم داخل الضفة أن تندفع في أكبر عملية استيطانية ويمكن لنا أن نفهم لماذا هذه الاندفاعةوبهذا الحجم ؟؟ انها المحاولة الجادة لاقتلاع هوية هذه الأرض الحقيقية وهي محاولة لاحداث نوع من التوازن الاستراتيجي - الديمجرافي مع الوجود الفلسطيني بالضفة ، بل ويمكن تفسير أحد الأسس الاستراتيجية الهامة للأمن القومي الاسرائيلي وهو ضرورة بقاء الوضع السياسي - العسكري على الحدود مع الأردن مستقراحتىولو أدى هذا الى مذبحة للفلسطينيين عام ١٩٧٠ .

● ولايمكن لوضع الضفة الغربية في الجغرافيا والاستراتيجية الاسرائيلية أن توضحه فقط تطورات الصراع الحالية والتالية لعام ١٩٦٧ بل ان المتابعة التاريخية تبرز لنا أن الأطماع الصهيونية في غرب وشرق نهر الأردن قديمة وأصلية وهو مايعطي الاهتمام الصهيوني بالضفة الغربية « السمة التاريخية » بالإضافة الى ضغط الواقع وتطوراته فالتاريخ ينبئنا بأن الأطماع الصهيونية في الضفة وفي شرق الأردن تعود الى هرتزل في مؤتمر بال والى عام ١٩١٧ عام المباركة الدولية - البريطانية لقيام وطن قومي للصهاينة ويوم أن أعلنت صحيفة (زيونست وفيو) احتجاجها ضد فصل شرق الأردنعن المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن . (٩)

● وفي ٢٨ حزيران / ١٩١٩ شرحت نشرة فلسطين - الناطقة بلسان لجنة فلسطين البريطانية وهي مؤسسة صهيونية - أهمية شرق الأردن - شاملا غربه بالطبع - بالنسبة لمستقبل الدولة اليهودية في رأى الحركة الصهيونية فكتبت تقول « .. لشرق الأردن كما لغربها بالطبع - أهمية حيوية من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية لفلسطين - اليهودية .. إن مستقبل فلسطين اليهودية برمته يتوقف على شرق الأردن فلا أمن لفلسطين إلا إذا كان شرق الأردن قطعة منها .. إن شرق الأردن هو مفتاح البحبوحة الاقتصادية في فلسطين . (١٠)

● بل أن الأمر بالنسبة للمطامع القديمة يتعدى مجرد النشرات والكتب الى حيث المؤتمرات حتى مؤتمر « كامب ديفيد » في أمريكا - حيث تضمنت المذكرة الرسمية التي قدمتها المنطقة الصهيونية لمؤتمر السلام مطالبة صريحة بالأراضي الواقعة

شرق نهر الأردن وقد جاء فى تلك المذكرة فى معرض تعليل المطالبة بهذه الأراضى مايلى :

« منذ أيام التوراه الأولى والسهول الخصبة الواقعة الى شرق نهر الأردن ومرتبطة من النواحى الاقتصادية والسياسية ارتباطا وثيقا بالارض الواقعة الى الغرب من نهر الأردن ، إن هذا البلد القليل السكان حاليا ، كان على أيام الرومان آهلا مزدهرا وهو قادر اليوم على استقبال المستعمرين على نطاق واسع . إن الاعتبار العادل لحاجات فلسطين والجزيرة العربية يتطلب توفير الاتصال بالخط الحديدى الحجازى على طول امتداده ، لكل من البلدين ، كذلك فإن تطوير الزراعة فى شرق الأردن يجعل من اتصال فلسطين بالبحر الأحمر ، وبناء موانى صالحة من خليج العقبة ضرورة ملحة . ومن الجدير بالذكر أن العقبة كانت منذ أيام سليمان فصاعدا نهاية طريق تجارى هام فى فلسطين . »(٩١)

● وإذا كان الكلام يقصد به شرق الأردن فإنه بالضرورة ينسحب كلية على غربها ويصبح استيلاء اليهود على الأردن بضفتيه الغربية والشرقية مسلمة سياسية ، وخطة عسكرية ، وطموحا استراتيجيا ثم جاءت تطورات مابعد ١٩٦٧ لتكسبه سمة الواقع الضاغط والدافع للتطبيق والتغيير .

● هذا عن ظلال البعد الجيو / استراتيجى للضفة الغربية بين عنف التاريخ ومؤامراته الصهيونية وبين ضغط الواقع الجغرافى والعسكرى والاجتماعى والديمجرافى للضفة الغربية وهو البعد الأصيل الذى من خلاله سوف يقدر لنا أن نحدد ـ فيما بعد ـ الموقع النهائى للضفة الغربية الأرض والشعب ـ فوق الخريطة الاستراتيجية للكيان الصهيونى .

ولكن ماذا عن الأبعاد والمعطيات الأخرى ؟

ثالثا : المعطيات الاقتصادية من استنزاف القدرة الى فتح الاسواق

● لايمكن فهم وضعية الضفة الغربية وقطاع غزة فى الاستراتيجية الاسرائيلية دون الالمام بالموقع الاقتصادى لهذه المنطقة العربية داخل تفاعلات السياسة الاقتصادية للكيان الصهيونى لقد تحددت توجهات هذا البعد فى ثلاثة أهداف رئيسية :

الهدف الأول :

تمثل فى ضرورة بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة كيانا اقتصاديا غير مستقل، أى أن يظل تابعا لحركة الاقتصاد الاسرائيلى ودوراته .

الهدف الثانى :

أن تصبح المنطقتين ـ خاصة الضفة الغربية امتدادا جغرافيا وديمجرافيا لخدمة الزراعة والصناعة والقطاع المهنى الاسرائيلى .

الهدف الثالث :

تطوير الضفة الغربية واقتصادياتها لتصبح سوقا تجاريا للمنتجات الاسرائيلية وأن تصبح فى ذات الوقت منفذا تجاريا نحو البلاد العربية المجاورة .

● ولايضاح هذه الأهداف خاصة داخل الضفة الغربية لابد من متابعة سريعة لسنوات الاحتلال وإن كانت هذه المرة من المنظور الاقتصادى ، فقبيل الاحتلال الصهيونى عام ١٩٦٧ كان التركيب الاقتصادى فى الضفة الغربية يتميز بسيطرة الطابع الانتاجى والخدمى ، حيث قطاع الخدمات يساهم بنحو ثلثى قيمة الناتج فى الضفة عام ١٩٦٦ بينما كانت الزراعة تسهم بنسبة ٢٦,١ ٪ والصناعة بنسبة ١٣,٣ ٪ ولكن وبعد مرور مايقرب من الخمسة عشر عاما من الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية حدثت تغيرات كبيرة بالنسبة للتركيب الاقتصادى العام يمكن ايضاحها فى الجدول التالى :

القطاع الاقتصادى	النسبة المئوية ماقبل ١٩٦٧	النسبة المئوية مابعد ١٩٦٧	الهدف الاقتصادى والاجتماعى
١) قطاع الصناعة	١٣,٣ ٪	٦,٤ ٪	كان المبرر والهدف من وراء اغلاق الورش والمصانع والمؤسسات الصناعية وتضييق القطاع هو الحيلولة دون تواجد اقتصادى مستقل صناعيا بالضفة لمردوادته السياسية .
٢) قطاع الزراعة	١٦,١ ٪	٣,٥ ٪ منها : ٤٠ ٪ تخصصت	زادت الزراعة ولكن فى المجال الذى يخدم الاقتصاد الاسرائيلى حيث تخصصت ٦٠ ٪ منها للفواكه والموالح

		للانتاج الزراعى و ٦٠ ٪ تخصصت للفواكه والموالح والخضر	والخضر المخصصة للتصدير وأصبحت تساهم بنسبة ٢٠٪ من إجمالى الانتاج الزراعى الاسرائيلى وأصبحت الضفة امتداد زراعى لاسرائيل .
٢) القطاع المهنى	٥٤ ٪	٢٤ ٪	تمثل الهدف الاسرائيلى فى ضرورة تفريغ الضفة من الأيدى الماهرة وإن دلت الاحصاءات على أن أغلب من تم تشغيلهم من صغار السن الفلسطينيين .

● ومن الجدول السابق نجد أن أهم مايلاحظ فيه ذلك الاختلال الذى صاحب الزراعة حيث تكرس نمط تخصصى جديد فى زراعة الضفة الغربية يخدم متطلبات الزراعة التصديرية الاسرائيلية ويزيد اعتماد الضفة على المحاصيل الحيوية المستوردة من اسرائيل ، لقد زاد كما يظهر الجدول فى الوزن النسبى للزراعة فى اجمالى الناتج من ١٦,١ ٪ عام ١٩٦٦ الى ٣٥ ٪ عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ لكن هذه الزيادة كانت تعكس فى الواقع اختلالا فى نسبة مساهمة الفروع الزراعية المختلفة ، إذ بينما نجد أن المحاصيل الحقلية تشغل ٤٠ ٪ من إجمالى الانتاج الزراع ، بينما نجد أن ٦٠ ٪ من المساحة المنزرعة تخصص لانتاج الفواكه والخضروات والموالح التى تذهب أساسا للتصدير الى الخارج وقد تمكنت اسرائيل من اغراء أعداد متزايدة من المزارعين للتحول من الزراعة الحقلية الى زراعة الخضروات على وجه الخصوص عن طريق انشاء العديد من المزارع التجريبية لزراعة المحاصيل الزراعية التصديرية وعن طريق هذه الأساليب أصبحت الزراعة فى الصفة تساهم بما يقرب من ٢٠ ٪ من اجمالى الانتاج الزراعى الاسرائيلى .

● بالاضافة لما سبق فلقد أدى الاحتلال الاسرائيلى طيلة الخمسة عشر عاما الأخيرة الى تكريس نمط تجارى يخضع بمقتضاه السوق فى الضفة الغربية لطموحات ومصالح السوق الاسرائيلى ، ولقد سهل ذلك شروط التخصص الاقليمى فى نطاق خدمة احتياجات الاقتصاد الاسرائيلى وتكريس سياسات الجسور المفتوحة مما أدى الى حدوث تغيرات تجارية كبيرة فى مؤشرات التجارة الخارجية للضفة الغربية وظهور حالة تبعية تجارية تظهر واضحة فى هيكل الانتاج ، حيث تستورد الضفة السلع الزراعية الحيوية مثل القمح والحبوب والسلع الصناعية الاساسية والمعدات

الكهربائية من اسرائيل بل ان الصعف الاقتصادى التجارى المتعدد المستويات ذلك ، قد جعل أيضا من الضفة سوقا رئيسية للبضائع الاسرائيلية المصدرة ، وتعكس مؤشرات تجارة الضفة الغربية حدوث ركود فى العلاقات التجارية بينها وبين كل من الأردن وقطاع غزة مقابل إنتعاش هذه العلاقات مع اسرائيل . إذ أن الضفة الغربية تستورد نحو ۹۰ ٪ من واردتها من الخضروات والسلع الغذائية والفواكه والأحذية ومواد البناء المعاد تصديرها من إسرائيل !!

رابعا : المعطيات الاستيطانية :

(بين المدركات .. والواقع .ووثائق الأمم المتحدة)

● نأتى الى أخطر المعطيات فى الواقع ، حيث المعطيات الثلاث السابقة تمثل مجتمعه التمهيد الموضوعى لاخطر سياسة استيطانية استعمارية تفتق عنها الذهن الاستعمارى القديم والحديث ، تلك السياسة التى حمل رأيتها حلقة الوصل الاستعمارية بين النوعين السابقين من الاستعمار ، والتى كان تاريخ تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية هو الاعلان التاريخى عن بداية نوع جديد من

وجاء الوضع الجيواستراتيجى متفاعلا معه الوضع الاقتصادى للضفة وغزة ليقدما نفسيهما كمدخل أيكولوجى للوضع الرابع : الوضع الاستيطانى فماذا عن هذا الوضع ، ماذا عن المستوطنات الاسرائيلية وحدود الدولة ، مدركات وواقعا وطموحا مستقبليا ؟

● ونظرا لأهمية هذه المعطيات باعتبارها وبالاشتراك مع المعطيات السابقة ، موضوع المستقبل فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى داخل الضفة فإننا سوف نعطيه تفصيلا أكثر بتمحور حول ثلاثة محاور أساسية تستند فيها الى وثائق الأمم المتحدة المتوافرة حتى نهاية العام ۱۹۸٥ بالاضافة الى المصادر الأخرى :

أولا : الاستيطان وحدود الدولة اليهودية فى ادراك القيادة الصهيونية .

ثانيا : الأمم المتحدة رسالة المستوطنات بالضفة الغربية (من واقع وثائق الأمم المتحدة) .

ثالثا : المستوطنات : طبيعة عملها والهدف منها .

١ ـ الاستيطان وحدود الدولة اليهودية

فى ادراك القيادة الصهيونية :

● لايمكن لنا فهم طبيعة عملية « الاستيطان » وأهدافها بالضفة الغربية دون البحث عن أدراك القيادة الاسرائيلية لماهية هذا الاستيطان ولحدود الدولة اليهودية ، ولعل أبرز شخصيتين من خلالها تتحدد الرؤية الاسرائيلية بعمقها التاريخى والحالى لحدود الدولة اليهودية ، بالاضافة الى هرتزل وبن جوريون الذين سبق الحديث عنهما ، تأتى شخصية الصهيونى العتيد والارهابى القديم فلاديمير جابوتنسكى الذى كادت أن تكون أغلب القيادات الصهيونية الحالية قد تتلمذت على يديه ، والشخصية الثانية مناحم بيجين الارهابى السابق . بمنظمة الاراجون ورئيس الوزراء الصهيونى السابق ـ فماذا عنهما من خلال ادراك حدود الدولة ؟

(ا) : مدركات جابوتنسكى لحدود الدولة اليهودية (١٢)

● من المدركات الثابتة لدى جابوتنسكى « تأتى مسألة حدود الدولة » فلقد أصر منذ البداية على المطالبة بما أسماه فلسطين التاريخية وظل طوال حياته متمسكا بهذا المطلب وكانت أولى تلميحاته حول مسألة الحدود هذه إثر اتفاقيات الانتداب البريطانى وحدود فلسطين ولقد تبلور موقف جابوتنسكى فى هذه المعانى :

« أن مياه اليرموك أغنى حزانات فلسطين ـ على حد تعبيره ـ قد اقتطعت كلها وابقى اليرموك خارج الوطن القومى اليهودى . بل إن شرق الأردن تدخل ضمن حدود الدولة وعلى الصهيونية أن تطمئن الى أن المنطقة الفرنسية من فلسطين لايمكن اعتبارها مغلقة فى وجه الاستعمار اليهودى فقد وقعت فرنسا على وعد بلفور وأخذت على عاتقها بموجب قرار مؤتمر « سان ريمو » أن تجيز مشروع الوطن القومى اليهودى .

● ولذلك يعلن جابوتنسكى بكل وضوح فى خطابه أمام المؤتمر الصهيونى السادس عشر عام ١٩٢٩ أن « اسرائيل هى الأرض التى لايؤلف نهر الأردن حدها الفاصل بل يمر فى منتصفها » .

● وتستمر تأكيدات جابوتنسكى حول هذا المعنى من الكلمات التى صاغها عام ١٩٣٢ ـ لتصبح نشيدا رسميا لمنظمات « بيتار » للشباب ويقول فيها أن الوطن الأم

لليهود ويشمل كلا ضفتى نهر الأردن من البحر الى الصحراء وأنه لن يتخلى عنها وسوف يظل له الى الأبد :

وفى كافة خطبة ووثائقه يؤكد جابوتنسكى على أن يشمل الوطن القومى كلا من ضفتى نهر الأردن فيضمن ذلك توصياته للمؤتمرات الصهيونية ، وفى اعلان قيام الحركة التصحيحية والمنظمة الجديدة ، بل أنه يضعه على رأس الأهداف التى تسعى لتحقيقها ويضعه فى بطاقة العضوية الخاصة بها حيث ينص الهدف الأول على (حل المشكلة اليهودية باقامة دولة فلسطين على ضفتى الأردن)(١٣)

وهكــــذا .:....

وهكذا يصل جابوتنسكى الاستاذ الأول لبيجين الى حد اعتبار ضفتى نهر الأردن جزءاً من اسرائيل الكبرى ، وهو الحديث الذى أثبتته لغة الثانينيات فى الصراع وطبيعة التطورات الحاصلة داخل الضفة الغربية وداخل الأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ والتى أعطتها حكومة الليكود « الدفعة الروحية » والعنصرية الجادة منذ ١٩٧٧ وحتى اليوم انها الاطماع التى يسهل فهمها أكثر حينما نحدد ادراك بيجين لحدود دولته .

(ب) بيجين وحدود الدولة اليهودية :

يتفق بيجين فى هذا الصدد مع استاذه جابوتنسكى حيث الدولة اليهودية ليست هى تلك الدولة التى يحددها الأخرون لهم بل هى تلك التى يبنيها اليهود بأنفسهم كما يقول وايزمان فى مذكراته .(١٤)

ومن ثم يمكن أن تصير من وجهه نظر ارهابى الاراجون ولبنـان ورئيس الوزراء الاسرائيلى منـاحيم بيجين ، هى تلـك التى تمتـد من البحر الى الصحراء شـاملـة ضفتى الأردن (١٥) .

● ولقد عبر « بيجين » عن وجهة نظره هذه منذ البداية ، حيث رفض عمليا قرار التقسيم عام ١٩٤٧ معلنا أن هذا يتنافى وحدود فلسطين اليهودية التاريخية ، وبعد ثلاثين عاما كاملة كتب الى الأمم المتحدة عام ١٩٧٧ يقول : (لايمكن لأى وعد يقطعه الزعماء اليهود على أنفسهم بالحفاظ على الحدود التى يجرى تعيينها أن يبرر به أن يتوقف ذلك الاستيطان ، إن الضغط المتزايد لملايين من التواقين للعودة سوف يتغلب على جميع

العقبات التى توضع فى طريقهم ، أن أرض اسرائيل لايمكن تقسيمها ولايجوز بل من الواجب اعادة توحيدها ، فشرقى الأردن تؤلف جزاء لايتجزأ من وطننا الأم ، اننا نعلن أن كل اتفاق يوقعه أفراد أو مؤسسات على أى مشروع للتقسيم غير ملزم لشعبنا فتوقيعهم لاغ ولاقيمة له من البداية . وكل معاهدة يجرى توقيعها على أساس التقسيم تنقصها صفة الشرعية ويصبح من حق شعبنا وواجبه أن يبادر الى الغائها) .(٦١)

● وليس غريبا هذا الادراك لمناحيم بيجين لحدود دولته فهو الذى تحددت شخصيته منذ البداية فى كلماته :

(عندما قال ديكارت « أنا أفكر فانا إذن أكون ، قال فكرة عميقة جدا ، غير أن هنالك أحيانا فى تاريخ الشعوب لايكفي التفكير وحده لاثبات وجودها ، فقد « يفكر » شعب ثم يتحول أبناءه بأفكارهم وبالرغم منهم الى قطيع من العبيد ، هنا يصرخ كل مافيك قائلا : إن عزتك ككائن حى رهن بمقاومتك الشر ، نحن نحارب فنحن إذن نكون) .(٤٢)

● لقد اتفقت الشاشة الاداركية لكل من جابوتنسكى وبيجين على أن حدود « اسرائيل اليهودية » هى تلك الحدود التى تحددها اعتبارات الأمن القومى ومخاطر المستقبل ، ومن ثم هى لاتقاس لديهم باية مقاييس مادية بقدر ماتقاس باعتبارات الخوف والحاجة الى الأمن ، ولكن لاستكمال تلك الشاشة الادراكية تقدم هذه الوثيقة القديمة من الوثائق اليهودية والتى تحدد وبلا عناء حدود الدولة حتى بخطوط العرض والطول ، والوثيقة تعود الى ١٥ فبراير ١٩١٧ ، والتى نشرتها نشرة فلسطين ، الناطقة بلسان اللجنة الفلسطينية ـ البريطانية وهى مؤسسة صهيونية عتيدة فماذا تقول هذه الوثيقة القديمة الجديدة ؟(٤٨)

وثيقـة للحـدود

تقول الوثيقة التى تعنون بـ (حدود اسرائيل) : لكل كاتب معنى بشئون اسرائيل تعريفه لحدود ذلك البلد ولكل استنتاجاته الخاصة المنسجمة مع طبيعة الهدف الذى يقصدم فى المجالات الدينية أو العلمية أو السياسية . وبالتالى فإن الاستنتاجات تختلف باختلاف القاعدة التى يستند اليها للتعريف ، أى ما إذا كان التعريف يستند الى نصوص التوراه أو التاريخ أو الجغرافيا .. والسؤال الذى يبرز الآن هو كيف ننظر نحن الصهاينة الى حدود دولتنا ؟ .

● إن « وايزمن » حاول تحديدها حين « قرر أنني أعلم بأن الله قد وعد أبناء اسرائيل بفلسطين ولكن لاأعرف الحدود التي رسمها . أنني أعتقد بأنها أوسع من الحدود المقترحة الآن وربما ضمت شرق الأردن . فاذا حافظ الله على وعده لشعبة فى الوقت الذى يختاره فإن واجبنا هو انقاذ مايمكننا انقاذه من بقايا اسرائيل . إن حدود دولتنا المقدسة التى نريد أن نتكلم عنها هى حدود اسرائيل المستقبل . إن الارض اللازمة تشمل أرث قبائل اسرائيل الأثنى عشرة أيام التوراه بالاضافة الى الامتدادت الضرورية للحفاظ على وحدة الأرض وسلامتها » .

● وتستطرد الوثيقة قائلة : (أن الحد الغربي هو البحر الأبيض المتوسط أما الحد الشرقى فهو حدود الأرض التى كانت تمكلها قبائل اسرائيل الممتدة من الشاطىء فى شمال صيدا بخط مستقيم الى نقطة تساقط شلالات نهر الأعوج فى بحيرة « الهيجانة » الى الجنوب من جنوب شرق دمشق . ويمتد الحد الشرقى من هذه النقطة عبر وادى نهر « الأعوج » ثم ينحرف فى انحناءة ليضرب شرقا المنطقة الجبلية فى جبال « اللجا » الى نقطة ٣٢°ـ ٣٠ شمالا . ومن هناك ينحرف فى اتجاه غربى الى نهراليرموك ومن هناك غربا عبر النهر الى البحر الميت . ويمتد الى الحد الجنوبى من طرف البحر الميت الى وادى عربة الى ٣٠°ـ ٣٠ / ومن هناك غربا حتى وادى العريش ممتدا مع هذا الوادى الى البحر » .

● وتنتقل الوثيقة الى الحديث عن اعتبارات الدفاع عن حدود الدولة العبرية المقترحة فتقول أن « الحد الاستراتيجى الطبيعى الوحيد هو القطاع الضيق الذى يقع فى شمال صيدا الى أقصى الحد الجنوبى للبنان . والحد الطبيعى الآخر هو وادى البقاع فى حيازة الأطراف الجنوبية للبنان وجبل الشيخ وتحصينها بشكل يكفل السيطرة على المخرج الجنوبى لهذا الوادى » .

● وتضيف الوثيقة : « إن الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية السالف ذكرها تشير الى الأهمية الحيوية الكامنة فى السيطرة على جزء من الخط الحديدى الحجازى . إن هذه الاعتبارات تفرض التعريف التالى لحدود فلسطين المستقبل فى الشمال ، الأميال الخمسة الأولى من مجرى نهر « الليطانى » ومن ثم اعتبار « دمشق » كحد شمالى واذا تعذر الحصول على دمشق وفى ذلك خسارة فادحة نهير حقنا فى التعويض فى أماكن أخرى ، يمتد الحد من الجنوب الشرقى من نهر « العوالى » حتى الحد الجنوبى لسلسلة جبال لبنان

وجبل الشيخ الى نقطة تقع فى درجة ٣٦ شرقا و ٣٣و١٥ شمالا ومن ثم يتجه الحد بخط مستقيم الى بصرى الشام (٣٢°٥' و ٣٠ / شمالا) . ومن هذه البلدة يتجه الى الحد جنوبا فى خط متواز مع الخط الحديدى وعلى بعد مسافة مع الخط الحديدى ، عن مسافة تتراوح بين عشرة أميال وعشرين ميلا شرقا حتى يصل الى منخفض « الجفر » الذى يقع على بعد ٢٠ ميلا الى الشرق من « معان » (ويلاحظ هنا الاسماء القديمة قدم الوثيقة نفسها) ، ومن هناك ينحرف الحد حتى يصل الى الشاطىء الشرقى لخليج العقبة على بعد بضعة أميال الى الجنوب من البلدة . وعن مصر وشبه جزيرة سيناء ، قالت الوثيقة إن الصراع الحالى فى شبه جزيرة سيناء سيعيد بدون شك فتح مسألة الحدود المصرية ـ الاسرائيلية ، فحدودنا لن تقف هناك ؟

وهكـــذا .....

● وهكذا تضع وثائق بنى صهيون مع مدركاتهم الاستعمارية أسس دولتهم وأسس « عصرهم الصهيونى » ، ومن خلال هذه الشاشة الادراكية مجتمعة ، تتوالدت فكرة الاستيطان لاعطاء « الأمن » مضمونه المادى ولخلق التكوين العضوى للكيان الصهيونى خلقا يتلاءم وطبيعة التهديدات المحيطة عربيا ، وكأن « الاستيطان » يتناسب طرديا مع طبيعة المنطقة التى ينشأ عليها وأهميتها فى الاستراتيجية الصهيونية ، لذا كانت مستوطنات الضفة وغزة لها الأولوية تليها مستوطنات الجولان والشمال الفلسطينى تليها مستوطنات سيناء ، ولكن يعن لنا سؤال منطقى :

ماذا عن شرعية هذه المستوطنات ؟ وهنا يبرز دور الأمم المتحدة ويترابط معه سؤال آخر :

ماذا عن طبيعة تلك المستوطنات وهدفها كما يبرزه الواقع ووثائق الأمم المتحدة أيضا ؟

٢ ـ الأمم المتحدة ومسألة المستوطنات

أعربت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة والتى أنشئت بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د ـ ٢٣) عن قلقها العميق فى عدة تقارير لها ازاء الاثار المترتبة على انشاء مستوطنات فى الأراضى المحتلة .

ففى تقريرها الثانى المؤرخ فى ١٧ / أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ، أبدت اللجنة الخاصة الملاحظة التالية :

« إن الأدلة بما فيها الشهادات التى أولى بها أمام اللجنة التنفيذية الخاصة بشأن الضم والاستيطان ، تؤيد الادعاءات القائلة أن حكومة اسرائيل تنتهج ، سياسة للضم والاستيطان للاراضى المحتلة بكيفية يقصد بها استبعاد كل امكانية لرد هذه الاراضى الى أصحابها الشرعيين .

« إن الفرق بين ضم اقليم مفتوح واحتلال اقليم فى وقت الحرب موضح فى الفقرات التالية من التعليق الذى نشرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصدد اتفاقية جنيف الرابعة :

(كما سبق التأكيد فى التعليق على المادة ٤ يكون احتلال أرض ما فى وقت الحرب فى الأساس حالة مؤقتة قائمة على الأمر الواقع ، لاتحرم الدولة المحتلة أراضيها سواء من شخصيتها كدولة أو من سيادتها ، بل تؤثر فقط على قدرتها على ممارسة حقوقها . هذا هوا مايتميز به الاحتلال عن الضم ، الذى بموجبه تكتسب الدولة القائمة بالاحتلال كل أو بعض الأراضى المحتلة وتدمجها فى أراضيها) .

● وتبعا لهذا ، فإن الاحتلال الناجم عن الحرب بينما يمثل جميع مظاهر الحيازة الفعلية لايمكن أن ينطوى على أى حق للتصرف فى الاقليم. وما دامت الأعمال العدائية مستمرة لايحق للدولة القائمة بالاحتلال ، ضم الأراضى المحتلة حتى ولو كانت تحتل الأقليم المعنى بأسره . ولايمكن الوصول الى قرار بشأن هذه المسألة فى معاهدة للصلح وهذه قاعدة معترف بها عالميا يؤيدها فقهاء القانون وتؤكدها أحكام عديدة صادرة عن المحاكم الدولية والوطنية .

وهناك مبدأ أساسى ينشأ من الاعتبارات السالفة الذكر مفادة أن : الدولة القائمة بالاحتلال تبقى ملزمة بتطبيق الاتفاقية بأسرها حتى اذا كانت ، خلافا لقواعد القانون الدولى تدعى خلال نزاع ما أنها قد ضمت كل الأراضى المحتلة أو جزءامنها (وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد صحة هذا الرأى . وتؤكد أيضا أن أى محاولة من جانب حكومة اسرائيل تحرم السكان المحليين ، وعلى وجه الخصوص حق تقرير المصير وحق الاحتفاظ بوطنهم يواجه برفض من جانب حكومة اسرائيل للاحكام المرعية فى القانون الدولى .

وتتجه الوقائع التالية الى تأييد الاستنتاج القائل أن سياسة حكومة اسرائيل هي ، أن تضم الأراضى المحتلة وأن تنشىء المستوطنات فيها كما تقول وثائق الأمم المتحدة :

(ا) وجود لجنة وزارية لاستيطان الأراضى فى حكومة اسرائيل .

(ب) تصريحات صريحة بهذا المعنى صادرة عن الوزراء والزعماء الاسرائيليين .

(جـ) مذكرة قدمها فى ٨ تموز / يولية سنة ١٩٧١ الى اللجنة الخاصة السيد « روحى الخطيب » رئيس بلدية القدس عندما وقعت الأعمال العدائية فى حزيران / يونية ١٩٦٧ وقد ثبت صحة الوقائع الواردة فيها بأدلة أخرى .

(د) أنباء لم تكذب ، نشرت فى وسائل الاعلام ، بشأن مخطط لانشاء مستوطنات اسرائيلية فى الأراضى المحتلة .

(هـ) ادعاءات لم تدحض بعد وتتفق مع وقائع أخرى وردت فى عدة رسائل موجهة من حكومة الأردن وحكومة الجمهورية العربية السورية بشأن تدابير اتخذتها حكومة اسرائيل منتهكة بذلك حقوق الانسان للاشخاص الذين يعيشون فى الأراضى المحتلة .

(و) انعدام أية محاولة جديدة لاعادة توطين اللاجئين فى ديارهم فى الأراضى المحتلة

(ز) الطرد الجماعى والإبعاد المستمر للافراد من الأراضى المحتلة .

(ح) نقل السكان المستمر فى الأراضى المحتلة الى مناطق أخرى داخل الأراضى المحتلة(١٩) .

وأعربت اللجنة الخاصة فى تقريرها الخامس ، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ عن الآتى :

« ترى اللجنة الخاصة ، بناء على تحرياتها ، أن هناك دليلا قاطعا على أن حكومة اسرائيل تنتهج سياسة انشاء المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، واسكان هذه المستوطنات بمواطنين اسرائيليين بعضهم من المهاجرين الجدد وفيما يتعلق ببعض أجزاء الأراضى المحتلة ، مثل الخليل والضفة الغربية ورفح وشرم الشيخ (سيناء) ومرتفعات الجولان ، اعتمدت حكومة اسرائيل خططا طويلة الأجل للاستيطان » إن الأدلة الماثلة أمام اللجنة الخاصة أثبتت بوضوح أن حكومة اسرائيل تمضى فى سياسة ضم الجزء المحتل من القدس بتصرف انفرادى وتوسيع حدود بلدية المدينة بادماج مساحات واسعة من الأراضى تشكل جزءا من الضفة الغربية المحتلة .

وفى ٢٠ كانـون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، اعتمـدت الجمعيـة العـامـة القرار / ٢٨٥١ (د ـ ٢٦) الذى طلبت فيه بقوة من اسرائيل أن تلغى على الفور جميع التدابير من أمثال التدابير التالية وأن تكف فورا عن جميع السياسات والممارسات من قبيل السياسات والممارسات التالية :

(ا) ضم أى جزء من الأقاليم العربية المحتلة .

(ب) انشاء مستوطنات اسرائيلية فى هذه الأقاليم ونقل بعض السكان المدنيين من اسرائيل الى الأقاليم المحتلة .

(جـ) تدمير وتهديد القرى والأحياء والمساكن ومصادرة الممتلكات ونزع ملكيتها .

ويدين قرار الجمعية العامة ٣٥٢٥ (د ـ٣٠) بصفة خاصة السياسات والممارسات الاسرائيلية التالية :

(ا) ضم أجزاء من الأراضى المحتلة .

(ب) انشاء مستوطنات اسرائيلية فى الأراضى المحتلة ونقل سكان أغراب اليها .

(جـ) تدمير المنازل العربية وهدمها .

(د) مصادرة الممتلكات فى الأراضى المحتلة ونزع ملكيتها وجميع المعاملات الأخرى الرامية الى الاستحواذ على الأراضى والتى تدور بين السلطات أو المؤسسات الاسرائيلية والرعايا الاسرائيليين ، من جانب ، وسكان الأراضى المحتلة أو مؤسساتها ، من جانب آخر .

وينص قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٥ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ فى بعض اجزائه على مايلى :

١ ـ تقرر أن جميع هذه التدابير والاجراءات التى اتخذتها اسرائيل فى الأراضى الفلسطينية وغيرها من الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لاصحة لها قانونا وتعد عرقلة خطيرة للمساعى المبذولة للتوصل الى سلام عادل دائم فى الشرق الأوسط .

٢ ـ تأسف بشدة لاستمرار اسرائيل فى تنفيذ هذه التدابير وخاصة اقامة المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة .

٣ ـ تدعو اسرائيل الى الامتثال بدقة لالتزاماتها الدولية طبقا لمبادىء القانون الدولى واحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة فى ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ .

٤ ـ تدعو مرة أخرى حكومة اسرائيل ، بوصفها دولة الاحتلال ، الى الكف فورا عن اتخاذ أى أجراء من شأنه أن يفضى الى تغيير الطبيعة القانونية أو التشكيل الجغرافى أو التركيب السكانى للاراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

٥ ـ تحث جميع الدول الاطراف فى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على كفالة احترام احكام الاتفاقية وامتثالها فى جميع الأراضى العربية التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

وفى قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩م) المؤرخ ٢٢ آزار / مارس ١٩٧٩ . انشئت لجنة مقصدها الرئيسى دراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

وفى القرار ذاته يقرر مجلس الأمن أيضا .

(١) « ... أن سياسات وممارسات اسرائيل فى اقامة المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ليس له أى صحة قانونية ويشكل عقبة كأداة أمام تحقيق سلمى شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط ، وكذلك :

(٢) يطلب مرة أخرى الى اسرائيل بوصفها الدولة المحتلة أن تتقيد بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب / أغسطس / ١٩٤٩ وأن تلغى ما اتخذته من تدابير سابقة ، وأن تكف عن أى إجراء يسفر عن تغيير المركز القانونى والطبيعى والجغرافى والتأثير ماديا على التكوين الديمجرافى للاراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فى ذلك القدس وبصفة خاصة ألا تنقل بعض سكانها المدنيين الى الأراضى العربية المحتلة .

(٣) ينشىء لجنة تتكون من ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن يعينهم رئيس المجلس بعد التشاور مع أعضاء المجلس .

وتوصلت اللجنة ، فى تقريرها الثالث الى النتائج التالية :

« وتبعا لهذا ، بعد أن درست اللجنة بعناية جميع عناصر المعلومات التى تمكنت من جمعها تنفيذا لولايتها ، تود أن تؤكد من جديد النتائج التى وردت فى تقاريرها الماضية وعلى وجه أكثر تحديدا ، النتائج التالية :

(ا) تواصل الحكومة الاسرائيلية بنشاط تنفيذ عملياتها المستفزة والمعاندة ذات النطاق الواسع لانشاء المستوطنات فى الأراضى المحتلة .

(ب) هناك علاقة متبادلة بين انشاء المستوطنات الاسرائيلية وتشريد السكان العرب .

(جـ) إن إسرائيل ، فى تنفيذ سياسة الأستيطان التى تنتهجها ، تلجأ الى جرائم سرية فى كثير من الأحيان أكثر خبثا ، تشمل السيطرة على الموارد المائية والاستيلاء على الأملاك الخاصة ، وتدمير المنازل وابعاد الأشخاص ، متجاهلة حقوق الانسان الأساسية تجاهلا تاما .

(و) وقد جلبت سياسة الاستيطان تغييرات عنيفة وذات أثر ضار على نمط الحياة اليومية الاقتصادية والاجتماعية للباقين من السكان العرب وسببت تغيرات جوهرية ذات طبيعة جغرافية وديمجرافية فى الأراضى المحتلة بما فى ذلك القدس .

(هـ) تشكل هذه التغيرات انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين فى وقت الحرب والمعقودة فى ١٢ آب / أغسطس ، وللمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن هذه المسألة .

« وتبعا لهذا تود اللجنة أن تكرر أن سياسة اسرائيل الاستيطانية ، التى تم بموجبها على سبيل المثال مصادرة ٣٣,٣ فى المائة من الضفة الغربية حتى هذا الوقت تفتقر الى الصحة القانونية وتشكل عائقا خطيرا فى وجه تحقيق سلام شامل وعادل ودائم فى المنطقة »

ونظرا الى التدهور الذى طرأ مؤخرا فى الحالة فى الأراضى العربية المحتلة ترى اللجنة أن سياسة اسرائيل الاستيطانية ، بما تفرضه من الآم لامبرر لها على سكان عزل هى تحريض على المزيد من الاضطراب والعنف ، وتستطرد الوثيقة قائلة :

« وقد أدت سياسة اسرائيل الاستيطانية الى تشريد اعداد كبيرة من الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم ، مما أدى الى تعاظم عدد اللاجئين المستمر وما يصاحب ذلك من عوائق .

« إن الأدلة المتوفرة تدل على أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية مازالت تستنزف الموارد الطبيعية ، وعلى وجه الخصوص الموارد المائية ، فى الأراضى المحتلة لمصلحة تلك السلطات واضراراً بالشعب الفلسطينى » ثم تقول الوثيقة :

« وبما أن الماء سلعة شحيحة وثمينة فى المنطقة ، فإن السيطرة عليه وتوزيعه تعنى السيطرة على أهم وسائل البقاء . لذلك يبدو أن اسرائيل تستعمل الماء ليس فقط كسلاح اقتصادى بل كسلاح سياسى أيضا لدعم سياستها الاستيطانية. ولهذا فإن اقتصاد وزراعة السكان العرب قد تأثرا تأثيرا ضارا بسبب الاستغلال السيء لسلطات الاحتلال للموارد المائية (راجع الفصل الثانى فى الكتاب) .

وفيما يتعلق بالقدس ، لاحظت اللجنة بقلق شديد أن التوتر والمواجهة بين اسرائيل والعالم الاسلامى قد ازداد ولاسيما بعد سن « قانون أساس » فى الكنيست الاسرائيلى يليه أحداث تغير فى طبيعة ومركز المدينة المقدسة ، وقد أثر ذلك أيضا على العالم المسيحى وبعد أن أحاط مجلس الأمن علما بتقارير اللجنة التى انشئت بمقتضى القرار ٤٤٦ / (١٩٧٩) وافق بالاجماع على القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذى ينص فى بعض أجزائه على :

« وإذ يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين فى وقت الحرب. والمعقودة فى ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضى العربية التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

يقرر أن كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغير الطابع المادى أو التكوين الديمغرافى أو الهيكل أو المركز المؤسسى للأراضى الفلسطينية وسائر الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس ، أو أى جزء منها ، ليس له أى صحة قانونية ، وأن سياسة اسرائيل وممارستها المتعلقة بتوطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد فى هذه الأراضى تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين فى وقت الحرب كما تشكل عقبة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط .

- يعرب عن إستيائه الشديد من مواصلة اسرائيل اتباع هذه السياسة . والممارسات

واصرارها عليها ، ويدعو حكومة اسرائيل وشعبها الى الغاء هذه التدابير وازالة المستوطنات القائمة ويدعوهما بصفة خاصة للتوقف على وجه السرعة عن انشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

- يطلب من جميع الدول ألا تقدم أية مساعدة الى اسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات فى الأراضى المحتلة .

- يرجو من اللجنة أن تواصل فحص الحالة المتعلقة بالمستوطنات فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس ، وأن تحقق فى البلاغات الخاصة بالاستنزاف الخطير للموارد الطبيعية وخاصة موارد المياه ، بغية ضمان الحماية لتلك الموارد الطبيعية الهامة للاراضى الواقعة تحت الاحتلال ، وأن تظل تراقب عن كثب تنفيذ هذا القرار .

» هذا ماتقوله ، وبالنص وثائق الأمم المتحدة ، قدمناه ، بدون تدخل كبير كى تظهر ، وبوضوح ، وحياد كامل ، حقيقة ماحدث بأغلى وأقدس أراضينا الضفة ، القدس ، وغزة .

٣ - طبيعة المستوطنات ومقصدها :

يمكن تصنيف المستوطنات الى مستوطنات عسكرية وأخرى « مدنية » وتمثل المستوطنات العسكرية التى تسمى أيضا مراكز الناحال (شباب الطليعة العسكرى) الأمامية منشآت عسكرية كما تمثل قرى زراعية . ويؤكد الزعماء الاسرائيليون الدور الاستراتيجى الاساسى لهذه المستوطنات العسكرية . ففى كانون الثانى / يناير ١٩٧٧ ، أعلن رئيس الوزراء اسحاق رابين ، أن المستوطنات زادت من أمن اسرائيل ووفرت أساسا وطيدا لمطالبتها بالسلام المقترن بحدود يمكن حمايتها ، إن هذا النوع من المستوطنات هو جوهر الدفاع الاسرائيلية ويجمع بين الأعمال الزراعية والخدمة العسكرية .

وتتكون المستوطنات المدنية من نوعين : الكيبوتس : « أو المزارع الجماعية » و« الموشاف » وهى مزارع فردية تستفيد من الزراعة الجماعية .

وقد جاء فى تقرير وفد النقابة الوطنية للمحامين الى الشرق الأوسط سنة ١٩٧٧ مايلى « أوضح نائب وزير الدفاع ، مردخاى تسيبورى (كما ذكرت صحيفة على هامشمار فى ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ أن المستوطنين فى مثل هذه المعسكرات يتمتعون رسميا بصفة مدنيين فى الخدمة العسكرية ، وقال أن الجيش قد يستخدم بعض المستوطنين الذين يصبحون موظفين مدنيين فى الجيش ، وتقوم وزارة الدفاع بدفع مرتباتهم وتطلب منهم التوقيع على عقود مدتها ستة شهور وأضاف تيسيبورى أن الجيش سيجلو عن المعسكرات فى النهاية ويتعاون فى تحويلها الى مستوطنات دائمة (٢) .

وفى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ أصدرت المحكمة الاسرائيلية العليا حكما بضرورة ازالة مستوطنة« أيلون موريه » الواقعة على الضفة الغربية بالقرب من مدينة نابلس فى غضون ٣٠ يوما وذلك لأن الدوافع التى أدت الى الاستيلاء عليها هى دوافع سياسية وليست لاحتياجات الأمن وقد استندت المحكمة فى اصدار الحكم الذى لامثيل له المادتين ٤٩ ، ٥٣ من اتفاقية جنيف والمواد ٢٣ (ز) ، ٤٦ ، ، ٥٢ من اتفاقية لاهاى .

وبالاضافة الى الاعمال المحظورة المنصوص عليها فى الاتفاقيات الخاصة تنص المادة ٢٣ (ز) من اتفاقية لاهاى بوجه خاص على حظر تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها إلا اذا اقتضت ضرورات الحرب هذا التدمير أو الاستيلاء .

وتنص المادة ٥٣ على أنه « لن يطلب من السلطات المحلية أو الآهالى أعمال تسخير الممتلكات والخدمات إلا للوفاء باحتياجات جيش الاحتلال .

وقد أدلت المحكمة العليا برأى مفاده أن اتفاقية لاهاى تسرى على هذه القضية لأنها فى رأيها تقع فى نطاق القانون الغربى والدولى ولاتخالف تشريعا اسرائيليا محددا . وتسمح هذه الاتفاقية باقامة مستوطنات لسد الاحتياجات العسكرية ولاينطبق المبدأ على الطابع المدنى البحت « لايلون مورية » وأكدت المحكمة أيضا أن نزع ملكية الأراضى لاغراض عسكرية يجب أن يكون مؤقتا بطبيعته ، ويمكن تصميم موقع أمامى بحيث يبقى بعد زوال الادارة العسكرية المؤقتة فى أرض محتلة [٢١]

وكثيرا ماتتحول المخيمات العسكرية الى مستوطنات مدنية بالرغم من أن الدفاع العسكرى ليس من ابتكار حكومة ليكود « التى جاءت الى الحكم فى آيار / مايو ١٩٧٧ فقد اذن اسرائيل غاليلى ، المسئول عن سياسة المستوطنات الاسرائيلية فى حكومة حزب العمل السابقة ، باقامة « مراكز » فى بيت لحم و (كوشار هاشار) لتجنب مشاكل السياسة الخارجية والمعارضة المحلية وفى كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ اقترح هامر ، وزير الشئون الاجتماعية اضافة صفة المستوطنات الانية على المستوطنات الجديدة [٢٢] .

وقد أدلى ريمونا.نهز استاذ العلوم السياسية بجامعة متشجين بشهادة امام لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب بالولايات المتحدة جاء بها أن معظم المستوطنات المدينة كانت سابقا مخيمات ناحال . وتسيطر الحكومة الاسرائيلية سيطرة صارمة على تعيين مواقع اقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة ، ففى عام ١٩٨٤ أشار وزير العدل حاييم صادوق الى أن الاقامة فى تلك المنطقة تقتضى الحصول على اذن من الحكومة نظرا الى أن الضفة الغربية تعتبر منطقة مغلقة بموجب القانون العسكرى . وتستطرد وثائق الأمم المتحدة قائلة :

« ويقول المسؤلون الاسرائيليون أن السياسة التى تنتهجها اسرائيل بشأن المستوطنات فى الأراضى المحتلة تقوم على أساس سلسلة من الأولويات والاعتبارات الأمنية والسياسية واحتياجات التوطين وعلى الامكانيات والاهداف القائمة »

وفى عام ١٩٧٧ أكد وزير الشئون الاجتماعية مجددا قلق الحكومة ازاء سياسة انشاء المستوطنات وقد علق بيجال آلون على ذلك فى مقابلة له فقال : « اذا قمت بتلخيص

المسلك التجريبي لحكومة اسرائيل فى تجديد نقاط الاستيطان فستجد أنها تتجمع لتكون مفهوما واحدا هو أن المستوطنات تقام فى مناطق ذات أهمية استراتيجية بمحاذاة خطوط الحدود القائمة أو متاخمة لمناطق تحتمل أن تصبح خطوط حدود فى المستقبل » وهذه نقطة هامة جدا لم ينتبه اليها قادة العرب بعد » .

« وهناك تفسيرات أخرى لمقاصد سياسة انشاء المستوطنات فقد قال بول كويزع مدير وكالة منفيت للاغاثة وهى وكالة تابعة للأمم المتحدة .

(تقام المستوطنات على ثلاثة خطوط تهدف على مايبدو الى تطويق المجتمعات الفلسطينية وعزلها عند **الخط الأول** بمحاذاة نهر الأردن ، الذى يفصل بين الضفة الغربية والأردن . ويقوم هذا الحزام من المستوطنات لعزل الفلسطين فى الضفة الغربية عن الأردن .

ويمتد **الخط الثانى** بمحاذاة خط هدنة عام ١٩٤٨ بين الأردن واسرائيل الذى يطلق عليه عموما اسم **الخط الأخضر** ويفصل هذا الحزام مابين الفلسطينيين فى الضفة الغربية واسرائيل أما **الخط الثالث** (الذى لم يستكمل) فينطوى على اقامة مستوطنات حول أكثر المدن الفلسطينية ازدحاما بالسكان مثل نابلس والقدس الشرقية . ومنذ عام ١٩٦٧ والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تشجع سياسة المستوطنات ، حيث تعتبر الضفة وغزة جزءا من الحدود الطبيعية للوطن اليهودى فكما جاء فى التوراه- وجاء فى تقرير نقابة المحامين الوطنية. الصادر فى ١٩٧٧ . أنه وفقا لمبدأ « الوطن » هذا تعتبر الحكومة الاسرائيلية وجود السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة تساهلا منها فقط فرئيس الوزراء مناحم بيجين وغيره من المسئولين يطلقون على الضفة الغربية اسم « يهودا والسامرة » وهى الأسماء القديمة للمنطقة وتبين الخرائط التى حصل عليها الوفد من وزارة السياحة الإسرائيلية الضفة الغربية وغزة على أنها جزء من إسرائيل دون إشارة الى مركزيها كمناطق محتلة . فالخرائط تشير الى الضفة الغربية بوصفها يهودا والسامرة»).

وبعد حرب ١٩٧٣ بقليل ، أعلنت إسرائيل رسمياً ضم القدس الشرقية إليها . وشجعت الحكومة الهجرة اليهودية الى المنطقة . ونصت خطة العشر سنوات اقترحتها الحكومة الإسرائيلية على إعادة توطين الأسر اليهودية واحلالها محل الأسر الفلسطينية .

وتضمن تقرير نقابة المحامين الوطنية الصادر فى عام ١٩٧٧ المعلومات التالية . فى

عـام ١٩٧٥ أعلن وزير الإسكان « افرام عوفى » أن اسكان اليهود فى القـدس الشرقيـة والمنطقة المحيطة بها تعتبر مسألة ذات أولوية وفى آيار / مـايو ١٩٧٧ اقترحت الحكومـة الإسرائيلية برنامجاً جديداً للتعمير فى القدس الشرقيـة ، يرمى الى التعجيل بالهجرة اليهودية إليها وذلك عن طريق تشييد ١٨٠٠٠ شقة .

وبحلول عام ١٩٧٥ كان قد طرد ٦٠٠٠ فلسطينى من المنطقة بعد أن عرض عليهم شىء من التعويض وبعد تدمير بيوتهم إنتقلت ٢٠٠ اسرة يهودية للسكنى فيها بينما مكثت ٢٠ أسرة فلسطينية فى المنطقة (٥٩)

وفى آيار / مايو ١٩٨٠ سن الكنيست الإسرائيلى القانون الأساسى الذى ينص على أن القدس الموحدة فى داخل حدودها بعد حرب ١٩٦٧ هى عاصمة إسرائيل . أكد مجلس الأمن فى قراره ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ فى ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠ أن هـذه التـدابير التشريعية والادارية تشكل انتهاكاً للقانون الدولى وانها باطلة ولاغية ، وتمثل عقبة خطيرة فى سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط . ومن الواضح كما يقول القرار أن الحكومة الإسرائيلية تعاونت تعاوناً وثيقاً فى إنشاء المستوطنات فى الأراضى المحتلة ، واتخذ هذا التعاون صوراً كثيرة موجهة كلها صوب نقل المواطنين الإسرائيليين بنجاح الى الأراضى المحتلة

وتتضمن المساعدات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية اعفاءات من ضرائب الدخل وتقديم قروض ميسرة ومعونة مادية مثل توفير المياه والكهرباء وخدمات الهاتف وجرافات ومرافق النقل وقد ذكر أحد المصادر ما يلى :

(أن الوسيلة الأولى التى تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لتشجيع المستوطنين على الانتقال الى الأراضى المحتلة عن طريق تقيم الاعانات المباشرة الى المستوطنات . وقد اعترفت الحكومة بأنها خصصت حتى حزيران / يونيه ١٩٧٧ مبلغ ٤٠٠ مليون دولار للمستوطنات الواقعة فى الأراضى المحتلة) (٦٠)

وتنص الميزانية الإسرائيلية لعام ١٩٧٨ على إجراء زيادة كبيرة فى المصروفات المرصودة لاستيعاب المستوطنين الجدد فى المستوطنات التى أنشئت فى المناطق المحتلة .

وتعتبر المبالغ المرصدة فى عام ١٩٧٨ لوزارة الزراعة أعلى مبالغ خصصت على الاطلاق للمستوطنات الجديدة ـ إذ بلغت ٤٢٦ مليون ليرة إسرائيلية كما خصص مبلغ ٨٤٠

ليرة إسرائيلية من ميزانية وزارة الاسكان لبناء ٥٥٠ وحدة مبانى فى المستوطنات الجديدة ٦.؟

وقد جاء فى صحيفة النيويورك تايمز فى عددها الصادر فى ٢٨ شباط / فبراير ١٩٨١ أن اللجنة المالية للبرلمان قد اعتمدت مبلغ حوالى ٤ ملايين دولار لتشييد ٤٠٠ منزل فى المستوطنات القائمة .... » وقد قدرت المبالغ التى صرفتها إسرائيل على المستوطنات حتى عام ١٩٧٦ مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على الأقل .

- وهكـــذا
- وبلا تدخل - أساسى - فى وثائق وتقارير الأمم المتحدة ، كانت الصورة واضحة وبلا رتوش ...
- استعمار استيطانى فريد من نوعه فى التاريخ الانسانى ، ذلك هو الاستعمار الإسرائيلى الاستيطانى .

الهوامـــش :

(١) انيس فوزى قاسم / قانون العودة : بيروت منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث ، ١٩٧٢ ص ١٩ .

(٢) مراقب من الامم المتحدة : فى ذكرى مأساة فلسطين - القاهرة - جريدة الأهرام ١٥ مايو ١٩٧١ .

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الاهرام - العسكرية الصهيونية - مجلد ٢ ص ٦٨ - ٦٩ ، سنة ١٩٧٤ - القاهرة .

(٤) يراجع بشكل عام
Shimon, Peres, The next Phose, London, 1965

الهوامش :

(٥) المصدر السابق ص ٦١ • كذلك كتاب بن جوريون : اسرائيل تاريخ شخصي ،

انظر ايضا الفصل الثانى من هذا الكتاب •

(٦) انظر العسكرية الصهيونية مصدر سابق ص ٦٨ ـ ٩٨

(٧) هيثم الكيلانى : المذهب العسكرى الاسرائيلى ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، سلسلة كتب فلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٦٩ ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧ •

(٨) سبق للمؤلف دراسة هذه الجوانب فى دراسات منشورة بمجلة شئون عربية خلال عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ •

(٩) د/ عبد الوهاب الكيالى / المطامع الصهيونية التوسعية ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ـ بيروت ـ يوليو ١٩٦٦ ص ٧٤
نقلا عن : نشرة فلسطين العدد الصادر بتاريخ ١٩١٩/١١/٢٣

(١٠) د/ عبد الوهاب الكيالى / المصدر السابق : ص ٧٥

(١١) د/ عبد الوهاب الكيالى / المصدر السابق : ص ٧٦

(١٢) امل الشاذلى / الليكود والتسوية : دراسة للتحالف الحاكم فى اسرائيل ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ـ القاهرة ـ ١٩٧٨ ـ ص ٢٢ ـ ٢٣ •

(١٣) المرجع السابق : ص ٢٣ •

(١٤) دكتور / عبد الوهاب الكيالى : مرجع سابق ص ٦٦ •

(١٨) رفعت سيد أحمد : الحدود الامنة فى الفكر الصهيونى : « دراسة » : جريدة البيان ـ دبى ١٩٨٢/٧/٢٧ ص ٧ ـ (الدراسة متضمنة الوثيقة مع تحليل لها) •

(١٩) وثيقة الامم المتحدة رقم ٨٣٨٩/١ المؤرخة فى ٥ أكتوبر ١٩٧١ ص ٢٧ •

(٢٠) يرلجع بشكل مفصل وثيقة / المستوطنات الاسرائيلية بالضفة وغزة ـ الامم المتحدة نيويورك ـ ١٩٨٢ (مترجمة) •

(٢١) للواشنطن بوست ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩

(٢٢) تقرير عن / معـــــاملة الفلسطينين فى الاراضى التى تحتلها اسرائيل من الضفة وغزة / مقدم للامم المتحدة بتاريخ ١٩٧٩ نيويورك ص ١٠ •

(٢٣) التقرير السابق / ص ٩

(٢٤) التقرير السابق / ص ١١

(٢٥) التقرير السابق / ص ٩

(٢٦) التقرير السابق / ص ١١

(١٥) أمل الشاذلى : مرجع سابق : ص ٣٢ ـ ٣٣ •

(١٦) أمل الشاذلى : المرجع السابق : ص ٣٣ •

(١٧) بسام أبو غزالة : الجذور الارهابية لحزب حيروت الاسرائيلى « منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الابحاث ـ بيروت » ١٩٦٦ ص ٣٤ •

الفصل الثانى

أزمة الارتواء

سياسات اسرائيل المائية بالضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمـــة

● إن الإهتمام الإسرائيلى ، الاستراتيجى والجغرافى والتـاريخى بـالضفـة وحـدها الـذى يفسر تلك الاندفاعه الاستيطـانيـة العنيفـة التى شهـدتهـا الضفـة الغربيـة وقطـاع غزة فى الثانية عشر عاماً الأخيرة من قصة الصراع ، ويفسر أيضاً رد الفعل الفلسطينى العنيف ـ فى سنوات الاحتلال ـ فى مواجهة تلك الاندفاعـة العـدائيـة الى لإقتلاع الهويـة الحقيقيـة لهذه « الأرض العربية » . إن الموقع الاقتصـادى والجيواستراتيجى لمنطقـة الضفـة الغربيـة لدى أبناء هذه المنطقة ولدى الاستراتيجية الإسرائيليـة و الـذى فسر كل تطورات الصراع فى سنواته الأخيرة وهو أيضاً الذى سيقدر له أن يفسر مستقبل هذا الصراع .

● إن التواجد العضوى الصهيونى المكثف داخل الضفة الغربية بقدر ما يخفى أسباب الضعف الاستراتيجية والتاريخية ، يخفى أيضاً أسبابـاً سيـاسيـة عميقـة أفرزتهـا سيـاسـات كامب ديفيـد واحـداث الجولـة السـادسـة فى الصراع العربى ـ الصهيـونى (جـولـة بيروت ١٩٨٢) والتى محورت مجتمعه ـ القضيـة العربيـة ـ الفلسطينيـة ، حول هـذا الجزء الصغير من الوطن المحتل ،وهى السياسات ـ أيضـاً التى أفرغت الصراع من كل مضـامينـه القومية والمصيرية المتوقفة عند حدود الضفة وقطاع غزة ومبـاحثـات الحكم الـذاتى ، ورغم أن ثـورات أبنـاء الضفـة ـ طيلـة التسعـة عشر عـامـاً المـاضيـة ـ قـد أوضحت الخريطـة ووضعت ـ مع جولة بيروت الغربيـة ـ النهاية العمليـة لتلـك السيـاسـات إلا أن المستقبل لايزال يحمل فى طيـاتـه بعض التوجهـات والنـوايـا ، لـدى بعض الأطراف داخـل قصـة الصراع ، أن الضفـة بهـذا سـوف تظـل ومعهـا غـزة وبعض أقـاليم المشرق العربى ، ولفترة طويلة مقبلة من الصراع بمثـابـة القلب ، « ونقطـة الارتكاز نحو الحل » وهو الأمر الـذى يحتم على صانع القرار العربى (الانسان العربى العامل) .. وعياً وتخطيطـاً عربيـاً متكاملاً « لتوظيف » منطقتى « الضفـة الغربيـة ـ غزة» المرتقبـة مع الكيـان الصهيـونى وهـو الأمر الـذى يستلزم ضرورة فهم وضعيـة هـذه المنطقـة لـدى طرفى الصراع ، ويستلـزم معرفـة موقعها القانونى والاجتماعى المتميز ، ويستلزم أيضاً معرفة أهم أزماتها : أزمة الارتواء .

تساؤلات أولية

لماذا تهتم اسرائيل بالمياه العربية ؟ سؤال البحث عن اجابة له لابد وأن تأخذنا الى التاريخ القديم.... حين أتت المجرات الصهيونية تبحث عن « أرض الميعاد » مع بداية هذا القرن ، وحين رأوا أرضنا ظنوها ـ كما قال هيرتزل فيما بعد ـ « أنها أرض بلا شعب » ، فتوافدوا عليها .. وفى ظل الغيبوبة العربية والفلسطينية وقتها كان طبيعيا أن يبنوا مستوطناتهم ولكن الغريب ، هى أن تتجاور هذه المستوطنات مع الآبار العربية فى محاولة لامتصاص آخر قطرة بهذه الآبار .. إن الاهتمام الاسرائيلى بالمياه إذن ، ارتبط اتوماتيكيا بالاستيطان وبالحاجة الاقتصادية الزراعية ، وأيضا يكون مياه الضفة هى المصدر الأساسى الذى تتغذى عليه الدولة العبرية ، حتى بعد اقتطاع الليطانى من جنوب لبنان وبدء استثمار مياهه ، وذلك لعوامل تتعلق بطبيعة الجنوب اللبنانى الجغرافية والسياسية ولطبيعة التوجه العام الذى تخطط له السياسة الاستيطانية الاسرائيلية بالنسبة لما تحتله حديثا من الأرض العربية .

وقد أرجعت الاستاذة / ليزلى شيدا قدرة اسرائيل على الاقدام على تحقيق مصالحها المائية بشكل منفرد الى عدد من العوامل فى مقدمتها القوة العسكرية الاسرائيلية وقدرة اسرائيل على تأمين رؤوس أموال ضخمة لتمويل مشروعاتهم المائية بالاضافة الى حملتهم الدعائية الضخمة التى تجمعت فى اقناع الغرب بوجه عام والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص ، بأن مصالح اسرائيل المائية فى المنطقة ينبغى أن تحظى بأولوية عند مناقشة قضايا المنطقة .(١)

هذا ويلاحظ أن الازمة المائية الحالية فى اسرائيل قد اتخذت أبعاد خطيرة خاصة فى ضوء خطط التكثيف الزراعى فى النقب ومشروعات التوسع الصناعى والسياسة الاستيطانية فى الأراضى المحتلة ، وتشير الدراسة السابقة الى أن اسرائيل فى عام ١٩٧٦ كانت تستخدم مابين ٩٥ ـ ٩٨ ٪ من موارد سوف تكون بحاجة الى ٥٠٠ مليون متر مكعب اضافية للاستهلاك المحلى فقط ، ومعنى هذا أن على اسرائيل مضاعفة استهلاكها من المياه للحفاظ على مستوى المعيشة الحالى ومستوى النمو الاقتصادى ، والبدائل التى تطرحها اسرائيل للخروج من هذه الأزمة فى اللجوء الى حلها منفردة وقد خطت خطوة فى هذا الاتجاه باحتلال جنوب لبنان ومشروعها لتحويل مياه الليطانى ، وهى تمارس فى نفس الوقت ضغوطا على الولايات المتحدة كى تضمن لها الحصول على مابين ٣٥ ـ ٤٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك واذا لم يتحقق هذا المطلب فاحتمال قيام اسرائيل بتدمير « سد المقارن » الذى يقوم الأردن ببنائه احتمال وارد هذا بالاضافة الى تعمد السياسة الاسرائيلية الابقاء على اقامة المناطق المحتلة اقتصادا متخلفا للاقلال من استهلاك المياه الى أقصى حد [٢] .

● أساليب التهويد :

يبدو أن الاستغلال الاسرائيلى لمياه الأراضى المحتلة لم يتوقف عند الحدود والابعاد سالفة الذكر ، فلقد انتهجت الاستراتيجية الاسرائيلية عددا من الأساليب الهامة بهدف التهويد الكامل لمياه الضفة وقطاع غزة ، من هذه الأساليب :

١ - تم وضع الموارد المائية لهاتين المنطقتين - الضفة وغزة - منذ يونيو ١٩٦٧ تحت مسئولية إدارة تخصيص المياه والتصديق على استخدامها التابعة لمفوضية المياه الاسرائيلية وهي التي ينظمها قانون المياه الاسرائيلي الصادر عام ١٩٥٩ ، والقاضي بالاستنزاف الكامل لمياه الأراضي المحتلة .

٢ - قيام اسرائيل بحفر آبار ارتوازية داخل حدود ماقبل يونيو ١٩٦٧ والتي بإمكانها أن تضخ وتمتص معظم مياه الضفة الغربية ، وهذا ماحدث بالفعل حيث كانت اسرائيل تضخ من الضفة الغربية ، وحدها زهاء ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة عن طريق آبار ارتوازية محفورة داخل اسرائيل ، وهو مايشكل ثلث استهلاك اسرائيل السنوي من المياه قبل عام ١٩٦٧ ، ويشكل في نفس الوقت خمسة أسداس مياه الضفة الغربية (٣) ولعل هذا مايفسر الأهمية المتعاظمة التي توليها اسرائيل للسيطرة على الطبقات الصخرية المائية الجوفية الموجودة بامتداد المنحدرات الغربية للضفة الغربية .(٤)

٣ - تركيز إسرائيل على نوع خاص من المستوطنات داخل نطاق الضفة الغربية ، حيث اهتمت بشكل أساسي بالمستوطنات الزراعية امعانا في الاستنزاف المخطط والمضمون لمياه الضفة .

٤ - حرصت الادارة الصهيونية في الأراضي المحتلة بعد العام ١٩٦٧ على تنظيم عمليات الحفر بالنسبة للعرب الفلسطينيين فوضعت قيودا على استخراج تصاريح حفر الآبار واستخدام الينابيع ، وجعلتها في أضيق نطاق ممكن ، بل وقصرها على التزود بالمياه الصالحة للشرب وللاستخدام المنزلي فقط ... كل هذا بهدف الحيلولة دون التأثير على الضخ في اسرائيل (٥) . ولقد ترتب على هذا القيد مشكلة هامة بالنسبة لمنتجي الحضيات وزارعي الخضروات من العرب الفلسطينيين ، الذين تتوقف محاصيلهم على الري ولقد ظلت الأراضي العربية المروية ، لاتتعدى ٨١٠٠ هكتار منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن وهو الأمر الذي دفع بالبعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة عام ١٩٧٩ لاثارة القضية في تقرير (٢) هام كشف بالأرقام هذه المذبحة التي تتم للأراضي الزراعية العربية بالضفة

٥ - يلاحظ أيضا بالنسبة للاساليب والسياسات الاسرائيلية بشأن تهويد مياه الضفة الغربية ، وضع جميع الامكانيات المادية والسياسية لحفر الآبار ، داخل الضفة الغربية وقطاع غزة في أيدي الشركة الاسرائيلية للمياه (ميكورت) والتي حفرت في عام واحد هو عام (١٩٧٧ - ١٩٧٨) داخل الغور ووادي الأردن ١٧ بئرا ، بالاضافة الى ٣١٤ بئر

عربيا آخر تسيطر عليها الادارة الصهيونية وتنظم استخدامها لصالح بناء المستوطنات الزراعية .

● بالاضافة لكل هذا لنا أن نتخيل حجم المأساة التى تعيشها المياه العربية وهى فى حالة الاسر الصهيونى ، هذه ، عندما نعلم أن سبعة تصاريح فقط بالحفر قد منحت للاهالى الفلسطينيين خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٠) وبهدف الاستهلاك المنزلى .(٦)

وقد منحت هذه التصاريح فى الحالات التى كان الحرمان منها سوف يؤدى الى « قحط شديد » يصيب أصحاب الأرض الحقيقين ، الفلسطينيين . هذا وقد وضعت السلطات الاسرائيلية عدادات للمياه على الآبار العربية الموجودة للتحقق يوميا من التمسك بالحد المفروض على مقدار المياه المستخرجة للاراضى الفلسطينية المسموح باستخدامها ، وفى بعض الحالات استولت السلطات الاسرائيلية على الآبار التى يملكها مزارعون عرب اضطروا لاسباب مختلفة الى العيش خارج فلسطين بعد عام ١٩٦٧ ، واستغلتها لصالح الاستهلاك الاسرائيلى .

٦ ـ من سياسات التهويد المائى الاسرائيلية يأتى رفض السماح للبلديات مثل « بلدية رام الله » بحفر آبار مالم تقم أيضا بتزويد المستوطنات اليهودية المجاورة ، أو أن تربط شبكاتها البلدية بالشبكة الاسرائيلية التى تتزود من المياه الجوفية لمدينة رام الله نفسها ، ويأتى هذا الربط بين الشبكات بالاخطار الجسيمة المستقبلية على مجرى الآبار العربية حتى يؤدى تدريجيا الى جفافها وتدميرها . وهو ماحدث ببعض القرى الفلسطينية داخل الضفة الغربية خاصة فى منطقة وادى الأردن حيث كمية المياه محدودة للغاية .

وللتدليل على هذه الحقيقة يلاحظ أن الآبار المفترض أنها عربية (٣١٤ بئرا) قد تدفق منها خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ كمية تصل الى ٣٢,٠ مليون متر مكعب بينما تدفق من الآبار الاسرائيلية والبالغ عددها (١٧ بئرا) كمية وصلت الى ١٤,١ مليون متر مكعب (٧) . أى مايقرب من النصف تقريبا ، وهو الأمر الذى لايمكن له أن يحدث إلا على حساب الآبار العربية ومعدل تدفقها .

وتستخدم السلطات الإسرائيلية أجهزة بالغة التعقيد بهدف ضخ الماء تعجز إزاءها الأجهزة والأساليب البدائية التى قدر للعرب الفلسطينيين أن يستخدموها لاستخراج مياههم

ويلاحظ أن المعدات الإسرائيلية تصل إلى عمق ٥٠٠ متر ومضخاتها قوية للغاية ، الأمر الذى أدى إلى جفاف ما يقرب من ٥٠ بئراً عربية خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠ بالاضافة إلى تزايد الملوحة فى آبار أخرى خاصة فى الجزء الشمالى لوادى الأردن ، وهو الأمر الذى دفع ٢٠٠٠ فلسطينى يعيشون فى قرية العوجة التى تقع على مسافة ١٢ كيلو متر شمال أريحا فى الجزء القاحل من وادى الأردن إلى الاحتجاج لدى السلطات على ما يجرى من تخريب لاقتصادهم الزراعى ، لأن الآبار الإسرائيلية وشبكة المياه التى تمر بالمستوطنات اليهودية المجاورة قد استنزفت بشدة موارد مياه القوى ، ويقول سكان العوجة أنهم لم يستطيعوا الحصول على أى قدر من الماء للرى ولذلك فقدوا أكثر من ١٣٠٠ دونم من الأرض بالموز ، و١٥٠ دونما من الأراضى المزروعة بالحمضيات وحجدثت حالات مشابهة فى قرى عربية مثل برد الله ويبن البيضا وكردلة فى الجزء الشمالى من وادى الأردن (٨) .

من هذه الأساليب ومن غيرها يلاحظ أن استغلال إسرائيل لحوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه من أجل أغراضها الخاصة لا يترك سوى ١٢٠ مليون متر مكعب من مجموع ٦٢٠ مليون متر مكعب ، لتلبية احتياجات الضفة الغربية ، ويعنى استغلال المستوطنات الإسرائيلية لحوالى ١٦ مليون متر مكعب فى السنة أن ٨٠٠٠٠ الآف مستوطن صهيونى بالضفة الغربية فيما عدا منطقة القدس ، يشكلون واحداً فى المائة من مجموع سكان المنطقة لكنهم يستهلكون حوالى ١٥ ٪ من المياه المحلية .

● وتهويد الماء يمثل مدركا أساسى فى عقل القيادة الإسرائيلية ، فموشى ديان عندما ذهب إلى الولايات المتحدة بعد مبادرة السادات ،من أجل التفاوض عما يسمى وقتها بالحكم الذاتى لسكان الضفة قال فى مطار « اللد » أن إسرائيل ستواصل سيطرتها على موارد مياه يهودا والسامرة ، التى تشكل الموارد المائية الرئيسية للسهل الساحلى ، قال ديان أن المسألة لابد أن تضع هكذا ، على من وعلى ماذا ينطبق الحكم الذاتى : السكان أم الأراضى ؟ ونعتقد أننا بحاجة إلى الأراضى ومياهها أكثر من السكان .

● إن هذا التحديد الذى ساقه أحد القادة الكبار ـ السابقين ـ فى الكيان الصهيونى وضعت « قضية الماء » فى صلب الأولويات التى تخطط لها الاستراتيجية الصهيونية وعليه فحتى فى أقصى صور التعارض بين ماسمى « بكامب ديفيد » والحكم الذاتى وبين مطلب الماء ، فإن اسرائيل تحسم القضية دائما لصالح الماء ، وتستخدم كافة الأساليب الغير مشروعة وبشكل قوى بهدف تهويد الماء العربى ، فهى لم تكتفه فقط بالآبار والينابيع

ومصادر المياه من نهر الأردن وإذ بها تحدث أكبر مشروعاتها المائية خلال السنوات الثلاث الماضية مشروع توصيل مياه البحرين الأبيض المتوسط والميت بقناة خطرة تشق الجسد الفلسطيني وخالقة لأخطر الآثار الاقتصادية والسياسية على مجمل الأراضي المحتلة .. فماذا عن هذه القناة ؟

الأخطار السياسية والاقتصادية لقناة البحرين الاسرائيلية :

فى ٢٨ / ٥ / ١٩٨١ قام مناحيم بيجين بافتتاح واحد من أخطر المشاريع الاقتصادية البحرية التى حدثت فى فلسطين منذ عام ١٩٤٨ مشروع توصيل البحر الميت والمتوسط بطول يصل الى ١٠٨ كم . .واعتمد لها الخط الجنوبى الذى أطلق عليه « خط القطيفة مسادة" والذى يبدأ من "تل القطيفة » الذى يقع على شاطىء البحر المتوسط وجنوبى وير البلح وشمالى ، خان يونس » فى قطاع غزة.. وينتهى فى « منطقة مسادة بالقرب من البحر الميت بعد مروره بالنقب الشمالى جنوبى بئر سبع وقدرت تكاليف المشروع بـ ٦٨٥ مليون دولار ، وكانت الحكومة الاسرائيلية قد وافقت على المشروع فى ٢٤ /٨/ ١٩٨٠

وتمهلت فى الاعلان الرسمى عند بدء التنفيذ حتى منتصف ١٩٨١ مستغلة فى هذا توتر الوضع الاقليمى العربى والدولى ، ويلاحظ أن هذا المشروع قد بدأ ، وكاد أن ينتهى دون فعل عربى حقيقى لايقافه ، وكأننا لاندرك حقا الأخطار التى يحملها مثل هذا المشروع بين طياته ، وإن كان الأمر كذلك فهذه بعض الأخطار التى ستترتب على ميلاد هذه القناة التى نقدمها الى من يهمه الأمر :

١ ـ سوف يؤدى المشروع الى اغتصاب مزيد من الأرض والمياه العربية ، فالمشروع سيبدأ من البحر الاقليمى لقطاع غزة ويمر بالاراضى المحتلة التابعة لهذا القطاع ويصب فى البحر الميت . وكلها أراضى ومياه عربية لابد أن تلجأ اسرائيل الى اغتصابها ونزع ملكيتها لتحقيق مشروعها وتعتبر المساحات الواسعة من الأراضى العربية التى سيبتعلها المشروع من أخصب الأراضى الزراعية فى المنطقة .

٢ ـ سوف يؤدى المشروع الى ضرب الأهداف والمشاريع الأردنية على اختلافها فارتفاع منسوب البحر الميت وتغيير نسبة الملوحة فيه ، سيقضيان على جميع المشاريع التعدينية الأردنية فى منطقة هذا المشروع ، ومن أهم هذه المشاريع المعرضة للهلاك

مشروع « البوتاس العربي » الاردنى الذى تساهم فيه الأمة العربية مجتمعه ، والذى انتهت بالفعل المرحلة الأولى منه ، حيث بنيت السدود وبرك التجفيف ومحطات التجارب لانتاج البوتاس ، تمهيدا للبدء فى الانتاج الفعلى والكامل ، ومن المتوقع أن يلحق مشروع القناة اضرارا بامكانات الطاقة النفطية المحتملة فى منطقة البحر الميت ، حيث تتكاثر الرمال الزيتية التى تشكل قيمة علمية فى عمليات التنقيب عن البترول .

٣ ـ سوف يؤدى هذا المشروع الى احداث أضرار ناجمة عن « خلط مياه البحرين » حيث من شأن هذه القناة تحويل البحر الميت الأزرق الى خليط من الجبس الأبيض ، وهو الخليط الذى سيغير من مناخ المنطقة وبيئتها ويضرب مشاريع البوتاس ويضع استخدام البرك الشمسية الكبيرة داخل حوضه فى المستقبل وكان فريق من العلماء اليهود قد رفع الى الحكومة الاسرائيلية تقريرا حذر فيه خطر تدفق مياه البحر المتوسط بكميات كبيرة ـ وهو ماحدث بالفعل ـ عبر القناة ، على البحر الميت لأن ذلك سيؤدى الى تشكيل كتل من الجبس الأبيض ترسب بكميات كبيرة ، الى اسفل حوض البحر وتنتشر ، اذا كانت باحجام صغيرة ، على سطحه وتجعل من مياه البحر سائلا أبيض كالحليب وسيتحول البحر الميت عندئذ الى بحر أبيض اللون عاجزاً عن امتصاص حرارة الشمس فيتغير المناخ بالتالى فى ضواحى هذا البحر .

٤ ـ سوف يؤدى المشروع كذلك الى تعرض خزانات المياه الجوفية للخطر فالخزانات فى قطاع غزة ستتعرض للاخطار نتيجة مرور القناة بمنطقة القطيفة فمن المتوقع أن تتسرب مياه البحر المالحة الى هذه الخزانات فتفسدها وتحرم السكان العرب والمزروعات من فوائدها ، خاصة وأن هناك عمليات تهويد للمياه بالمقابل تحدث على الجانب الآخر ، أى أن هذه الخزانات والآبار سوف تكون بين شقى رحى ، فمن ناحية الآبار الاسرائيلية ـ التى سبق التفصيل بشأنها ، ومن ناحية أخرى هذه القناة الخطرة .

٥ ـ سوف يؤدى المشروع كذلك إلى تغير الوضع الجغرافى والتركيب السكانى للمنطقة فالمشروع سيغير المعالم الجغرافية فى قطاع غزة ، وسيجبر قطاع غير قليل من السكان على هجر أملاكهم والانتقال إلى مكان أخرى وسيساعد على اقامة منشآت دائمة فوق الأراضى ولفائدة دولة الاحتلال .

٦ ـ سوف يؤدى المشروع أيضاً إلى زيادة منسوب البحر الميت ، فارتفاع هذا المنسوب نتيجة تدفق مياه البحر المتوسط على البحر الميت سيلحق اضرار بالغة بالمشاريع

الزراعية والاقتصادية والمعالم الأثرية ، والسياحية الأردنية والفلسطينية ، وسوف يضطر الأردن فى حالة تنفيذ المشرع إلى رفع الأسوار حول البحر الميت على امتداد ٣٠ كم ونقلمشاريع البوتاسى وسيكلف ذلك بين ٢ إلى ٣ ملايين دولار بالاضافة إلى تدمير المشروع المعالم السياحية والأثرية ولكل المشاريع السياحية التى يستعد الأردن لتنفيذها قريبا .

٧ - وأخيرا وعلى الجانب السياسى فإن هذا المشروع يؤكد ماتنوى - الادارة الصهيونية الحاكمة عمله تجاه فلسطين والمنطقة العربية فى المستقبل القريب فاسرائيل تهدف بشق القناة الى خلق « واقع دائم » لايسهل تغيره أو التنازل عنه بلا مقابل ، وهو المنطق الذى سيطر على عقلية القيادة الصهاينة ، فلن تقدم اسرائيل - مثلا - الجنوب اللبنانى ، أو الجولان أو الضفة ، هكذا وبلا مقابل الى الأمة العربية ، بل لابد من الثمن ، والثمن الذى تريده اسرائيل لايمكن تقديمه بغير خلق واقع سياسى اقتصادى يمكن التحدث والتفاوض بشأنه ، فإسرائيل تريد اعترافا وشرعية من الجسد العربى الذى لايزال رغم انتكاساته العديدة بلفظها وشق « قناة البحرين » يعنى أن منطق التفاوض على « أرض الواقع » لاكتساب الشرعية والأمن هو ماسوف تنتهجه السياسة الاسرائيلية فى المستقبل القريب .

إن قناة البحرين تأتى لتقدم نفسها كآخر مراحل تهويد الماء العربى فى فلسطين وهى مرحلة سوف يكون الاقتتال بداخلها واستماته المقاتلين بمثابة البديهيات ، إذ أنها ستتعلق حينئذ بقضية « حق البقاء » وسوف يرادف « الماء » فيها كلمة « الوجود » ذاتها .

●●●

أزمة الارتواء الى أين ؟

تكاد تتفق أغلب المواثيق الدولية المتصلة بقضية فلسطين على أن استغلال اسرائيل لمياه الضفة الغربية وقطاع غزة يعد انتهاكا واضحا وصارخا للاتفاقيات الدولية المتعارف عليها بشأن البلدان المحتلة وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (٩) ، وأن آثار سياسة تهويد الماء العربى قد ألحقت آثارا شديدة الضرر على اقتصاد وحياة أهالى الضفة

وغـزة ، والمثير للـدهشـة هـو ذلـك التـوافـق الغريـب بين تعـاظم الصمت العربى وتعـاظم الاندفاعة الصهيونية تجاه الميـاه العربيـة داخل فلسطين وحولهـا ، ليبـدأ من الأثنين معـا معضلة ما أسماه البعض بالعصر الاسرائيلى (٢) الذى يدور فى سياساتـه وتوجهـاتـه العـامـة حول فكرة خلق امبراطورية اسرائيلية صغرى فى هذه المنطقة يكون الماء هو عصبها ، وعليه فلن يكون الماء العربى داخل فلسطين وهو وحـده المستهـدف ، فميـاه البحر الأحمر ، من قناة السويس الى باب المندب ، بل ومياه نهر النيل ـ التى دار بشأنها فى عهد الرئيس المصرى السابق / أنور السادات حديث جاء بهـدف توصيلهـا الى اسرائيل وميـاه الفرات بعـد الليطـانى واليرموك وسوف تكـون جميعهـا هى المستهـدفـة من قبـل استراتيجية المـاء ـ الاسرائيليـة ، وقـد يكـون فى هـذا التوقع بعض الخيـال ولكن المتـابعـة الجادة لأفكار وسياسات الكيان الصهيونى تجاه الميـاه العربيـة فى مرحلـة مـابعـد لبنـان ، وتطور هذه الأفكار والسياسات ، تؤكد بما لايدع مجالا للشك أنتـا أمـام « منطق علـى » لدولة تضع معضلة الماء على قمة أولوياتها القادمة بعد أن فرغت ـ تقريبـا من « معضلـة الأرض » . بـل وقـامت بتقنين هـويـة هـذه الأرض من خـلال سلسلـة من القـوانين والسلوكيات العسكرية الاستفزازية ، وهو الجانب الذى بحاجة الى تفصيل .

الهوامـــــش :

(*) قمنا بتفصيل هـذه السياسات فى كتـابنـا المياه فى المخططـات الصهيونية ـ مركز الدراسات الفلسطينية بدمشق ـ وما نقدمه هنـا هو ملخص عام للسياسات والاساليب الصهيونية تجاه المـاء العربى بالضفة الغربية وقطاع غزة .

(المؤلف)

(١) ليزلى شميدا : رئيسة قسم الابحاث بالموسسة الامريكية لخدمات للتدريب بالشرق الاوسط « بحث مشروعات اسرائيل المائية وتاثيرها

على حركة الصراع العربى ـ الاسرائيلى » ـ قدم لندوة اسرائيل والمياه العربية التى عقدت بالاردن فى ٢٥ ـ ٢٦ فبراير ١٩٨٤

(٢) المصدر السابق •

(2). Davis, Uri, and othsrs, Isreal,s Water Policies Journal of Palaestine Studies, Winter, 1980, No, 34, PP-18 - 20.

(٤) وثيقة « سياسة اسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية » (نيويورك والامم المتحدة ١٩٨٢) •

(٥) صحيفة دافار الاسرائيلية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨ •

(٦) كان هذا التقرير بعنوان :

real Drains West Bank Water Resources. Unofficial United Nations document No. S/A G. 21-Used by security conuncil Commissions Established, Under Resolution. 446 on 22 March 1979

(٧) البحث الوثائقى الهام للدكتور / بول كوبريتج :

Uiring Paul, Israeli Settlements, and Palestininan Rights, Middle East International (Lonhon), October 1978, 88, PP. 10-20

(٨) وثيقة اسرائيل بشأن موارد مياه الضفة « مصدر سابق » ص ٨ ـ ١٢ •

(٩) انظر بتفصيل : وثيقة (مسألة مراعاة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ فى أراضى غزة والضفة الغربية بما فى ذلك القدس التى احتلتها اسرائيل : فى عام ١٩٦٧) (نيويورك ، الامم المتحدة ، ١٩٧٩) •

(١٠) نجيب صالح : العصر الاسرائيلى من قناة السويس الى باب المندب ، (بيروت ، دار اقرا ـ ١٩٨٣) ص ١١٩ ـ ١٤١ ، كذلك ص ٢٠١ ـ ٢١٠ •

الفصل الثالث

تقنين الهوية الضائعة

الضفـــة والقطاع قانونيا

٦٧ ـ ١٩٨٥ ـ ورؤية شاملة

(١) مدخل ديمجرافى تاريخى :

*** قبل الحديث عن اهم التحولات القانونية التى حدثت فى الضفة وقطاع غزة خلال الفترة ٦٧ ـ ١٩٨٥ ، ينبغى تقديم لمحة ديمجرافية ـ جغرافية وسكانية ـ عن المنطقة موضوع الدراسة وكذلك لمحة تاريخية •**

● حيث قطاع غزة تبلغ مساحته ٦٠٠ ميل مربع ويقطنه ٤٠٠,٠٠٠ . فلسطينى تقريبا ، أما الضفة الغربية فتمتد على مساحة ٢,٢٧٠ ميلا مربعا وهى غنية جدا بالموارد الزراعية ويبلغ عدد سكانها ٧٠٠,٠٠٠ نسمة (يراجع هذا وثائق الكتاب) .

● وكانت مصر فى عام ١٩٦٧ تتولى ادارة قطاع غزة ، وكانت الضفة الغربية آنذاك متحدة مع الأردن عقب اعتماد قانون الوحدة فى عام ١٩٥٠ ، وبعد حرب ١٩٦٧ احتلت اسرائيل قطعتى الأرض العربيتين ، اللتين تؤكد الوثائق والحقائق التاريخية عروبتهما وكذلك حقائق الواقع الحى ، فبعد هزيمة العثمانيين فى ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ فى نهايات الحرب العالمية الأولى ، أمست فلسطين التى ظلت ٤٠٠ عام تحت السيطرة العثمانية الاسلامية ، خاضعة للسيطرة البريطانية وفى عام ١٩١٩ اتفق على أن تصبح فلسطين جزءا من نظام الانتداب الذى أنشأته عصبة الأمم وفى عام ١٩٢٠ تم تنصيب بريطانيا دولة منتدبة على فلسطين ، وكان هذا التحديد الجغرافى لوثيقة نشرها المعهد الملكى البريطانى للشئون الدولية لحدود فلسطين كما استلمتها ادارة الانتداب [١] :

« يحد القطر من الغرب البحر المتوسط ومن الشرق نهر الأردن ، ويفصل بين هذين سلسلة من التلال التى تمتد من الشمال الى الجنوب على طول فلسطين كلها تقريباً وبطبيعة الحال ينقسم القطر الى أربعة أقسام رئيسية هى :ـ

١ ـ منطقة الجليل التى تكتنفها التلال فى الشمال والضفة الغربية .

٢ ـ السهول الخمسة :

أ ـ السهل الساحلى الواقع بين الساحل والتلال .

ب ـ سهل عكا الواقع بين عكا والتلال .

جـ ـ مرج ابن عامر (جنوب شرقى حيفا) .

د ـ سهل الحولة (أقصى الشمال الشرقى) .

هـ ـ سهل الأردن .

٣ ـ منطقة بئر السبع (الجنوب الغربى)

٤ ـ المناطق الصحراوية القاحلة فى الجنوب الشرقى ،

● وبموجب أحكام المادة ٢٥ من صك الانتداب ، أدرج شرق الأردن فى اقليم فلسطين الموضوع تحت الانتداب ، إلا أنه [illegible]

وبموافقة عصبة الأمم ، جرت ادارته بشكل منفصل اعتباراً من أيلول / سبتمبر ١٩٢٢ وأصبح مستقلاً بوصفه مملكة شرق الأردن فى آذار / مارس ١٩٤٦ . وقد دام الانتداب البريطانى حتى عام ١٩٤٧ عندما تخلت المملكة عن سلطتها طواعية إلى الأمم المتحدة . وتوجز المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم نظام الانتداب .

● وقد قسمت الأقاليم الموضوعة تحت انتدابات ثلاث فئات (أ - ب - ج) وفقاً لمرحلة التطور الخاصة التى بلغتها نحو قيامها كدولة مستقلة .

وأعتبرت فلسطين اقليماً يندرج تحت فئة الانتداب (أ) ولم تكن مستثناة بأى حال من هذه الأحكام .

● وفى عام ١٩٤٧ صوتت الجمعية العامة لصالح خطة تقسيم فلسطين على النحو الذى أوصت به لجنة الأمم المتحدة المعينة بفلسطين وينص القرار / ٨١ (د - ٢) فى جزء منه على ما يلى :-

(تنشأ فى فلسطين دولتان مستقلتان ، أحداهما عربية والأخرى يهودية ويقام نظام دولى خاص لمدينة القدس ...)

● ورفض العرب التقسيم على أساس أنه يخالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة التى تعطى للشعب الحق فى تقرير مصيره وبحلول الأول من أغسطس من نفس العام أصبح التقسيم نافذ المفعول بعد جلاء القوات المسلحة البريطانية فى ١٤ مايو ١٩٤٨ . أما اتفاقيات الهدنة التى أبرمت فى عام ١٩٤٩ بين اسرائيل وكل من مصر ولبنان وشرق الأردن وسوريا فقد تمخضت عن تغيرات كثيرة كان محصلتها السيطرة على كل الأرض المخصصة لها فى خطة التقسيم وظفرت بأجزاء اضافية كبيرة من مساحة الشقة الغربية واحتفظت مصر بقطاع غزة . (٩)

هذه مجرد لمحة جغرافية تاريخية عن الوضع العام الذى توالدت فيه قبل العام ١٩٦٧ اشكالية الضفة الغربية وقطاع غزة ، ماذا حدث بعد العام ١٩٦٧ من تحولات عامة ، خاصة فى النواحى القانونية فى أعز وأغلى المناطق الفلسطينية المحتلة !!

٢ - حول الشرعية القانونية للوضع الاسرائيلى بالضفة وغزة فى مرحلة مابعد ١٩٦٧ :

لعلنا نجد الاكتفاء بالموقف العام للأمم المتحدة تجاه مسألة الوضع الاسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة بعد الاحتلال ، مايقوم كتفسير كامل لتلك الشرعية المدعاة من قبل اسرائيل كما سنرى - والحقيقة الوضع داخل الضفة ، ونقرأ فى وثيقة الأمم المتحدة رقم ا /٨٠٨٩ والتى

فسرتها أكثر وثيقة (الوضع القانونى للضفة الغربية وغزة الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٢) تقرأ هذه الحقائق :

● أن الموقف الذى أتخذته الأمم المتحدة ، ونؤيدها فيهامعظم بلدان العالم بشأن حالة الضفة الغربية وغزة ، هو اعتبار تلك المناطق أراضى محتلة .

● أما اسرائيل فلها رأى مخالف ، فمنذ ديسمبر عام ١٩٦٧ ، بدأت اسرائيل تسمى الضفة باسم يهودا والسامرة وهى الأسماء الدينية المزعومة بالاقليم وبعد فترة قصيرة من حرب عام ١٩٦٧ أصدر برلمان اسرائيل تشريعا مفوضاً بصدد قانون دولة اسرائيل وولاياتها القضائية وادارتها .لأى منطقة فيا تسميه بأرض اسرائيل (فلسطين) وتعين من قبل الحكومة عن طريق أمر ادارى وفى فبراير ١٩٦٨ أصدرت وزارة الداخلية فى اسرائيل قرارا لم تعد تعتبر بمقتضاه الضفة الغربية وقطاع غزة أراضى للعدو .

● وهكذا .. أصبحت اسرائيل تعتبر نفسها سلطة للادارة وليس سلطة للاحتلال فى تلك الأراضى العربية .

● وتقول وثيقة للأمم المتحدة :(٥) أن هذا الوضع يتنافى واتفاقات جنيف ولاهاى بشأن أعراف الحرب البرية ولعلنا لانبالغ أن هذا الوضع يعد حالة فريدة تحتاج الى اتفاقية دولية أخرى تحاول ـ مجرد محاولة أن تتمشى مع هذا الغرض الغريب للمواثيق والأعراف الدولية .

● إن اتفاقية لاهاى الرابعة لعام ١٩٠٧ ، المتعلقة بقوانين واعراف الحرب البرية ، اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (٤) تتعلق بالقوانين السارية فى المنازعات المسلحة . واسرائيل طرف فى اتفاقية جنيف الرابعة . وقد أصبح تصديقها لهذه الاتفاقية نافذا فى ٦ كانون الثانى / يناير ١٩٥٢ . وتنص المادة ٤٢ من أنظمة لاهاى على أن : (اقليما مايعتبر محتلا من أجل تطبيق قواعد الاحتلال الحربى) عندما يوضع تحت سلطة الجيش المعادى) .

● وتنص المادة ٤٣ على مايلى :

(حيث أن سلطة الحكم الشرعى قد انتقلت فى الواقع الى آيدى المحتل فعلى هذا الأخير أن يتخذ كل مايستطيع من تدابير ليستعيد ، ويضمن الى أقصى حد ممكن النظام

العام والسلامة مع احترام القانون السارى فى البلد إلا اذا منع من ذلك منعا مطلقا) .. !

● وتقول المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة :

(لايحرم الأفراد المحميون الموجودون فى الأقليم المحتل ، بأية حالة أو بأية طريقة كانت من فوائد الاتفاقية الحالية عن طريق ادخال أى تغير نتيجة احتلال الأقليم ، فى مؤسسات أو حكومة الأقليم المذكور ، أو عن طريق أى اتفاق معقود بين سلطات الأراضى المحتلة ، وسلطة الاحتلال ، أو عن طريق الحاق كل الأقليم المحتل أو جزء منه من قبل الأخير) .

● وهكذا ينشأ النزاع عندما يحاول القائم بالاحتلال، إجراء تعديلات أو تغيرات تشريعية أو مؤسسية تتعدى ضرورة استعادة النظام العام ، وأنه لأمر حتمى أن تقيد الى حد ما الحقوق المدنية لسكان الأقاليم فى ظل ظروف العيش تحت سلطة الاحتلال . ورغم ذلك ، فقد تجاوزت الادارة العسكرية للضفة الغربية التغييرات التى تقتضيها اعتبارات الأمن ، إلى حد كبير . إذ غيرت بطريقة جذرية وضع الحقوق المدنية والسياسية بما فى ذلك حقوق الملكية على وجه خاص .

● ولقد حاولت اسرائيل مرارا تصوير وضعها بالضفة وغزة على أنه ليس (سلطة احتلال) بل أنها جزء من أراضيها التاريخية وأنه بالتالى لاتنطبق عليها اتفاقية جنيف ١٩٤٧ الرابعة (*) .

● ولكن الواقع والعديد من الهيئات الدولية ساندت الرأى القانونى القائل بانطباق ، اتفاقية جنيف على الأراضى التى تحتلها اسرائيل ومن هذه الهيئات :

١) لجنة الصليب الأحمر الدولية التى ترى « أن اتفاقية جنيف الرابعة برمتها تنطبق على الارضى المحتلة » وقد أعربت عن هذا الرأى بوضوح فى تقاريرها لعامى ١٩٧٣ و ١٩٧٥ .

٢) الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختلفة خاصة الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة .

ويرى قرار مجلس الأمن ٤٦٥ المؤرخ ١ / آذار / مارس ١٩٨٠ والذى اتخذ

بالاجماع مرة أخرى أن اتفاقية جنيف الرابعة .. تنطبق على الأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

● وذكرت اللجنة الخاصة المعينة بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة فى تقريرها الأول المؤرخ فى أكتوبر ١٩٧٠ :

(أن الحالة القائمة فى الأراضى التى أحتلتها إسرائيل نتيجة للأعمال العدائية التى نشبت فى يونيو ١٩٦٧ هى حالة احتلال لأراض تقع ضمن ولاية ثلاث دول أجنبية ، وتحكم مثل هذا الوضع اتفاقيات العام ١٩٤٩ وإسرائيل طرفاً فيها ، والتى يمكن أن تنطبق على الأراضى المحتلة وتسود أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بدور سلطة الاحتلال فى الاقاليم المحتلة ولذلك ينبغى أن يكون القانون الصحيح الواجب أن تطبقه إسرائيل فى الضفة الغربية هو القانون الأردنى الذى كان قائماً وقت الاحتلال والتغيرات الوحيدة الجائزة بمقتضى اتفاقية جينيف الرابعة ، وهى تغيرات فى أحكام قانون العقوبات التى قد تشكل تهديداً إلا من إسرائيل أو عقبة فى طريق تطبيق الاتفاقية) .

●● وعلاوة على ذلك ترى اللجنة الخاصة أن أى قانون ، حتى ولو كان مبنياً على اعتبارات الأمن ، هو قانون ليس له أثر شرعى ، هذا بالاضافة إلى أنه يمثل انتهاكاً لأحكام اتفاقيات جنيف ، وينطبق هذا على أى حكم سواء وجد فى أنظمة الدفاع (الطوراىء) لعام ١٩٤٥ أو فى تعليمات إلا من الصادرة من قوات الدفاع الإسرائيلية فى أى منطقة محتلة ، أو فى شكل أخر من أشكال التشريعات أو المراسيم الادارية المتعلقة بالاراضى المحتلة .

●● هكذا ...

● هكذا ومن واقع مواثيق الأمم المتحدة ولجانها ، ومن واقع الأقوال الإسرائيلية وبممثليها تأتى الحقيقة الأولى هذا المطلب وهى الدائرة حول لاشرعية ولاقانونية الوجود الإسرائيلى بالضفة والقطاع ، فإذا كان الوضع التالى للعام ١٩٦٧ بهذا التحديد الخارق لاتفاقيات جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ ، التى تنظم أوضاع الأراضى المحتلة والتى جاءت للرد على أوضاع أوروبا بعد مرحلة النازى والعسكرية الايطالية واليابانية ولضمان عدم تكرارها حتى داخل أراضيها من خلال الحلفاء أو غيرهم .

إذا كان « الوضع كذلك » فإنه ثمة تغييرات هيكلية ـ قانونية وغير قانونية ـ لابد أن

تحدث بأيدى إسرائيل للضفة والقطاع ، وهى التغييرات التى تجسد بصور حية واقع الاحتلال ومظاهره من ناحية ، وتجسد طبيعة المنطقة وأهميتها والتى ستقود الصراع فى مراحله القادمة من ناحية أخرى فماذا عن تلك التغيرات ؟

(٣) التغيرات فى النظام الحكومى فى الأراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧

نظراً لخطورة التغييرات التى أدخلتها الادارة العسكرية الصهيونية على النظام الحكومى الذى كان قائماً قبل عام ١٩٦٧ بفروعه الثلاث :

١ ـ التشريعى ٢ ـ التنفيذى ٣ ـ القضائى .

● نظراً لخطورتها خاصة فى جانبها المستقبلى وفى اثارها على « تحول » النضال الفلسطينى العربى إلى شكل من أشكال المواجهة المادية بعد جولة بيروت الغربية .

● نظراً لهذا ، فإننا سوف نتجه إلى تفصيل هذه الناحية بالقدر المتاح لدينا من وثائق ودراسات عربية ودولية ، ونود أن ننوه بداية إلى ذلك (الفقر الشديد للغاية) فى الدراسات والاحصاءات الخاصة بالواقع القاسى للأراضى العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ، من ثم سوف نحاول القاء الأضواء بشكل مفصل وعلمى ، حتى نتمكن مستقبلا ـ حين نراجع الذات بشكل جيد أن نستفيد ونتحرك بعلمية ووعى ، ظل ينقص حركتنا طوال النصف قرن الماضى !

● وسوف نركز فى هذا المطلب على التغيرات التى حدثت للنظام الحكومى بالضفة والقطاع من خلال فروعه الثلاث السابقة : التشريعى ، التنفيذى القضائى .

(ا) الفرع التشريعى للنظام الحكومى

● استنادا للدراسة القيمة التى قدمها الاستاذ / آلان جيرسون بشأن الضفة الغربية والقانون الدولى (٦) فأنه على الرغم من أن السلطة التشريعية أثناء فترة الادارة الأردنية كانت فى يد الحكومة المركزية فى عمان فقد كان للمجالس البلدية دور تشريعى يتجه الى القوانين البلدية المحلية ذات الاغاظ الأساسية وغير الأساسية .

● واستنادا للرد الذى أرسلته حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٩ تموز / يوليو ١٩٧٠ والوارد فى تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة لم يكن ممكنا أثناء الادارة المصرية لقطاع

غزة أن يصدر أى قانون بدون موافقة المجلس التشريعى ، بل أنه علاوة على ذلك ، كان من حق أى عضو فى المجلس التشريعى أو التنفيذى أن يقترح قوانين .. وتصدر القوانين بأسم الشعب الفلسطينى .

● وتذكر وثيقة للأمم المتحدة (٧) . أن المجس التشريعى لقطاع غزة والمقام قبل عدوان ١٩٦٧ كان مكونا من أعضاء تم انتخابهم بحرية من بين الفلسطينيين والمؤهلين والذين كانوا ممثلين حقيقيين للشعب الفلسطينى ، وأن حقيقة اضطلاع مواطن فلسطينى برئاسة المجلس التشريعى الفلسطينى قد فتحت الباب « للشخصية الفلسطينية » كى تؤكد نفسها وتثبت وجودها فى المنطقة العربية ، وقد أظهر المجلس بلا شك كما تقول الوثيقة أن الشعب الفلسطينى الذى يعيش فى المنطقة كان مدربا على الحكم الذاتى وأنه نمى أهليته لسن قوانين تتفق مع مصالح المجتمع .

● ولكـــن ....

● وبعـد وقت قصير من حرب ١٩٦٧ ، كان لابد أن تعبر اسرائيل عن ذاتها العدوانية الاستعمارية فكان أن نشرت القيادة العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية فى ٧ يونيو الاعلان رقم ٢ بشأن اضطلاع قوات الدفاع الاسرائيلية بالحكم وتقول المادة (٣) منه :

(تسند من الآن فصاعدا كل سلطة حكومية وتشريعية وتعينية وادارية تتعلق بالمنطقة أو سكانها الى / قائد منطقة الضفة الغربية / وحدة ، ولاتمارس إلا من قبلى فقط أو من قبل الأشخاص الذين أعينهم لهذا الغرض أو العاملين بالنيابة عنى) .

● وكانت هذه السلطات تمارس فى البداية بحذر ، مع تقديم ايضاحات للتبرير وللضرورة التى يقتضيها الأمر موضوع البحث ، على أنه مع مرور الوقت أصبحت الأوامر التى تغير القانون الأردنى بطريقة جذرية من أجل تكيفه مع السياسات الاسرائيلية شيئا مألوفا وأصبحت تصدر دون شرح .

● وعلى الرغم من أن « أنظمة لاهاى واتفاقية جنيف الرابعة تقرر أنه لايجوز للقائم بالاحتلال اصدار تشريع جديد إلا لاسباب هامة ، قهرية ، تتعلق بالنظام العام أو الأمن العسكرى المادة ٤٣ من أنظمة لاهاى » ، المادة ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة . إلا أنه داخل الضفة الغربية وقطاع غزة قد حدث الكثير .. والكثير .

● فماذا حدث !!

● لقد اضطلع قائد المنطقة بالسلطة التشريعية المطلقة من خلال اصدار الأوامر العسكرية وبلغ مجموع الأوامر العسكرية التى أصدرها (٨٥٤) وهى « الكمية » التى لم تمارسها من قبل أعتى النظم استعمارية على مر التاريخ الأنسانى ، واذا أضفنا الى هذا الكم « الكيف » حيث يعادل كل « أمر عسكرى » قانونا جديدا ، وكان الايجابى منها نادرا اذا قيس بالسلبى والقهرى ، ولقد فشلت - بالاضافة لهذا - كل محاولات الرفض لهذه التشريعات الصادرة عن قائد المنطقة .. واقع سىء ولاشك .. أفلا يولد هذا الواقع : أقسى درجات العنف السياسى : مجرد تساؤل ؟

● ولقد اتبعت الادارة العسكرية فلسفة معينة داخل الضفة الغربية وغزة قائمة على عدم الضم لكى لاتثير حساسية محتملة وثورة أكثر احتمالا ،
سياسة عدم اعطائهم الاستقلال الكامل ، أى ماسمته
اسرائيل (سياسة عدم التواجد وعدم التدخل والجسور المفتوحة) وبالطبع بما يتمشى والمنطق الاسرائيلى ، انه المنطق الذى رتب بدوره عدة نتائج على المستوى التشريعى يذكرها الاستاذ / رجاء شحاده المحامى بالضفة الغربية فى دراسة له قيمة حول هذه التغييرات حيث يرى أن هذا الوضع الخاص الذى أوجدته اسرائيل للضفة والقطاع قد أعطاها هذه المزايا :

١ - أصبح لاحاجة - لدى اسرائيل - الى ضم الأراضى - لاحظ أن الحديث عن مرحلة ماقبل بيروت ١٩٨٢ - بكل ماينطوى عليه ذلك من عواقب سواء من حيث العلاقات الخارجية أو من حيث جعل مليون ونصل مليون من العرب مواطنين بالدولة من الدرجة الثانية .

٢ - تجنب اعطاء عرب الضفة الغربية الحقوق القانونية للمواطنين الاسرائيليين وهى حقوق غير مباحة لهم بمقتضى الاحتلال ، حيث لايزال - والكلام لرجاء شحاده من الممكن كلما أثير الموضوع الادعاء بأن القانون الأردنى هو المطبق فى الضفة الغربية ، أما كون هذه المجموعة من القوانين قد غيرالى وعدم التعرف عليها ، فلاتذكر أو هى غير معروفة بصفة عامة ، وبهذه الطريقة حرم السكان ، من جانب ، من الحماية التى يكفلها التطبيق الدقيق لقواعد القانون الدولى الذى يحكم الاقاليم المحتلة عسكريا ، ومن جانب آخر ، من الحقوق القانونية الناشئة عن المواطنة الاسرائيلية .

٣ - ويمضى رجاء شحادة قائلا : أن الأوامر العسكرية الاسرائيلية لاتنشر فى جريدة رسمية ولذا فهى غير متاحة للجمهور . ولاتذكر كذلك فى الصحف أو الاذاعات ، ولكنها توزع فقط على المحامين الممارسين . ويمنع غير المحاميين من أخذ نسخ ، ولاتوجد لدى أى مكتبة عامة فى الضفة الغربية مجموعة الأوامر العسكرية كما أن المحاكم لاتزود بمكتبات قانونية وفيما يتعلق بالقانون الأردنى ، أصبح المدنى مادة نادرة فى الضفة الغربية والقوانين الأردنية ذات الصلة قد نفذت طباعاتها ومن الصعب العثور عليها ، وإذا كان الأمر يتعلق بانتزاع الملكية ، أخطر المعنيون بذلك شفوياً فقط .

● وحتى طلب تزويد المحاكم بآلة لتصوير المستندات لم يؤخذ فى الاعتبار وقدم بعض المحامين طلباً بالسماح لهم بتركيب واحدة على نفقتهم الخاصة ولكن الأذن لم يمنح حتى الآن من قبل السلطة المعنية (٨)

(ب) الفرع التنفيذى للنظام الحكومى

● لم يكن طرد « كريم خلف » وبسام الشكعة، و « ابراهيم الطويل » : مرتين فى مايو ١٩٨٠ ، وفى مايو ١٩٨٢ ، تعبيراً فقط عن حالة القهر العام القصوى التى وصلت إليها الأوضاع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ، بقدر ما كانت تعبيراً عن حالة « التنامى » السياسى والاجتماعى الحركى للجهاز التنفيذى داخل الضفة والقطاع الذى هو هنا : مجالس البلديات ، وأن مجرد طرد أو إقالة رؤساء البلديات وثورة أبناء الضفة فى خريف ١٩٨٢ لهذه الاقالة مع عمليات المسجد الأقصى ، كان الوجه العكسى المقرؤ لحالة (التحويل الكبرى) التى حاولت اسرائيل إحداثها داخل الجهاز التنفيذى فى النظام الحكومى ، لقد كان هذا الطرد أقرب الى « رد الفعل » على حالة « الوعى » بالتحولات و « التغيرات » التى هدفت الى « تهويد المنطقة » .

● وكأنه السناريو السياسى لحركة وحياة الضفة والقطاع .

فن الاحتلال العسكرى .. الى ممارسة القهر الاقتصادى والادارى والثقافى الى توالد رد الفعل غير المنظم ... الى الرد على رد الفعل .. بالطرد والاقالة .. الى الثورة كرد فعل جماعى .. على النهائية !!

● ولكن ...

● ولابد وأن معطيات واقعية مهدت لهذا السيناريو وتلك الحالة النهائية ، فماذا عنها تفصيلا فلا شك أن فيها تكن « بذور الغد » التى ينبغى احياؤها والتخطيط لخلقها

● بداية .. كانت المجالس البلديـة فى الضفـة الغربيـة تحت الادارة الأردنيـة تتكون من ممثلين منتخبين وكانت مدة خدمة أعضائها أربع سنوات ولم يكن عدد الأعضاء محـددا بل كان وزير الداخلية يحدده على أساس التمثيل النسبى (٩) .

● لذلك فإن المجالس البلدية أصبحت أعلى المؤسسات السياسية الأهلية على المستوى المحلى ولقـد أدت دورا سيـاسيـا كبيرا . واضطلعت بمسئوليات . هـامـة نظرا لغيـاب الحكومةالوطنية ـ ولقد أعطت المادة ٤١/أ من القانون البلـدى الأردنى الحكومـة البلـديـة سلطة التصرف فى أربعين مجالا مختلفا .

● وأثناء الادارة المصرية فى قطاع غزة ، كانت المادة ٢٤ من الـدستور تنص على أن يتكـون المجلس التنفيـذى من الحـاكم العـام والأعضـاء وطبقـا للمـادة / ٢٥ : وكان المجلس التنفيذى مخولا سلطـة وضع النظـام الاسـاسى الضرورى لتنفيـذ القوانين دون ادخـال أى تعـديل أو تـأخير أو استثنـاء فى تطبيق القـانـون . ويعنى هـذا أن الـدستـور قـد حـدد سلطات المجلس التنفيذى فى داخل حدود القوانين الصـادرة من قبل الـسلطـة التشريعيـة الفلسطينية .

● وقبل العدوان ، كان المجلس التنفيذى يشمل غالبية من الفلسطينين . إذ كان يتكون من عشرة أعضاء : سبعة فلسطينين وثلاثة مصريين . وهذا يعنى أن الشعب الفلسطينى قد تلقى تدريبا عالى المستوى فى ميدان الادارة المدنية خلال فترة الادارة المصرية ونشأت عن ذلك مؤهلات وكوادر جيدة كثيرة بين الفلسطينيين فى كل الميادين . وبعد هذا شهادة لانجازات الادارة المصرية فى المنطقة ، وهو اعطاء الشخصية الفلسطينية فرصة كاملة للتطور .

● وآخر انتخابات بلدية فى الضفة أجريت ابان الحكم الأدرنى كانت فى آيلول / سبتمبر ١٩٦٣ ووفقا للقانون الأردنى ، كان من المقرر أن تجرى الانتخابات فى سبتمبر ١٩٦٧ ، بيد أن الحكومة العسكرية الاسرائيلية أوقفت هذه الانتخابات لفترة غير محددة على أساس أنها ستعرض النظام العام للخطر ولكنها فى النهاية سمحت فى ١ نوفمبر ١٩٧١ باجرائها وفقا للقانون المتعلق بالانتخابات البلدية بالضفة الغربية ، وأكدت الحكومة العسكرية على أن المرشحين سيتحملون واجبات بلدية وسضطلعون بدور غير سياسى وهو الدور المضطلع به ضد الاحتلال .

. ● واجريت الإنتخابات فى الضفة الغربية فى عام ١٩٧٢ . وكانت نسبة الاشتراك فيها عالية بالمقارنة بالانتخابات البلدية التى أجريت إبان الحكم الأردنى ، وفى أوائل عام ١٩٧٦ أجريت انتخابات أيضا فى المدن الكبيرة والصغيرة فى منطقة الضفة الغربية ولأول مرة مارست النساء حق التصويت فضلا عن الرجال بصرف النظر عن مراكزهم كأصحاب ممتلكات وعقارات . وانتخب مرشحو منظمة التحرير الفلسطينية بأغلبية كبيرة فى المجالس البلدية وفى رئاسة البلديات .

● « ونتيجة لذلك أحتل المناصب نوع جديد من الزعامة كان برنامجها الانتخابى مؤيدا ، لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث فازت فوزا ساحقا . ويمثل رؤساء البلديات الجدد طبقة جديدة رفيعة الثقافة متعلمة من الفلسطينيين الوطنيين من أهل الضفة الغربية ، الذين يصممون بالرغم من الاحتلال ، على ايجاد حل لمشكلاتهم يقوم على أساس حق تقرير المصير . وتعتبر الحكومة البلدية ، قاعدة لظهور عدد من الزعماء السياسيين الذين انتخبوا بحرية والذين سيلعبون دورا قوميا فى المستقبل ولذا قد يبدو أن قرار اسرائيل بالسماح بإجراء للانتخابات هو مثال على الحكم الديمقراطى وإن كان الواقع يثبت العكس وأنه جا وليد الزخم الشعبى .

● ولكن فى عام ١٩٨١ أجلت اسرائيل انتخابات المجالس البلدية تحت زعم أنها سوف تعوق اتفاق كامب ديفيد .

● ولأن المجالس البلدية هى الجسد للفرع التنفيذى ، فلقد توالت عليها التعديلات فهناك وسائل كثيرة استخدمت لتقييد الدور الذى تمارسه المجالس البلدية والدور الذى يضطلع به رؤساء البلديات ، فالحكومة العسكرية تمارس مراقبة فعلية على الاجراءات التى تتخذها الحكومة البلدية .

● أقامت الحكومة العسكرية طبقة بيروقراطية فوق الحكومة البلدية تدعى المجلس الأعلى للتخطيط ، وتقوم الحكومة العسكرية ذاتها بتعيين أعضاء المجلس هذا ، والذى يعتبر هدفه الأساسى هو تنفيذ سياسة الاستيطان فى الأراضى المحتلة ويقوم المجلس بعملية التخطيط ووضع سياسات واستخدام الأراضى وضمها . وعلاوة على ذلك فإن له بموجب مرسوم عسكرى ، صلاحية الغاء أى قرار بلدى يتعلق بالتخطيط وتقسيم المناطق وحظر تنمية العمران فى أى منطقة من المناطق (١٠)

● وتجعل الطريقة التى يتم بها ابلاغ الأوامر العسكرية من العسير جدا على المسئولين المحليين معارضتها أو مناقشتها . فكثيرا ماتصدر هذه الأوامر عن القيادة العسكرية فى شكل محادثات هاتفية ونادرا ماتؤكد كتابيا ـ على أنها اذا أصدرت كتابيا فنادرا ماتحمل توقيع فرد ما ، بل تحمل اسم الحكم العسكرى . ورغم أن الأوامر تكتب باللغتين العربية والعبرية إلا أن النص العبرى هو النص الرسمى بينما يعتبر النص العربى الترجمة الرسمية له . وقلما تحمل الأوامر الكتابية خاتما رسميا .

● وتحظر الحكومة العسكرية على رؤساء البلديات فى الضفة الغربية عقد اجتماعات بينهم ولو فى مناسبات اجتماعية ، كما تحظر على المدن الكبيرة والصغيرة فى الضفة الغربية وضع أى برامج تعاونية اقليمية مع أن مثل هذا التعاون الاقليمى ضرورى للتنمية الاقتصادية ذلك أن المشاكل المالية التى تواجهها البلديات مشتركة بين معظمها ، ففى ظل الاحتلال هناك ـ قيود على المناطق فيما يتعلق بتخطيط عملياتها المالية وميزانياتها . ولايمكن لهذه المناطق أن تفرض أية ضرائب دون الحصول على موافقة مسبقة من سلطات الاحتلال . كما أن هناك قيود على هذه المناطق من حيث الحصول على منح الاحتلال . كما أن هناك قيودا على هذه المناطق من حيث الحصول على منح ومساعدات مالية من

العالم العربى وفى حالة الموافقة عليها يتعين على البلديات أن تنفق الأموال وفقا لخطة تقبلها الحكومة العسكرية ، التى تسيطر سيطرة مابشرة على العملية بأكملها من : كمية الأموال المجمعة ومصدرها .. والغرض منها وتواتر المصروفات واذا لم تضح الحكومة العسكرية الموافقة المطلوبة لسحب الأموال ، ففى هذه الحالة يضطر المسؤلون المحليون الى اللجوء الى الحكومة العسكرية لطلب قروض عاجلة (١١).

ويقول : أميل نخلة / استاذ العلوم السياسية فى جامعة ماونة سانت مارى فى بلدة اسبتسرج بولاية ماريولاند فى هذا الشأن مايلى :

(يتفق معظم رؤساء البلديات والمسئولين الآخرين فى المدن على المشكلة الرئيسية تكمن فى المراقبة التى تمارسها الحكومة العسكرية على كل فروع الحكومة البلدية . وهذه المراقبة التى يرون أنها تعتمد على (هوى ومزاج) الحكومة العسكرية قد أدت الى اضفاء الصبغة السياسية الأكيدة على العمليات البلدية بأكملها . ويؤكد المسئولين فى البلديات على أن التدخل العسكرى فى شئونهم قد فرض سلطتهم الشرعية ، وطمس معالم مصادر القانون التى تستند اليها سلطة البلدية . وكثيرا ماتؤدى الاثار الناجمة عن قانون البلديات الأردنى العتيق وما قد يقوم بينه وبين الأوامر العسكرية من علاقة قانونية الى حدوث مواجهات خطيرة بين المسئولين المحليين من الأهالى وموظفى الاحتلال . وكلما اثيرت مسألة قانونية يسارع المسئولون العسكريون بتقديم التفسير « الصحيح » الذى لايخدم عادة مصالح الحكومة المحلية . وليس لدى المحليات ، حق السلطة التنفيذية لمعاقبة من لايمتثل لاوأمرها المحلية إذ أن الحكم العسكرى يمارس أيضا هذه السلطة وفى الغالب لأسباب سياسية ودائمة ضد مصالح الولاية السياسية المحلية)

● أما فى قطاع غزة ، فتخضع البلدية مباشرة لمراقبة الحكومة العسكرية الاسرائيلية وبالرغم من أن غزة هى الحكومة البلدية الوحيدة فى القطاع التى لم تجر أى انتخابات بلدية فيها منذ الاحتلال . إذ تخضع غزة مباشرة لحكم ضابط عسكرى أو رئيس بلدية عينته الحكومة العسكرية .

● وكانت آخر انتخابات بلدية فى غزة أجريت فى عام ١٩٤٦ ، أما فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ حين كان القطاع تحت الادارة المصرية . فلم تجر أية انتخابات فيه . اذ

أن السلطات المصرية كانت تفضل وجود حكومة محلية معينة وفى أوائل ١٩٦٧ عينت الادارة المصرية رئيس بلدية . وبعد الحرب بقليل حل محله ضابط عسكرى اسرائيلى . وقد انصب اهتمامه الأول وسياسته الأساسية على تعزيز الاحتلال الاسرائيلى فى المنطقة .

● وازاء هذه الأوضاع داخل الضفة وغزة أصدر مجلس الأمن قراراته المطالبة بايقاف عملية القمع التى يتعرض لها مواطنو المنطقة والتى تخالف اتفاقيات جنيف الرابعة كان طرد عمدة حلحول والخليل والقاضى الشرعى للخليل الى لبنان فى مايو ١٩٨٠ ثم أقالتهم فى مايو ١٩٨٢ ، مما دفع مجلس الأمن الى اصدار تلك القرارات الشهيرة والمطالبة بايقاف هذه التصرفات الوحشية غير القانونية ، فكان القرار رقم / ٤٦٨ وفى يونيو ١٩٨٠ اتخذ القرار رقم ٤٧١ ومن قبل قرار رقم / ٤٦٥ وجميعها تتصل بالأوضاع اللا إنسانية داخل الضفة والقطاع .

● إنها التحولات والتغيرات التى كانت لابد أن تحدث بعد سنوات الاحتلال والقهر وهى ذات التحولات التى أنبتت ثورة أبناء المنطقة وطوفانهم ، وهى أيضا التربة الخصبة لميلاد المستقبل ، وهو الميلاد الذى يتحدد أكثر حين الانتقال الى الفرع الأخير من أفرع النظام الحكومى الفرع القضائى بالضفة الغربية خلال حقبة الاحتلال ، فماذا عنه ؟

(جـ) الفرع القضائى للنظام الحكومى

● فى هذا الفرع حدثت أيضا تغييرات عديدة ، عكست فى مجملها ، الحالة التى وصلت اليها الأوضاع القضائية داخل الضفة والقطاع فى ظل الاحتلال. وسوف نحصر هذه التغيرات فى ثلاثة جزئيات رئيسية : أخرجتها لنا وثائق الأمم المتحدة .

أولا : مظاهر عامة للتحولات القضائية :

أصدرت القيادة العسكرية الاسرائيلية عقب الاحتلال الاسرائيلى البلاغ رقم ٢ المتعلق بتولى قوات الدفاع لمهام الحكومة وأن جميع القوانين التى كانت سارية فى المنطقة فى ٧ / يونيو ١٩٦٧ ، ستظل نافذة طالما أنها لاتتعارض مع هذا البلاغ أو أى بلاغ أو أمر آخر صادر عن قائد منطقة الضفة الغربية أو يتعارض مع التغيرات الناشئة نتيجة احتلال قوات الدفاع الاسرائيلية للمنطقة .

● بداية ينبغى الاشارة الى أن م / ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التى تنص على :

« أنه محظور بصفة خاصة ، أن يعلن أن حقوق الطرف المحتل معطلة أو غير مقبولة فى احدى المحاكم القانونية » .

● وتنص المادة ٥٤ على أنه (كقاعدة عامة يجب أن يصرح للمحاكم المحلية مواصلة ممارسة الولاية التى عهدت بها اليها القوانين الصادرة من قبل الاحتلال » .

ولكن الاستاذ / جيرسون يرى أن هناك استثناءين هامين . الأول يجوز الغاء المحاكم التى وجهت اليها تعليمات بتطبيق قوانين انشائية أو تمييزية . ويتفرع هذا عن المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة التى تنص على ألا تمنح السلطة القائمة بالاحتلال الحق فى أن تلغى المؤسسات والقوانين التى تعزز التدابير التمييزية التى لاتتمشى مع الاحتياجات البشرية . ثانيا لايجوز الغاء ولاية المحاكم فى الأقليم المحتل المشتركين فى جرائم أمنية ، ويحاكم الجنود الذين يرتكبون انتهاكات أمام محاكم عسكرية تابعة للسلطة القائمة بالاحتلال . ولايجوز محاكمة السكان الذين يرتكبون انتهاكات أمام محاكم عسكرية غير سياسية مشكلة على وجه سليم يشترط أن يكون مقر المحاكم المذكورة فى البلد المحتل كما تؤكد م / ٦٦ من اتفاقية جنيف الرابعة) (١٢).

● هذا عن الوضع القضائى للاقليم المحتل كما تقول به مواثيق الأمم المتحدة ماذا عن اسرائيل فى الضفة الغربية وقطاع غزة : قضائيا منذ عام ١٩٦٧ ؟

(١) لقد أدخلت السلطات الاسرائيلية تغييرا هاما وهو انشاء لجنة طعون بموجب الأمر العسكرى رقم ١٧٢ المؤرخ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .. ولقد كان الهدف من وراء ذلك هو اغتصاب سلطات كان ينبغى أن تظل ، طبقا للقانون الأردنى السابق فى أيدى المحاكم إذ أن هذه المحكمة مشكلة بالكامل من ضباط احتياط عسكريين وتقتصر ولايتها على النظر فى الاعتراضات على القرارات المتخذة بشأن قامة طويلة من المواضيع مثل نزع ملكية الأراضى ودفع الضرائب ، والمعاش التقاعدى والحقوق .. الخ(١٣) .

● ويعين قائد المنطقة أعضاء لجنة الطعون بقواعد الأدلة والاجراءات وتحدد هى نفسها اجراءات عملها ، وتصبح قرارات هذه اللجنة نهائية لأن الاستئناف غير متاح . وقد تذمر محامو الضفة الغربية فى افتقارها الى الموضوعية والعدالة ويجمل هذا الموقف رجاء شحادة حين يقول :

(يرى المتقاضون والمحامون أنه مما يخيب الآمال تقديم اعتراضات على القرارات التى

تستند غالبا الى سياسات سلطة الاحتلال ، الى لجنة تعينها نفس السلطة التى وضعت السياسة إذ نادرا ماتجىء النتيجة مرضية كما أن معدل نجاح المتقاضين الذين يقدمون اعتراضاتهم الى هذه اللجنة منخفض للغاية . وهذا يؤدى إلى تقديم عدد صغير جدا من القضايا رغم الولاية الواسعة للجنة .. وحيث أن اجراءات اللجنة لاتنشر فمن المتعذر استعراض السوابق الماضية أو الرجوع الى قرارات اللجنة السابقة ، مما يجعل مهمة المحامى أكثر صعوبة وأقل قابلية للتكهن ، خاصة وأن اللجنة غير مقيدة بسوابق أو بقواعد الأدلة أو الاجراءات) (١٤).

(٢) وقد أدخل الأمر العسكرى رقم ٣١٠ التعديلات التالية على القانون الأردنى رقم ٢ بشأن استقلال القضاء :

- حولت السلطات المخولة لوزير العدل الى الشخص المسئول الذى عرف بأنه شخص يعينه القائد العسكرى لمنطقة الضفة الغربية لاغراض تنفيذ هذا الأمر .
- استعيض عن المجلس القضائى بلجنة يعينها قائد المنطقة ومن المعلوم أن هذه اللجنة مكونة من أفراد عسكريين رغم أن تشكيلها لم يعلن عن بالمرة .
- تحول السلطات التأديبية المخولة سابقا للمجلس القضائى الى محكمة خاصة يعينها قائد المنطقة . كذلك فإن القانون الأساسى لهذه المحكمة لم يوضع .

(٣) التغيير الثالث ويتمثل فى الأتى :

فى حين أن المادة ١٠٢ من الدستور الأردنى أو الجنائى تتضمن حق جميع المواطنين فى عرض القضايا على المحاكم العادية ، المدنية أو الجنائية ، ضد الحكومة أو أى من دوائرها فإن الأمر العسكرى رقم ١٦٤ الصادر عن سلطة الاحتلال بالضفة الغربية فى ٣ نوفمبر ١٩٦٧ قد نص على الحرمان من هذا الحق ، بل أنه يتمادى فى أن يمنع محاكم الضفة الغربية من النظر فى أية قضية أو اصدار أى أمر أو قرار ضد أى من المشار اليهم فيما يلى :

١ ـ دولة اسرائيل وفروعها وموظفوها :
ب ـ قوات الدفاع الاسرائيلية وأفرادها .
جـ ـ السلطات التى عينها قائد المنطقة أو المنتدبون من جانبه للعمل فى المنطقة .
د ـ الاشخاص الذين توظفهم هذه السلطات .

هـ - كل من يعمل فى خدمة الجيش الاسرائيلى أو يتلقى تفويضا منه ، ولقائد المنطقة اضافة لما سبق ، حق اصدار تصريح للمحاكم للنظر فى أية قضية محددة .

● وقد وسع نطاق هذا الأمر تعديل لاحق ، يتطلب تصريحا مماثلا للحالات التى تشمل ممتلكات يملكها أو يحوزها أى من الفئات المذكورة اعلاه ، ويقيد الأمر أيضا حق المحاكم فى استدعاء أى شخص موظف لدى أى من الفئات المذكورة أعلاه للادلاء بشهادة ، أو تقديم وثائق ، أو الاجابة على أسئلة شفويا أو كتابة بدون الحصول على موافقة مسبقة من قائد المنطقة . وكانت نتيجة هذا الأمر أن انخفض انخفاضا شديدا عدد القضايا المعروضة على المحاكم . إذ يستغرق الحصول على هذا التصريح ما بين أربعة أشهر وعام والقضايا التى قد يبدأ نظرها بدون تصريح تؤجل ، اذا كان أحد الموظفين الحكوميين مطلوبا لابداء دليل أو تقديم وثائق . ويترتب على هذا القانون حصانة قسم كبير من الصهاينة ضد اتخاذ اجراء قانونى بحقهم مع أن من المبادىء الرئيسية لاحكام القانون أن تخضع السلطة التنفيذية وموظفوها ، مثل سائر الهيئات والافراد لوسائل المقاضاة العادية التى ينص عليها القانون (١٥).

(٤) يتمثل التغيير الرابع فى عدم امكان وصول سكان الضفة الغربية الى المحاكم وذلك عن طريق الزيادة غير المناسبة فى الرسوم . إذ كان رسم التوثيق المفروض على كل توقيع أمام كاتب العدل يبلغ ٥٠ فلسا ولكن تعديلا أخيرا أوصله الى ١,٦ دينار وكان رسم كل توقيع على توكيل رسمى دينارا . وأصبح بعد التعديل ١٠ دنانير (١٦)

ومن جهة أخرى لم يزد عدد الموظفين ولم تدفع مرتباتهم ولا يوجد أى تحسن فى الخدمات ويذكر الاستاذ / رجاء شحاته أنه ترتب على ذلك بروز عقبتين ازاء وسائل المقاضاة أمام محاكم الضفة الغربية هما :

● قيام الموظف العسكرى الاسرائيلى المسئول عن القضاء بسحب القضايا المعروضة على المحاكم ، ويشير محامو الضفة الى حالات ذهبوا فيها لحضور جلسة محكمة وأبلغوا بضرورة تأجيل الجلسة لأن ملف القضية سحبه من المحكمة الضابط المسؤول عن القضاء وغالبا ما يحدث هذا عندما تكون مصالح مواطن اسرائيلى فى خطر مباشر أو غير مباشر .

● تأخر قائد المنطقة فى منح تصاريخ للموظفين الحكوميين المحليين للشهادة عندما تكون شهادتهم مطلوبة وتمتد التأخيرات أحيانا لأكثر من عام .

وعليه لايمكن الاستمرار ابان ذلك فى نظر القضية : (١٦)

(٥) ويتمثل التغيير الخامس فى النظام القضائى للضفة فى ذلك المستوى المنخفض الذى وصلت اليه محاكم الضفة ، والتى ، مثلت أحد هموم محامى الضفة الغربية الذين يمارسون الاضراب العام النسبى منذ ١٩٦٧ . والواضحة فى الآتى :

ـــ عقبات بلا حدود تواجه المحامين مما دفعهم الى تقديم شكوى الى ضابط الجيش الاسرائيلى المسئول عن القضاء بشأن الظروف السائدة . وأرسل اليه فى شباط / فبراير ١٩٧٦ التماسا بأن تشكل لجنة لاستقصاء الظروف وتقديم التوصيات ، ولم يجد هذا الالتماس أى صدى .

● وقبل ١٩٦٧ كان جميع المحامين فى الضفة الغربية أعضاء فى نقابة المحامين الأردنية وبعد الاحتلال اعترض محامو الضفة الغربية على كل اجراءات الاحتلال واعتبروها غير شرعية خاصة مايلى :

ـــ ضم القدس .

ـــ نقل محكمة الاستئناف من القدس .

ـــ عدم الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة .

● وكان مفهوم محامى الضفة الغربية هو أن مثولهم أمام المحاكم الجديدة التنظيم سيضفى الشرعية على الوضع الجديد . ونتيجة لذلك أضرب عدد كبير من المحامين منذ عام ١٩٦٧ ورفضوا الحضور أمام المحاكم باستثناء المحاكم الشرعية وقد اتخذ قرار الاضراب على أساس اعتقاد عام بأن الاحتلال حالة مؤقتة غير أن السلطات العسكرية أصدرت الأمر العسكرى رقم ١٤٦ الذى سمح للمحامين الاسرائيليين بممارسة المحاماه فى محاكم الضفة الغربية . ورغم أنه أصدر كتدبير مؤقت فإنه لم يلغ حتى يومنا هذا .

● واعتبر عمل المحامين الاسرائيليين فى الضفة الغربية غير شرعى بمقتضى القانون الأردنى الذى يقصر حق الحضور أمام المحاكم على المحامين من المواطنين الأردنيين الأعضاء فى نقابة المحامين الأردنية .

● ونتيجة لذلك لم يجد سكان الضفة الغربية مذ بداية الاحتلال أى محامين للدفاع عنهم وأخذ بعض المحامين تدريجيا تولى قضايا أمام المحاكم العسكرية والمدنية . ومع ذلك فإن الاضراب الرسمى للمحامين دخل عامة الثامن عشر .

● وقد لخص الاستاذ ـ رجاء شحاته نتائج ذلك الاجراء على النحو التالى :

ـ أتاح للضابط المسؤول عن القضاء أن يتولى جميع السلطات التى كانت سابقا فى يد نقابة المحامين .

ـ سمح لمستوى القضاء بالهبوط ولظروف المحاكم أن تبلغ منحدرا سحيقا ، لأنه لاتوجد هيئة منظمة لمقاومة ذلك التدهور .

ـ سبب معاناة للمجتمع بحرمانه مَن مهنة قانونية حسنة التنظيم .

ـ حرم المجتمع من التعليقات والأبحاث القانونية التى كان يمكن للمحامين لولا ذلك أن يقدموها بشأن التغييرات والتعديلات الادارية للقانون الأردنى التى وضعتها الحكومة العسكرية ونتيجة لذلك صدر (٨٥٠) أمرا معدلا للقانون الأردنى دون أن يسمع صوت ممارس من المهنة القانونية (٢٧).

ثانيا : التغييرات الهيكلية فى نظام المحاكم :

يمكن حصر التغييرات الهيكلية الرئيسية التى أدخلت فى المحاكم بعد الاحتلال فى الآتى :

● **الغاء محكمة النقض** : كان لالغاء هذه المحكمة تأثيرات كبرى حيث نجده قد أثر على كل نظام تطبيق العدالة فى الضفة الغربية فى مجالات عديدة مثل تعيين القضاة وانضباط القضاة والموظفين فى الادارة القضائية ، ودور المحكمة كحكم فى القضايا ودورها فى تفسير أى قانون ، ذى أهمية عامة بناء على طلب دوائر الحكومة ، ويعنى الالغاء أيضا وضع عبء أكبر على محكمة الاستئناف التى ينبغى أن تعمل الآن كمحكمة عدل عليا . وكل هذه الأعباء تؤثر على كفاءة محكمة الاستئناف .

● **نقل محكمة الاستئناف من القدس** : إثر الاحتلال مباشرة أعلن القائد العسكرى للجيش الاسرائيلى فى البلاغ العسكرى رقم ٣٩ الغاء محكمة الاستئناف فى القدس ونقلت المحكمة إلى رام الله . وأشار أول تقرير للجنة الأمم المتحدة (الخاصة المعنية

بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضى المحتلة) الى أن هذا النقل يعوق بشدة أداء نظام المحاكم للوظائف حيث أنه أثار ردود فعل من جانب القضاء أدى بأنشطة محكمة الاستئناف الى التوقف . ونتيجة لذلك أوصت اللجنة الخاصة بأن تطلب الجمعية العامة من حكومة اسرائيل اعادة النظام القضائى فى الأراضى المحتلة الى الوضع الذى كان قائما قبل الاحتلال ولاسيما اعادة محكمة الاستئناف الى مقرها فى القدس (٨٧).

وكان النقل يمثل فى ذاته ادماجا رمزيا للقدس الشرقية وهو الوضع الذى ساهم فى خلقه اضراب المحامين الصامت منذ ١٩٦٧ .

المحاكم العسكرية : انشئت المحاكم العسكرية للضفة الغربية بمقتضى البلاغ رقم ٣ الذى حل محله فيما بعد البلاغ رقم ٣٧٨ . ورغم أن المحاكم العسكرية معروفة بأنها مؤلفة من : اما رئيس (ضابط فى الجيش الاسرائيلى) وضابطين آخرين أو قاضى عادى فإن كل القضايا تقريبا ينظر فيها الآن عمليا الرئيس (!!) أى قاضى واحد ، وتتطلب قرارات الادانة الأحكام الصادرة من محكمة مؤلفة من ثلاثة أعضاء تصديق قائد المنطقة الذى يستطيع تغييرها والغاءها وقبولها . وفى حالة وجود قاض بمفرده لاتحتاج قرارات الادانة والاحكام الى تصديق مماثل ، ولكن من سلطة قائد المنطقة أن يغير الحكم ولايسمح باستئناف الأحكام الصادرة عن أى من المحكمتين .

● وترى الوثائق الدولية أنعدام حق الاستئناف ينتهك مبدأ أساسياً فى قواعد القانون ويتعارض أيضا مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . إذ تحظر المادة ٣ (١) (د) المتعلقة بالمنازعات المسلحة الداخلية « إصدار الأحكام وتنفيذها بدون حكم مسبق تصدره محكمة مشكلة حسب أصول مرعية . تشمل جميع الضمانات القضائية التى تقر الشعوب المتحضرة بضرورتها ». وجاء التعليق الرسمى لأحد فقهاء القانون الدولى حول هذه المادة كالآتى : « تحيط جميع الدول المتحضرة تطبيق العدالة وبضمانات تهدف إلى ازالة امكانية وقوع أخطاء قضائية . وقد أعلنت الاتفاقية بحق ضرورة ذلك حتى فى زمن الحرب » .

● وللمحاكم العسكرية فى الضفة الغربية ولاية قضائية تخولها النظر فى أى قضايا تتعلق بأفعال أرتكبت قبل أو بعد دخول قوات الاحتلال الاسرائيلية المنطقة مع أن المحاكمة أمام محكمة عسكرية بسبب جرائم أرتكبت قبل الاحتلال منافية لاتفاقيات جنيف

الرابعة . (هكذا تقول اتفاقيات ووثائق الأمم المتحدة) وبعد الاحتلال أعادت اسرائيل تطبيق انظمة طوارىء الدفاع لعام ١٩٤٥ التى تم الغاؤها أثناء الادارة الأردنية . ولم تطبق هذه الأنظمة أبدا فى الضفة الغربية فى عام ١٩٥٠ وكانت سلطة الانتداب البريطانى على فلسطين قد وضعت هذه الأنظمة كتدبير للرد على أعمال الارهاب بما فى ذلك الأعمال الارهابية التى أرتكبتها المنظمات الصهيونية .

● ويلقى المتهمون أمام المحاكم العسكرية صعوبة فى مقابلة محاميهم . ووفقا للمادة ١١ من الأمر ٢٩ ، للحاكم العسكرى أن يسمح للسجين بأن يجتمع بمحاميه أو أن يرفض ذلك . وفى السنوات القليلة الماضية أصبحت السياسة المتعلقة باصدار الأحكام تزداد قسوة بالتدريج . ويجمع الحكم بين السجن والغرامة . وازدادت قيمة الغرامات فى السنوات القليلة الماضية : وتعنى السنة الواحدة من الحبس مبلغا أقصاه ١٥,٠٠٠ شيكل اسرائيلى (تقريبا ٣,٠٠٠ دولار أمريكى) وعندما تتجاوز فترة الحبس خمس سنوات تبلغ الغرامة ٧٥٠,٠٠٠ شيكل (أى ما يعادل ١٥,٠٠٠ دولارا أمريكى تقريبا) . والجنحة الخفيفة ، كالاشتراك فى اجتماع يمكن تفسيره بأنه سياسى فى طبيعته ، يعاقب عليها بفترة حبس تصل إلى ١٠ سنوات ، وبما أنه ليس هناك استئناف فإن سلطة القاضى مطلقة ، وقد أكد السجناء العرب ان احكام الأدانة تستند غالبا إلى اعترافات انتزعت منهم بالاكراه .

ثالثا : التغيرات التى أدخلتها اسرائيل على القانون الأردنى :

● من واقع وثائق الأمم المتحدة سالفة الذكر تقدم بعض التغييرات ، التى ادخلتها اسرائيل على القانون الأردنى كقيود على الحقوق الأساسية والتى ليست إلا بعض أمثلة على التغيرات التى ادخلتها اسرائيل عن طريق الأوامر وأساليب القهر العسكرية :

١ - قانون العمل :

من بين العديد من التعديلات التى أدخلتها اسرائيل على قانون العمل الأردنى يأتى الأمر العسكرى رقم : ٨٢٥ ليمثل أهمها . وبموجب هذا التعديل لا يحق لأى شخص أن ينتخب للجنة الادارية لنقابة مهنية ما لم يكن عاملا فى المهنة أو الحرفة ذاتها أو أن يكون قد جرى استخدامه من قبل النقابة . ويعلن الأمر عدم قبول الترشيح :

(أ) لأى شخص يثبت ادانته بارتكاب جريمة يتجاوز حكمها الحبس لخمس سنوات كاملة .

(ب) لأى شخص أدين بجنحة أمنية من قبل محكمة ذات ولاية فى المنطقة أو فى اسرائيل .

٢ - حرية الحركة :

يعطى الأمر العسكرى رقم ٣ الحاكم العسكرى سلطة اعلان « مناطق مغلقة » وبالتالى يمنع الحركة إلى تلك المناطق أو منها دون تصريح واستخدمت هذه القاعدة لأعلان الضفة الغربية كلها منطقة مغلقة . ويلزم الحصول على تصريح لمغادرة الضفة الغربية ويعطى هذا التصريح أو يمنع فقط حسب ما يراه الحاكم العسكرى مناسبا .

- **ويقول الاستاذ / رجاء شحاته فى هذا الصدد :**

(ان أسباب اعطاء التصريح تبدو استبدادية فى بعض الأحيان لكنه عادة ما يكون وراء ذلك دافع سياسى معين . فمناسبة منح التصريح تستخدم غالبا كفرصة للحكومة العسكرية لممارسة الضغط على شخص ما . ولقد يمنح التصريح لرئيس البلدية أو للشخص الذى له نشاط سياسى أو يحرم منه وفقا لمدى تقبل الحكومة الاسرائيلية لارائه . فالتصريح للطالب الذى يذهب للدراسة فى جامعة « بيرزيت » العربية قد يمنح أو يؤخر إذا رفض أن يصبح « مخبرا » وقد لا يمنح التصريح لشخص ما إلا إذا تخلى عن حقه فى العودة إلى وطنه . ان الفلسطينيين الذين يحرمون بهذه الأساليب من حقهم بالسفر إلى وطنهم والاقامة فيه مقتنعون بأن أسباب هذه القيود لاتتعلق باعتبارات أمنية بل تتصل بالنية الاسرائيلية فى تخليص الأرض من سكانها الأصليين) (١٩).

٣ - العقوبة الجماعية :

من المتعارف عليه أن المسئولية الشخصية مبدأ أصيل فى حكم القانون . وينطوى فرض العقوبة الجماعية على اتخاذ عقوبات دون محاكمة أو اتاحة فرصة لعرضها على المراجع القضائية .

والعقوبة الجماعية محظورة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن معاملة المدنيين فى الأراضى المحتلة . وكان هذا النوع من العقوبة بأشكاله المتنوعة جزءا من السياسة الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة لم تنف السلطات الاسرائيلية أنها تلجأ إليه . وتصيب العقوبة الاقارب أو الجيران أو حتى المدن أو القرى بأكملها (٢٠).

٤ - حرية التجمع :

يحظر الأمر العسكرى رقم ١٠١ تجمع أو التقاء عشرة أشخاص فأكثر دون ترخيص أجل مسيرة أو اجتماع حيث « يمكن » سماع خطاب أو حديث فى موضوعات سياسي موضوع يمكن أن يعتبر سياسيا . وقد فسرت الحاكم العسكرية هذا الأمر بتصرف (بحيث جعلته سيفا مصلطا على رقاب أهالى الضفة وغزة فى سنوات الاحتلا وينطوى الاجتماع غير المشروع فى ثناياه على حكم بحد أقصى عشر سنوات من الحبس غرامة تبلغ ٧٥,٠٠٠ شيكل اسرائيلى (حوالى ١٥,٠٠٠ من الدولارات الأمريكية) .

- وهكذا تتوالى التحولات .. والتغييرات ما بين شكلية - وهى والحق يقال بس وقليلة وبين جذرية وهى لاتحصى !!

- وهكذا يقوم التحول فى النظام الحكومى بأفرعه الثلاث : التنفيذى والتشر والقضائى يقدم نفسه كنموذج للحالة العامة السيئة التى وصلت اليها الضفة الغ وقطاع غزة .

- ولقد كنا فى اختيار الوضع « القانونى من خلال مواثيق ودراسات الأمم المت معتمدين ذلك ، حيث اللغة القانونية بجفافها وحدتها العلمية ، تمثل هنا المطلب الر لدراستنا التى تهدف إلى معرفة الذات وبعمق ، والذات هنا هى الضفة وغ و « العمق » هنا لن يمكن الوصول إليه دون امتلاك الأفكار والحقائق !! ونأمل نكون قد وفقنا !! بعد هذا نأتى إلى الجانب الآخر فى وضع الضفة الغربية وقطاع فى الفترة السابقة ونقصد به هنا الوضع الاجتماعى ممثلا فى تقييم موضوعى شامل « نموذج تجسيدى للمرحلة وللمنطقة » ، « الأطفال الفلسطينيين » ، فماذا عنهم تعلي وحياتيا واجتماعيا وسياسيا ؟ ماذا عنهم وهم الذين ولدوا جميعا فى الفترة التا للاحتلال ، والذين يمثلون بأوضاعهم هذه مدى الحالة التى وصلت اليها الأوضا اجتماعيا - داخل الضفة الغربية وقطاع غزه بعد العام ١٩٦٧ ؟ وهى الحالة التى بدا كما قلنا من قبل تكن بذور الثورة والتمرد والذى سوف يفتت الجسد الصهيونى الداخل .

المطلب الثانى

الضفة الغربية وغزه اجتماعيا بعد العام ١٩٦٧
نموذج الأطفال الفلسطينيون فى الآراضى المحتلة

لمحة سكانيــة :

تسجل وثائق الأمم المتحدة ان تعداد سكان الضفة - كما سبق وقلنا يصل إلى ٧٠٠,٠٠٠ ألف نسمــة ، منهم ٣٦٣,٠٠٠ شخص مسجلين كلاجئين ، ومنهم ٢٠٢,٩٤١ يعيشون فى ثمانية مخيمات وان غزة تصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ ألف تقريبا وهذه الأرقام غير دقيقة تماما ونعتقد أنها قدْ زادت الى الضعف . وفيما يلى تقسيم السكان حسب فئات الأعمار كما أوردته وثائق الأمم المتحدة والتى ترى أن نصف السكان تقريبا هم دون سن الـ ١٤ عاما : (٢١).

(جدول عن سكان الضفة والقطاع)

	الضفة الغربية		قطاع غزة وشمال سيناء السكان فى نهاية عام ٧٧	
	العـدد	النسبة ٪	العـدد	النسبة ٪
٠ ــ ١٤ سنـة	٣١٦,٠٠٠	٪ ٤٦,٤	٢٠٩,١٠٠	٪ ٤٧,٥
١٤ ــ ٢٩	١٨٣,٤٠٠	٪ ٢٦,٩	١٢٣,١٠٠	٪ ٢٧,٨
٣٠ ــ ٤٤	٧٧,٨٠٠	٪ ١١,٤	٥٠,٣٠٠	٪ ١١,٤
٤٥ ــ ٤٩	٦٠,٥٠٠	٪ ٨,٩	٣٧,٧٠٠	٪ ٨,٥
٦٠ ــ	٤٣,٣٠٠	٪ ٦,٤	٢١,١٠٠	٪ ٤,٨
	٦٨١,٠٠٠	٪ ١٠٠,٠	٤٤١,٣٠٠	٪١٠٠

المصدر / وثائق الأمم المتحدة السابقة بالاضافة إلى وثيقة / الوضع القانونى للضفة وغزه : ولقد كون الباحث الجدول منها محققة .

(يلاحظ أن هذه الاحصائيات قد اجريت عليها زيادات سكنية وصلت إلى الضعف ولكنها تصب فى النهاية فى زيادة منْ دون سن الـ ١٤ عاماً) .

● ان الجدول السابق يقدم حقيقة أساسية :

« ان نصف سكان الضفة والقطاع تقريبا (٤٦,٥ ٪ و ٤٧,٥ ٪) دون الرابعة عشر عاما ، فهل يكفى هذا لتفسير الطبيعة العامة الغالبة على مظاهرات الضفة الغربية وقطاع غزه ، حيث كان الأطفال هم أبطالها وضحاياها ؟ وهل يجيب هذا التفسير ، لماذا اخترنا وضع الأطفال بالضفة والقطاع كادة للدراسة وكحالة دراسية تعكس حقيقة الأوضاع الاجتماعية ، والمعيشية التى وصلت إليها واحدة من أغز وأخطر أراضينا المحتلة ؟

● فبعلاج بعض النواحى المجهولة فى حياة أطفال ضفتنا الغربية ، الذين يمثلون وهم الخارجون من تحت أنقاض الاحتلال والمعاناة التى لا يعرفها سواهم من أطفال العالم المتمدين ... قد نعرف إلى أى مدى سوف يكون طوفانهم القادم قاسيا لا يرحم ولا يستثنى ...

١ - الحياة العائلية والتعليمية :

لعلنا لا نبالغ اذا قلنا أن الضفة الغربية وقطاع عزه - والاحتلال الاسرائيلى : مثلوا منذ العام ١٩٦٧ المادة الخام للحديث وللقرارات وللتوصيات ولعل أهمها ذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن فى مارس ١٩٨٠ الذى حدد فيه (ان جميع التدابير التى تتخذها اسرائيل لتغيير الطابع العمرانى ، أو التركيب الديمجرافى ، أو البنية المؤسسية أو مركز الآراضى الفلسطينية ، أو الآراضى العربية الاخرى التى أحتلت منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، أو أى جزء منها لا صحة قانونية لها وان سياسة اسرائيل وممارستها من أجل توطين بعض سكانها فى تلك الآراضى تشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق سلمى شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط وتشكل فى تلك الآراضى خرقا صارخا لاتفاقيات جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب)

● وكالعادة !!

● أصيبت الأذن الاسرائيلية فى مجلس الأمن الدولى « بالصمم » وبالاستهزاء ممن يتحدث .

بل أنها كما سبق ورأينا - زادت من حدة اجراءاتها العدوانية تجاه سكان الآراضى المحتلة ، فتوالدت المعارضة العربية كرد فعل ، مما دفع السلطات الاسرائيلية إلى اتخاذ تدابير أخرى لترد على تلك المعارضة ، وهى التدابير التى لم تستثنى .. فن الأطفال .. إلى كبار السن ... ولهذا مظاهره ، وأشكاله :

● فالحياة القاسية التى يعيش فى ظلها الأطفال الفلسطينيون تنعكس بصورة موثرة فى تعبيراتهم الفنية المسجلة وفى مشاهد كئيبة مطلية بألوان قاتمة متشائمة ويمتد هذا اللون الكئيب إلى عملية التعليم التى تتم وفق مناهج تضعها سلطات الاحتلال الاسرائيلى ، وحيث لم تتجاوز نسبة إنشاء المدارس ٦ ٪ فقط منذ العام ١٩٦٧ وبذلت الحكومة الاسرائيلية جهوداً مكثفة لتعطيل انشاء مدارس جديدة أو مجرد ترك الأهالى ينشئونها .

● وتقول وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ فى معرض الحديث عن الأطفال الأكبر سنا والمشاكل التى يواجهونها إلى أن الطلاب الملتحقين بمختلف مستويات التعليم يضطرون إلى ترك الدراسة سعيا إلى استكمال الدخل العائلى بسبب غياب أو فقدان الآباء وانفصال الأسر ومعدل التضخم العالى ، بالاضافة إلى ذلك - والكلام للوثيقة اصدرت سلطات الاحتلال فى عام ٧٦ / ١٩٧٧ مرسوما يقضى بعدم قبول الطلاب الذين ألقى القبض عليهم أو سجنوا فى المدرسة من جديد إلا بموافقة الحاكم العسكرى .

● وذكرت اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا التابعة للأمم المتحدة فى تقرير لها رفعته منذ نحو العام إلى اللجنة الخاصة المعنية بحقوق الشعب الفلسطينى : ان السياسة التعليمية فى ظل الاحتلال الاسرائيلى قد ضيقت بشدة من اكتساب المعرفة المتعلقة بالتاريخ والثقافة الفلسطينية وان سلطات الاحتلال قد حذفت من المناهج الدراسية المواد التى تشير إلى فلسطين والوطنية الفلسطينية والهوية القومية للشعب الفلسطينى وأن ما يرد من اشارات الى المساهمة فى الثقافة والتاريخ الانسانى يخضعان للرقابة والحذف وأن الأطالس التى تحمل اسم فلسطين استعيض عنها بأخرى .

● وهناك ما هو أكثر من هذا :

فعلى الرغم من أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التابعة لها مثل « الأونروا » قد أقامت عددا من برامج التدريب المهنى إلا أن هناك قليلا من فرص العمل متاحة للمتدربين فى مختلف المهارات . وقد جاء فى تقرير بعثة منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٩ أن حوالى ٣٥,٠٠ متدرب حصلوا على شهادات فى مختلف الموضوعات بين سنتى ١٩٦٨ و ١٩٧٧ من مختلف مؤسسات التدريب المهنى ، غير أن البعثة ذكرت أنه فى أحد المراكز لم يتمكن سوى ٣٠ ٪ فقط من حملة الشهادات من الحصول على عمل فى الأراضى المحتلة بعد تخرجهم ، كما يؤكد التقرير أن مستوى التدريب فى مؤسسات

التدريب المهنى هذه ليس عاليا جدا حيث انه يجرى اعداد المتدربين بوجه عام لمهن تتطلب مهارات متوسطة فى الاقتصاد الاسرائيلى على حد قول التقرير .

● بل ان سلطات الاحتلال - علاوة على ما سبق قد ولدت وابقت من خلال أعمالها شعورا بعدم الأطمئنان فى نفوس المدرسين والطلاب فى جميع المؤسسات التربوية وقد أبلغ الخبراء أصحاب - التقرير - بالمضايقة المستمرة التى يتعرض الطلاب والهيئات التدريسية لها . وقد أخذت هذه المضايقات شكل الاعتقالات المتكررة والضرب والاحتجازات الأدارية واغلاق المدارس وفى بعض الأحيان كا ن يجرى نقل المعلمين بالتدريب العملى فى مدارس الضفة وقطاع غزة وقد بررت سلطات العدو هذه الأعمال بأسباب تتعلق بالأمن وحفظ القانون والنظام !

● وليس هذا فقط ...

فلقد عدل المنهج الدراسى المطبق فى المدارس العربية فى اسرائيل ولقد ورد فى تقرير لمنظمة اليونسكو صادر منذ عامين ما يلى :

« شرعت السلطات الاسرائيلية فى أعداد طبعات معدلة للكتب المدرسية الأردنية الحالية المستخدمة فى الضفة الغربية قبل الاحتلال وتبين من قائمة العناوين المطبوعة من قبل السلطات الاسرائيلية لاستخدامها فى المدارس الحكومية فى الضفة الغربية ، أن عددا من كتب الجغرافيا ، والتربية الوطنية والمواد الدراسية المقررة فى المنهاج الأردنى قد أسقطت ، والنصوص غير متطابقة فى كثير من الأحيان ، وأستعيض عن بعضها بنصوص أخرى جديدة ويصدق هذا بوجه خاص على الخرائط التى اقتصر فى كثير من الحالات على اعادة طباعتها واضافة كلمة « اسرائيل » بأحرف كبيرة عادة فى المكان المناسب أو فى مكان كلمة « فلسطين » أو فى أى مكان خال) .

● وأيضا ...

يشهد تقرير مقدم عام ١٩٨٠ من المفوض العام لمنظمة « الأونروا » بأن هناك قيودا جديدة تفرض على الكتب التى تستورد من البلاد العربية والتى يشتم فيها ما له صلة بالأدب أو الثقافة العربية والذى يمر منها يحصل عنه رسوما جمركية عالية ..

● وأيضا :

أجريت دراسة استقصائية عن « الحرية الأكاديمية من قبل فريق مكون من ثمانية أساتذة أمريكيين قاموا بزيارة الضفة الغربية فى الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠ ، وقد

قال الفريق فى بيانه المؤرخ فبراير ١٩٨١ أن أعمال الجامعات فى الضفة الغربية وقطاع غزه تعرقلها سلسلة من القيود المفروضة من قبل الحكومة العسكرية ، وأكد الفريق أن هذه الحالات أشتدت بالأمر العسكرى رقم / ٨٥٤ الصادر فى تموز / يوليو ١٩٨٠ من قبل الحاكم العسكرى للضفة ، وهو أمر يعدل القانون الأردنى السائد ليوسع نطاق الرقابة العسكرية بحيث تشمل مؤسسات التعليم العالى الفلسطينية والذى تتضمن : (ان على جميع الجامعات بمقتضى الأمر السابق ان تجدد تراخيص عملها سنويا وان تقدم قوائم بأسماء المدرسين والطلاب إلى الحكومة العسكرية للموافقة عليها ولتدخل البرامج الجديدة والكتب المدرسية والطلبات المتعلقة بالمعدات التعليمية والمحاضرات العامة ضمن اختصاص الحكومة العسكرية) .

● وقال الفريق السابق كذلك أنه لاحظ وجود رقابة واسعة النطاق على الكتب ومنح ، أو احتجاز لتصاريح العمل الخاصة بالمدرسين الأجانب ، ووجود قيود على رابطات الاساتذة والطلبة ، ومراقبة عامة على النشاط الثقافى وقد كتبت الاستاذة / مارى وجراى . والتى كانت احدى أعضاء الفريق رسالة إلى رئيس تحرير مجلة:

وقالت فيها (لقد رأينا مضايقة الطلاب والاساتذة بعمليات الاعتقال العشوائية وان الحاكم العسكرى قد أدخل تغييرا على القانون الأردنى فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية لكى يعطى لنفسه سلطة فصل الطلاب الجامعيين واستبعاد الاساتذة ، والغاء اللوائح الجامعية ، وان الكثير من الفلسطينيين قد أعتبروا هذه الخطوة بمثابة محاولة لممارسة قدر أكبر من السيطرة السياسية على جامعات الضفة الغربية) وقد أشار « حنا ناصر » رئيس جامعة « بيرزيت » إلى هذا الموضوع بقوله (أن هذا نموذج لضرب الحرية الأكاديمية وحقوق الانسان فى الضفة الغربية) ... وهكذا ...

● فهل من مزيد (!!)

٢ - من التشغيل الأجبارى ... إلى التعذيب :

تقول الوث)

٢ - من التشغيل الأجبارى ... إلى التعذيب :

تقول الوثيقة التى أشرنا إليها من قبل بشأن موضوع تشغيل الأطفال الفلسطينيين القصر من ابناء الضفة الغربية وغزة ان هذا الموضوع يتم وبشكل جاد وغير انسانى ، فلقد

ظهرت دلائل مفادها أن العمال القصر الفلسطينيين يعانون أشد المعاناة من الاضطهاد الصهيوني .

● وعقب زيارة أولية تمت فى ابريل ١٩٧٨ قامت بعثة عينها المدير العام لمنظمة العمل الدولية ورأسها فالتيكوس / مساعد المدير العام والمستشار لمعايير العمل الدولية ، بزيارة عدة أماكن من بينها اسرائيل والأراضى العربية المحتلة فى الضفة والقطاع وذلك خلال الفترة من ٢٥ فبراير إلى ١٠ مارس ١٩٧٩ ، وعلى النحو المذكور فى تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية أستمرت البعثة أسبوعين ، أجريت خلالها مناقشات عديدة وزارت أجزاء من اسرائيل وزارت المستخدميين سواء فى الأراضى المحتلة أو داخل اسرائيل ، ووجدت البعثة أنه بصرف النظر عما تنطوى عليه حالة الاحتلال من مسائل قانونية وسياسية رئيسية ، فإنها تثير أيضا فى مجال علاقات العمل التى عنيت بها البعثة على وجه التحديد مشاكل نفسية وأخلاقية لا يمكن تجاهلها بل وينبغى عدم تجاهلها .

● وتستطرد البعثة فى تقريرها قائلة :

(وكان عدد السكان الممكن تشغيلهم ٢١٥،٤٠٠ نسمة منهم ١٣٤،٣٠٠ نسمة فى الضفة الغربية و ٨١،١٠٠ نسمة فى غزة وشمالى سيناء وكان معدل الاشتراك المنخفض للغاية فى النشاط الاقتصادى مثار دهشة كبيرة فى عام ١٩٧٨ حيث كان السكان المنتجون لا يمثلون أكثر من ٣٤ ٪ فقط من العدد الأجمالى للسكان ، ولاحظت البعثة أن أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض معدل الاشتراك فى النشاط الاقتصادى هو أرتفاع نسبة صغار السن بين السكان .

● كما رأت البعثة أن تشغيل صغار السن اجباريا هو أحد الجوانب الشديدة الخطورة لمسألة تشغيل العرب خارج الجهاز الادارى الرسمى ، وأبلغت البعثة أن السلطات الاسرائيلية قد قررت كقاعدة عامة عدم السماح بمنح العمل فى اسرائيل للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن السابعة عشرة ، ورأت البعثة أن هذه القاعدة مرعية فى الظاهر فقط ، حيث أن البعثة علمت من مصادر مختلفة وموثوق بها أنه من المعتاد أو من السهل اكتشاف حالات لا حصر لها من تشغيل أشخاص تقل أعمارهم كثيرا عن السن المحددة لاسيما فى الوحدات الزراعية ، ووحداد الانتاج الصغيرة كما أكدت البعثة أنها قد توصلت من واقع عدد من القضايا المعروضة على المحاكم فى عام ١٩٧٨ الى أن عددا كبيرا منها يتعلق بتشغيل القصر وأوردت البعثة أرقاما جمعت خلال حملة شنتها السلطات فى فترة

أيلول / سبتمبر / أكتوبر ١٩٧٨ ضد العمالة غير القانونية ، وتبين هذه الأرقام أن مايقرب من ٢٠ ٪ من عمال الأراضى المحتلة الذين يجرى استخدامهم فى اسرائيل على نحو غير قانونى هم من القصر .

● ومن التشغيل الاجبارى ... إلى التعذيب ...

● فلقد أصدرت السلطات العسكرية الاسرائيلية - كما سبق ورأينا منذ احتلال الضفة والقطاع عددا كبيرا من اللوائح والأوامر العسكرية التى أدت إلى مقاومة شديدة من جانب السكان لعرب بما فيهم الأطفال ، واتخذت هذه المقاومة شكل المظاهرات ، والقاء الأحجار على المركبات الاسرائيلية والاضرابات وتوزيع المنشورات ، فضلا عن وضع القنابل فى المناطق العامة ، وقد ترددت تأكيدات كثيرة مفادها أن المقبوض عليهم فى هذه الحوادث سواء من البالغين ، أو الأطفال قد تعرضوا للتعذيب بهدف انتزاع الاعتراف منهم وان المحتجزين منهم يعاملون فى كثير من الأحوال معاملة سيئة وعلى سبيل المثال ذكر فريق تقصى الحقائق التابع لصحيفة « صنداى تايمز » اللندنية فى عدد الصحيفة الصادر فى ١٩ يونيو ١٩٧٧ : -

« أن أجهزة الأمن والمخابرات الاسرائيلية تسىء معاملة العرب أثناء اعتقالهم بل ويحدد هذا التقرير نوعية المعذبين فيؤكد أن النسبة العالية من الأطفال ، ويسترشد بقول السيد / فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل السابق فى معرض الادلاء بشهادته أمام « لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الآراضى المحتلة » إلى ممارسة شائعة تتمثل فى القاء القبض على القصر وسجنهم واساءة معاملتهم اثناء فترة اعتقالهم وذكر أن عمليات القاء القبض هذه أمر مألوف وأشار إلى حالات كثيرة كان عليه أن يتدخل فيها بوصفه رئيسا للبلدية للافراج عن صبية محتجزين ، وقد دأبت اسرائيل بالطبع على انكار هذه الحقائق .

● وتقوم أوضاع المدارس والجامعات والسجون التى تكتظ بالعرب (وصل تعدادهم إلى أكثر من ٣٠ ألف عربى داخل سجون اسرائيل حتى نهاية عام ١٩٨٦) كدليل حى على صدق ما تقوله مواثيق الأمم المتحدة وما يظهره الواقع القاسى المرير .

● ويكفى أن نسجل هنا ما ذكرته وثيقة قدمت للأمم المتحدة عن أوضاع هؤلاء الأطفال منذ عام ونصف حين ختمت سطورها قائلة :

(ان هناك جيلا فلسطينيا ينمو فى ظل أحوال معيشية واجتماعية وتعليمية قاسية .. ولاشك أنها أحوال صعبة . ورغم أنه يمكن القول بأن المجتمع الدولى قد ركز أهتمامه لفترة تزيد على ثلاثين سنة على هؤلاء الفلسطينيين بصفة لاجئين ، وأنه قد حاول عن طريق منظمة الاونروا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو - ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . الصليب الأحمر الدولى ، تأمين المستوى الأساسى للحياة على الأقل ، فإن أوضاعهم متردية وصعبة والاضطرابات السياسية التى شاهدتها المنطقة تشكل عنصرا جديدا لم تخبره غالبية أطفال العالم ... وتستطرد الوثيقة قائلة :

« ... ورغم أن هذه الاضطرابات تترك بصماتها على جميع أطفال العالم والمنطقة العربية ، إلا أن اطفال الضفة وغزة ينئون بعبء أضافى يتمثل فى العيش فى ظل احتلال قاسى ، وعنيف منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، ولابد أن تترك هذه الحالة تأثيرا نفسيا كبيرا على هؤلاء الأطفال .

ولقد أثارت هذه الأوضاع عطف المجتمع الدولى كما أنها فى نفس الوقت اثارت تصميم الجيل الجديد على البقاء والتغلب على المحنة الكبيرة . وهو الأمر الذى أثار اعجاب الكثيرين ، واسترعى انتباه الكثيرين الذين شاهدوا المأساة الفلسطينية مباشرة وخاصة فيما يوليه الفلسطينيون المقيمون فى الآراضى المحتلة من عناية شديدة فى تعليم أطفالهم ، فأن الفلسطينيين يعتبرون التعليم سبيلا إلى تحسين أحوالهم ، وهم محقون فى ذلك تماما ، كما أنه ليس من المستغرب أن يعتبروا أطفالهم أثمن مورد طبيعى لهم) .

هكذا تنتهى سطور الوثيقة ، وهكذا تتضح صورة التسعة عشرا عاما من الاحتلال فى كلمة على شفة طفل فلسطينى جائع ، مطارد ، مشرد سجين يبحث عن كلمة عربية داخل أغلفة كتبة الصفراء ...

- وهل اختلفت الضفة والقطاع « الأرض والشعب عن هذه الحالة » سجن ، تعذيب ، املاق ، تشرد ، وبحث دؤوب عن هوية عربية ضائعة تماما مثل أطفالهم ...
- فأى مناخ هذا ..
- أى مناخ هذا تحمل « أحشاء رحمه » بذور الثورة .
- وأية ثورة تلك التى يتعدى عمر « جنينها » ومخاضها التسعة عشر عاماً ..

- أية ثورة .... !!
- أيـة ثـورة تلـك ، التى تضغـط على احشـائهـا المتغيرات والأحـداث : من بيروت إلى ايلول الأسود ، ومنه إلى تل الزعتر ، إلى صيدا فبيروت ثانية .
- أيـة ثـورة تلـك التى تقـدم نفسهـا الينـا كى تخرجهـا من تلـك الأحشـاء الحبلى منـذ سنين ..
- مجرد إخراج ...
- إخراج .... !!

الهـــوامـــــــــش :

1) Great Britain and Palestine 1915-1945. Royal Institue of Interanational Affairs, Information paper no 20 (Dxford University press, 1945), P. 51.

(٢) فى تفصيل هذا الباب أنظر د. عبد الوهاب الكيالى والموجز فى تاريخ فلسطين بيروت ، ١٩٧٤ .

(٣) وثيقة الامم المتحدة : الوضع القانونى للضفة الغربية وقطـاع غزة : أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غـير القابلة للتصرف ـ الامم المتحدة ـ نيويورك ١٩٨٢ ص ١٨ ـ ٢٠

(٤) معنونة بـ « اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين فى زمن الحرب » وتسمى باتفاقية جنيف الرابعة .

(٥) يقارن هنا : اعلان ممثل اسرائيل لدى الامم المتحدة الصادر فى ٢٦ / اكتوبر ١٩٧٧ والذى حلل وجهة النظر الاسرائيلية بتفصيل .

6) ALAN Gerson/Israel, the west Bank and International Law (Frank Cass and Company Limted, 1978, P. 71-75.

(٧) وثيقة الامم المتحدة رقم ٨٠٨٩ / ص ٩٣ – ٩٤

8) Raja Shehadeh, the west Bank and the rule of law (international commission of Jurist, 1980, 103-110

9) Raja Shehadeh,Op Cit P. 103-104.

(١٠) المرجع السابق ص ١٤ ٠

(١١) المصدر السابق ص ١٥ – ١٧ ٠

12) Gerson. Israel, the west Bank anh Inernational Law. Ibid. P.124

(١٣) يرلجع بشكل اكثر تفصيلا : رجاء شحاته ٠ م٠س٠ذ ص ٣٠

(١٤) رجاء شحاته ٠ مرجع سابق ٠ ص ٣٣

(١٥) رجاء شحاته ٠ مرجع سابق ص ٣٦

(١٦) يلاحظ هنا ان الدينار الاردنى = ١٠٠٠ فلس = ٣ من الدولارات الأمريكية ٠

(١٧) رجاء شحاته – مرجع سابق – ص ٤٠

(١٨) رجاء شحاته – مرجع سابق ذكره – ص ٥٠

(١٩) وثيقة الامم المتحدة A/8089/

(٢٠) رجاء شحاته ٠ م ٠ س ص ٧١ – ٧٢ ٠

(٢١) وثيقتا الامم المتحدة رقمي ١/٨٠٨٩ – ١/١٠٧٧٢

خاتمــــة

● هـذا هو ... وبعـد مـا يقرب من عشرين عـامـاً من الاحتلال والقهر ، حـال الضفـة الغربية وقطاع غزة ، الأرض والشعب ، والمياه ، والمقدسـات والتـاريخ ... واقع مرير ، ومصير غير معلوم ... وصمت أكثر مرارة من المحيـط العربي إزاء مـا يحـدث ..

●● فـالى متى ؟

●● ذلـك هو السؤال الصعب ، الـذى بحـاجـة إلى كفـاح وتحـدى ، وصمود من أصحـاب البندقية ، وإلى دعم غير محدود لأبطال الداخل الـذين بـأيـديهم وحـدهم حل القضيـة من خـلال تفجير دولـة الاحتـلال .. تفجير من الـداخـل ، وثـورة لاتهـدأ وحرب طـويلـة النفس ، حرب التحرير الشعبية من كل صوب ... (وذلك موضوع آخر) فقـط مـا نود أن نؤكد عليه هنـا ، هو ضرورة الكفـاح المسلح ، من الـداخل والخارج معـا لكى نزيل تلك الأكذوبة السرطانية المسماة باسرائيل ...

● وتحيـة فى ختـام هـذه السطـور لكل يـد تحمـل السـلاح ، تحيـة للمنـاضلين فى أرضنـا المحتلة ، أمهات وأطفال وشيوخ وشباب بالجـامعـة ، تحيـة لهم وليسمحوا لى بإهـداء هـذا العمل لهم تعبيراً عن المشاركة فى الهم ، والمصير .

رفعت سيد أحمد

القاهرة ١٩٨٦

ملحق رقم (١)

" المستوطنات (الاسرائيلية) بالضفة وغزة حتى نهاية عام ١٩٨٦ "

==================================

اهمية الملحق تعود الى معرفة حجم الاستيطان الذي تم والخطورة التي يحملها هذا " الكم " وكيف انه تم بناء هذه المستوطنات وفق خطط هندسية دقيقة ،وتعمدت " اسرائيل" ان تجعلها قريبة من مصادر المياه بالضفة وغزة ،وملتقى لطرق المواصلات وابار المياه ،وهي اهداف لاتخفى نتائجها الخطرة على احد !!.

==================================

المصدر : رفعت سيد احمد : شوودور جديد للجامعة في الضفة وغزة ،شؤون عربية تونس العدد ٣٣ – ٣٤ ،بتاريخ تشرين الثاني / كانون الاول ١٩٨٣ ،ص٢٠١ – ٢٠٤.

– الوطن: (الكويت)٢٢ / ١١/١٩٨٤ عن دافار(الصهيونية).

المستوطنات الاسرائيليه بالضفة وغزه حتى ١٩٨٦

اسم المستوطنه	سنه الانشاء
أ - مستوطنات الضفه الغربيه	
١ - الحي اليهودى	١٩٦٧
٢ - راماب اسكول	١٩٦٨
٣ - عروب	١٩٧٠
٤ - شفى يعقوب	١٩٧٣
٥ - راموب	١٩٧٣
٦ - التل الفرنسي	١٩٦٩
٧ - مامالاب دفنا	١٩٦٩
٨ - تالبوب الشرقيه	١٩٧٣
٩ - الجامعه العبريه	١٩٦٩
١٠- جيلو شرافاب	١٩٧٣
١١- توسيع سانهدريا	١٩٧٣
١٢- شيلبوح	١٩٧٦
١٣- كوكس هاشاجار	١٩٧٥
١٤- عفره (باعات هاسرور)	١٩٧٥
١٥- مبنو حيرون	١٩٦٩

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
١٦- بيت حورون	١٩٧٧
١٧- ميتو حيرون دالت (ماتاتياهو)	١٩٧٧
١٨- كفاروت	١٩٧٧
١٩- جبعات هاميعتار	١٩٧٥
٢٠- كندا سارك	١٩٧٦
٢١- زاموسيم	١٩٧٧
٢٢- بيت ايل	١٩٧٧
٢٣- جفعون	١٩٧٧
٢٤- شايليب (موريعم)	١٩٧٧
٢٥- نبعى شروف (النبي صالح)	١٦٧٧
٢٦- ميحولا	١٩٦٨
٢٧- ارغامون	١٩٦٨
٢٨- ماسواح الجديدة	١٩٧٦
٢٩- ماسواح	١٩٧٠
٣٠- فصايل .	١٩٧٧
٣١- فصايل	١٩٧٠
٣٢- سومر	١٩٧٦

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
٣٣- غلعان	١٩٧٠
٣٤- تشليف هاعدود	٧٦ - ١٩٧٧
٣٥- معيوم نعران	١٩٧٧
٣٦- بيتاف	١٩٧٠
٣٧- الموع	١٩٧٧
٣٨- كاليا	١٩٦٨
٣٩- متزبيه شالم	١٩٧٠
٤٠- مالكي شوا	١٩٧٦
٤١- رواى	١٩٧٤
٤٢- بغيعوت	١٩٧٢
٤٣- الحمراء	١٩٧١
٤٤- تخيورا	
٤٥- جيتيت	
٤٦- معاليه أفرايم	
٤٧- نيغو شيلوح (جيعات اوروما)	
٤٨- ميشورا ادوميم (معاليه ادوميم)	
٤٩- متزبيه بريجو	

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
٦٧- مجدل عوز	١٩٧٧
٦٨- كيريات اربع	١٩٧٧
٦٩- بيتير	١٩٧٧ تموز
٧٠- روحار	١٩٧٧
٧١- سلة الظهر	١٩٧٨
٧٢- عناتون	اواخر ١٩٧٨
٧٣- ياعافوحوروم	١٩٧٨
٧٤- نرتسه	١٩٧٨
٧٥- بريحو	١٩٧٨
٧٦- زبيف	١٩٧٨
٧٧- النويعة	١٩٧٨
٧٨- كعار عصيون الجديدة	١٩٧٩
٧٩- حوارة	١٩٧٩
٨٠- التل الكبير	١٩٧٩
٨١- كارني شومرون - أ	١٩٧٩ حزيران
٨٢- كارني شومرون - ب	١٩٧٩ ايلول

اسم المستوطنـــة	سنة الانشـــاء
٥٠- ريحان (نعامة ببت)	
٥١- دونان (صانور)	
٥٢- ناتال معاليه .	
٥٣- شومرون	
٥٤- سلعيت(تسووماتانببت)	١٩٧٧
٥٥- ابلو. موريه (. مقدوم)	١٩٧٥
٥٦- كارنى - شومرون	١٩٧٧ ت ١
٥٧- الكانـا (ميسعهابتعريم)	١٩٧٧ نيســان
٥٨- تافو اه (باريجيت)	١٩٧٨ ك٢
٥٩- حار،	١٩٧٨ شباط
٦٠- هار، ـنو	١٩٧٦
٦١- عمر ٠ت	١٩٧٨
٦٢- تعو	١٩٧٥
٦٣- روش سوريم	١٩٦٩
٦٤- الو. سفوت	١٩٦٩
٦٥- كفار ـصبيون	١٩٦٧ / وتعد هي اول مستوطنات الضفة

اسم المستوطنه	سنة الانشـــاء
١٠٠- ماتاتياهو	١٩٧٦
١٠١- جبفعون - ب	١٩٧٧
١٠٢- ايلون موربن	١٩٧٩ حزبران
١٠٣- شيفى تسوف	١٩٧٩ ايلول
١٠٤- دونان	١٩٧٧
١٠٥- اريليل - حارس - ج	١٩٧٧
١٠٦- الكانا - ج	١٩٧٧
١٠٧- تعواح	١٩٧٨
١٠٨- الكنه (د)	١٩٨٢/٤/٢٥ تاريخ اتخاذ قرار الانشـــاء
١٠٩- نوفيم	١٩٨٢/٤/٢٥ تاريخ اتخاذ قرار الانشـــاء
١١٠- برخاه	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتخاذ قرار الانشـــاء
١١١- عرمش	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتخاذ قرار الأنشـــاء
١١٢- اونيت تسمرون	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتخاذ قرار الانشـــاء

اسم المسوطـــــه	سه الاشـــــياء
٨٣ مريحان ـ ب	١٩٧٩ ايلول
٨٤ ـ العار ار ـ ب	١٩٧٩
٨٥ ـ ساقب	النصف الثاني من ١٩٧٩
٨٦ ـ جسوعور	١٩٨٠في اوائل ايلول
٨٧ ـ رسحان ـ د	١٩٨٠
٨٨ ـ عداں	١٩٨٠ تموز
٨٩ ـ الكافا ـ ب	١٩٨٠ تموز
٩٠ـ كاربى سومرون ـ د	١٩٧٩ ت ١
٩١ـ معالمه ادومسم ـ ب	١٩٧٩
٩٢ـ معالمه ادومسم ـ د	١٩٧٩
٩٣ـ محولا ـ ب	١٩٧٩
٩٤ـ ساخال ماعور	١٩٧٩
٩٥ـ ارسنبل ـ ب	١٩٧٩
٩٦ـ لسوسا	١٩٨٠
٩٧ـ سب اىل	١٩٨٠
٩٨ـ عقراب (مدسه)	١٩٧٩ ت ١
٩٩ـ حيفا هاداسا	١٩٧٩

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
١٣٠- عوفريم	١٩٨٣/١١/١٤
١٣١- علي	١٩٨٣/١/٣
١٣٢- معاليه لبونه	١٩٨٤/١/٣
١٣٣- اسير يعقوب	١٩٨٤/٤/١٠
١٣٤- نيلي (ب)	١٩٨٤/٤/١١
١٣٥- آدم	١٩٨٤/٤/١١
١٣٦- سلعيم	١٩٨٤/٧/١٥
١٣٧- ناوه	١٩٨٤/٧/١٥
١٣٨- شدموت محوله	١٩٨٣/٤/١٩
١٣٩- مولبنو ،بيت عرياه ،فال ،تسعي ،بتروثوته اليسع	١٩٨٣/١١/١٤
١٤٠- ناوْوت قدوميم	١٩٨٢/٤/٢٥
١٤١- هدار بيتار	١٩٨٢/٨/٨
١٤٢- دانيال	١٩٨٢/٨/٨
١٤٣- اوراه	١٩٨٢/٩/٥
١٤٤- كوكبا	١٩٨٢/٩/٥
١٤٥- دوريست	١٩٨٣/١٠/٥
١٤٦- بيتر (ج)	١٩٨٣/١/١٦

اسم المسؤولة	تاريخ اتخاذ القرار
١١٣- لخم	١٩٨٢/٤/١٩
١١٤- سوسم	١٩٨٣/٩/٤
١١٥- حلم (س)	١٩٨٣/٩/٤
١١٦- سل حاسم	١٩٨٣/١١/١٤
١١٧- سسهار	١٩٨٣/١٠/٥
١١٨- [illegible]	١٩٨٤/٤/١٠
١١٩- [illegible]	١٩٨٤/٥/١٤
١٢٠- [illegible]	١٩٨٤/٥/١٤
١٢١- الـ[illegible]ـاخ	١٩٨٤/٦/١٠
١٢٢- [illegible]	حزيران ١٩٨٤
١٢٣- الاـ[illegible]	حزيران ١٩٨٤
١٢٤- [illegible]	١٩٨١/١٢/٦
١٢٥- عدم (-)	١٩٨١/١٢/٦
١٢٦- [illegible]	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٧- سلمه	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٨- [illegible]	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٩- دعاه اهوب	١٩٨٣/٩/٤

اسم المستوطنـــــة	سنة الانشـــاء
ب قطـاع غــزة	
١ ـ تيتز ادبم	١٩٧٢
٢ ـ كفارد اروم	١٩٧٠
٣ ـ نتزرحزاني	١٩٧٣
٤ ـ قطيف ـ أ	١٩٧٣
٥ ـ قطيف ـ ب	١٩٧٣
٦ ـ قطيف ج	١٩٧٩
٧ ـ موراع	١٩٦٩
٨ ـ ايراتبزاروز	١٩٦٩
٩ ـ ناحال تعديل	١٩٧٢
١٠ـ هعوليت	١٩٧٧
١١ـ بيت لاهات	١٩٨٠
١٢ـ ايلي سيناي	١٩٨٢/٩/٥ تاريخ صدور قـــرار الانشاء
١٣ـ قطيف (ح)	١٩٨٤/١/٣ تاريخ صدور قـــرار الانشـــاء
١٤ـ نسينيت	١٩٨٤/١/٣ تاريخ صدور قـــرار الانشاء

تاريخ اتخاذ القرار	اسم المستوطنة
١٩٨٣/١/١٦	١٤٧- سب مرسس
١٩٨٣/١/١٦	١٤٨- عنبال
١٩٨٤/١/٣	١٤٩- منعماه يهودا
١٩٨٢/٩/٥	١٥٠- عومرسم
١٩٨٢/٩/٥	١٥١- سوسيا
١٩٨٢/٩/٥	١٥٢- سكس
١٩٨٣/١٠/٥	١٥٣- مساد
١٩٨٤/١/٣	١٥٤- لبماه
١٩٨٤/٥/١٠	١٥٥- حرسه ربوح
١٩٨٤/٦/١٠	١٥٦- مساد (ب)
١٩٨٤/٥/١٤	١٥٧- حكللى

وثائق أخرى
عن الضفة والقطاع

● استعنا في الحصول على هذه الوثائق من منظمة التحرير الفلسطينية

الميزان السكاني بعد اقامة اسرائيل (١)

السنة	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد العرب
١٩٤٨	٧٥٨ر٧٠٠	١٥٦ر٠٠٠	٩١٤ر٧٠٠	١٧ر٩
١٩٥٠	١ر٢٠٣ر٠٠٠	١٦٧ر١٠٠	١ر٣٧٠ر١٠٠	١٢ر٢
١٩٥٥	١ر٥٩٠ر٥٠٠	١٩٨ر٦٠٠	١ر٧٨٩ر١٠٠	١١ر١
١٩٦٠	١ر٩١١ر٣٠٠	٢٢٩ر١٠٠	٢ر١٥٠ر٤٠٠	١١ر١
١٩٦٥	٢ر٢٩٩ر١٠٠	٢٩٩ر٣٠٠	٢ر٥٩٨ر٤٠٠	١١ر٥
١٩٧٠	٢ر٥٨٢ر٠٠٠	٤٤٠ر١٠٠	٣ر٠٢٢ر١٠٠	١٤ر٦
١٩٧٥	٢ر٩٥٩ر٤٠٠	٥٣٣ر٨٠٠	٣ر٤٩٣ر٢٠٠	١٥ر٣
١٩٧٨	٣ر١٤١ر٢٠٠	٥٩٦ر٤٠٠	٣ر٧٣٧ر٦٠٠	١٦ر٠
١٩٧٩	٣ر٢١٣ر٠٠٠	٦١٦ر٧٠٠	٣ر٨٢٩ر٧٠٠	١٦ر١
٣١/٧/ ١٩٨٠	٣ر٢٤٨ر٠٠٠	٦٢٩ر٧٠٠	٣ر٨٧٧ر٧٠٠	١٦ر٢

الميزان السكاني بعد اقامة اسرائيل(٥)

السنة	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد العرب بالمئة
١٩٤٨	٧٥٨ر٧٠٠	١٥٦ر٠٠٠	٩١٤ر٧٠٠	٪١٧ر٩
١٩٥٠	١ر٢٠٣ر٠٠٠	١٦٧ر١٠٠	١ر٣٧٠ر١٠٠	٪١٢ر٢
١٩٥٥	١ر٥٩٠ر٥٠٠	١٩٨ر٦٠٠	١ر٧٨٩ر١٠٠	٪١١ر١
١٩٦٠	١ر٩١١ر٣٠٠	٢٢٩ر١٠٠	٢ر١٥٠ر٤٠٠	٪١١ر١
١٩٦٥	٢ر٢٩٩ر١٠٠	٢٩٩ر٣٠٠	٢ر٥٩٨ر٤٠٠	٪١١ر٥
١٩٧٠	٢ر٥٨٢ر٠٠٠	٤٤٠ر١٠٠	٣ر٠٢٢ر١٠٠	٪١٤ر٦
١٩٧٥	٢ر٩٥٩ر٤٠٠	٥٣٣ر٨٠٠	٣ر٤٩٣ر٢٠٠	٪١٥ر٣
١٩٧٨	٣ر١٤١ر٢٠٠	٥٩٦ر٤٠٠	٣ر٧٣٧ر٦٠٠	٪١٦ر٠
٣١/٧/ ١٩٨٠	٣ر٢٤٨ر٠٠٠	٦٢٩ر٧٠٠	٣ر٨٧٧ر٧٠٠	٪١٦ر٢
١٩٨١	٣ر٣٢٠ر٣٠٠	٦٥٧ر٥٠٠	٣ر٩٧٧ر٨٠٠	٪١٦ر٥
١٩٨٢	٣ر٣٧٣ر٢٠٠	٦٩٠ر٤٠٠	٤ر٠٦٣ر٦٠٠	٪١٦ر٩
١٩٨٣	٣ر٣٥٠ر٠٠٠	٦٨٧ر٦٠٠	٤ر٠٣٧ر٦٠٠	٪١٧ر٠
١٩٨٥	٣ر٥١٠ر٠٠٠	٧٤٢ر٠٠٠	٤ر٢٥٢ر٠٠٠	٪١٧ر٥

أ ـ ١٩٤٨

المنطقة	يهود	عرب	المجموع	نسبة العرب
القدس	٨٤ر٢	٢ر٩	٨٧ر١	٣ر٣
صفد	٨ر٩	١ر٩	١٠ر٨	١٧ر٦
طبريا	١٤ر٤	٥ر١	١٩ر٥	٢٦ر٢
المرج	٢٤ر١	٢٤ر٩	٥٩ر٠	٥٩ر٢
عكا	٦ر٠	٤٨ر٧	٥٤ر٧	٨٩ر٠
حيفا	١١٦ر٤	٩ر١	١٢٥ر٥	٧ر٢
الخضيرة	٣١ر٣	١٨ر٣	٤٩ر٦	٣٦ر٩
الشارون	٢٦ر٥	١٠ر٤	٣٦ر٩	٢٨ر٢
بتاح تكفا	٤٥ر٩	٣ر٠	٤٨ر٩	٦ر١
الرملة	١ر٨	٢ر٦	٤ر٤	٥٩ر٠
رحوبوت	٣٢ر٠	٠ر١	٣٢ر١	٠ر٣
تل ابيب	٣٠٢ر١	٣ر٦	٣٠٥ر٧	١ر٢
عسقلان	٤ر٨	٢ر٤	٧ر٢	٣ر٣
بئر السبع	١ر٢	١٣ر٠	١٤ر٢	٩١ر٥
المجموع	٦٩٩ر٦	١٥٦ر٠	٨٥٥ر٦	١٧ر٩

ب ـ ١٩٧٨

المنطقة	يهود	عرب	المجموع	نسبة العرب
القدس	٣١٤ر٧	١١٠ر٥	٤٢٥ر٢	٢٦ر٠
صفد	٥٧ر٤	٤ر٦	٦٢ر٠	٧ر٤
طبريا	٤٤ر٦	١٣ر٤	٥٨ر٠	٢٣ر١
المرج	١٠٦ر٩	١٠٥ر٩	٢١٢ر٨	٤٩ر٨
عكا	٨٧ر٧	١٥٤ر٩	٢٤٢ر٦	٦٣ر٨
حيفا	٣٦٥ر٢	٣٠ر٥	٣٩٥ر٧	٧ر٧
الخضيرة	٨٨ر٣	٦٤ر٦	١٥٢ر٩	٤ر٢
الشارون	١٤٠ر٨	٣٤ر٨	١٧٥ر٦	١٩ر٨
بتاح تكفا	٢٥٠ر٠	١٠ر٩	٢٦٠ر٩	٤ر٢
الرملة	٩٢ر٢	١١ر٣	١٠٣ر٥	١ر١
رحوبوت	٢٠١ر١	٠ر٦	٢٠١ر٧	٠ر٣
تل ابيب	٩٧٥ر٣	٩ر٥	٩٨٤ر٨	١ر٠
عسقلان	١٨٨ر٥	٠ر٤	١٨٨ر٩	٠ر٢
بئر السبع	٢١٢ر٩	٤٤ر٤	٢٥٧ر٣	١٧ر٣
المجموع	٢ر١٢٥ر٦	٥٩٦ر٢	٢ر٧٢١ر٩	١٦ر٠

ح - (١٩٨٢)ه

المنطقة	يهود	عرب	المجموع	نسبة العرب
القدس	٢٤٦ر٧	١٢٦ر١	٤٧٢ر٨	٢٦ر٦٪
لواء الشمال	٣٢٧ر-	٣٢٩ر-	٦٥٦ر-	٥٠ر٦٪
صفد	٥٩ر٥	٥ر٣	٦٤ر٨	٨ر١٧٪
طبريا	٤٦ر٩	١٥ر٧	٦٢ر٦	٢٥ر-٪
المرج	١١٥ر-	١١٧ر٤	٢٣٢ر٤	٥٠ر٥٪
عكا	٩٨ر٧	١٧٧ر٦	٢٧٦ر٣	[illegible]
منطقة حيفا	٤٦٥ر١	١١٠ر٢	٥٧٥ر٣	١٥ر١
حيفا المدينة	٢٧٣ر-	٣٦ر٥	٤٠٩ر٦	٨ر٩٪
الخضيرة	٩٢ر١	٧٢ر٦	١٦٥ر٧	٤٤ر٤٠٪
السهل الساحلي الاوسط(الشارون)	١٥١ر٣	٣٩ر١	١٩٠ر٤	٢٠ر٥٪
بيتح تكفا	٢٨٤ر٩	١٢ر٥	٢٩٧ر٤	٤ر٢٪
الرملة	٩٦ر٣	١٣ر٣	١٠٩ر٦	١٢ر١٢٪
رحوبوت	٢٣٢ر٢	٠ر٩	٢٣٣ر١	٠ر٠٠٤٪
تل ابيب/ يافا	٩٨٨ر٩	١١ر٣	١ر٠٠٠ر٢	٠ر١١٢٪
عسقلان	٢٠٢ر٤	١ر٣	٢٠٣ر٧	٠ر٠٦٪
بئر السبع	٢٣١ر٤	٤٣ر٧	٢٧٥ر١	١٦٪
المجموع	٤ر١١١ر٤	١ر١١٢ر٥	٥ر٢٢٤ر٩	١٧٪

الميزان السكاني في فلسطين قبل اقامة اسرائيل

السنة	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد اليهود
١٩١٨	٠٠٠ر٥٦	٠٠٠ر٦٤٤	٠٠٠ر٧٠٠	٨ بالمئة
١٩٢٢	٠٠٠ر٨٤	٠٠٠ر٦٦٨	٠٠٠ر٧٥٢	١ر١١ بالمئة
١٩٣٢	٠٠٠ر١١٢	٨٨١ر٦٩٠	٩٩٣ر٦٩٠	٣ر١٠ بالمئة
١٩٣٧	٣١٥ر٨٣٦	١ر٠٠٥ر٩٥٨	١ر٣٢١ر٧٩٤	٥ر٢٢ بالمئة
١٩٤٤	٥٢٨ر٧٥٢	١ر٢١٠ر٩٢٢	١ر٧٣٩ر٦٧٤	٦ر٢٠ بالمئة
١٩٤٧	٠٠٠ر٦٥٠	١ر٤١٥ر٠٠٠	٢ر٠٦٥ر٠٠٠	٥ر٢١ بالمئة

الهجرة اليهودية الى فلسطين من ١٥/٥/١٩٤٨ ـ ١٩٨٢ حسب القارة والقطر *

الرقم	القارة ـ آسيا القطر	السنة ١٥/٥/١٩٤٨ ـ ١٩٦٠	السنة ١٩٦١/١٩٦٤	السنة ١٩٦٥/١٩٧١	السنة ١٩٧٢/١٩٧٩	السنة ١٩٨٠/١٩٨٢
(١)	العـراق	١٢٦ر٣٦٠	٥٢٠	١٦٠٩	٩٢٩	٦٩
(٢)	اليمن الشمالي	٤٥ر٨٤٣	٥١٠	٤٥	١٠	٣
(٣)	اليمن الديمقراطية	٣ر٦٤٢	٢٢٢	٢٨٩	٤١	٩
(٤)	ايـران	٣٧ر٦٠٩	٨ر٨٥٧	١٠ر٦٤٥	٩ر٥٥٠	٢٠٩٤
(٥)	افغانستان	٣ر٤٠٩	٢٢٠	٢٨٦	١٣٢	٣١
(٦)	تركيـا	٤١ر٤١٨	٤ر٧٩٣	٩ر٢٨٠	٣ر١١٨	١ر٥٢٥
(٧)	الهند ـ باكستان ـ سيرلانكا	٦ر٥٥٦	٢ر٩٤٠	١٠ر١٧٠	٣ر٤٩٧	٦٢٦
(٨)	الصين	٧٢١	٤٠	٥٦	٤٣	٣٢
(٩)	بلدان اخرى	١ر٣٥٧	١٤٩	٢٠٠	٢١٣	٤٤١
	المجموع	٢٦٦ر٩١٥	١٨ر٢٦١	٣٢ر٥٨٠	١٧ر٥٤٣	٥ر٨٣٠

الرقم	القارة ـ افريقيا القطر	السنة ١٥/٥/١٩٤٨ ـ ١٩٦٠	السنة ١٩٦١/١٩٦٤	السنة ١٩٦٥/١٩٧١	السنة ١٩٧٢/١٩٧٩	السنة ١٩٨٠/١٩٨٢
(١)	الجزائر	١٦٨ر٣١٣	٩ر٦٨٠	٣ر١٧٧	٢ر١٢٧	١ر١٠٦
(٢)	المملكة المغربية	—	١٠٠ر٢٥٤	٣٠ر١٥٣	٧ر٧٨٠	٢ر٠٧٨
(٣)	تونـس	—	٣ر٨١٣	٧ر٧٥٣	٢ر١٤٨	٩٨٩
(٤)	ليبيـا	٣٢ر٠٥١	٣١٨	٢ر١٤٨	٢١٩	٤٢
(٥)	مصر والسودان	٣٦ر٢٨١	١ر٢٣٣	١ر٧٣٠	٥٣٥	٢٢٣
(٦)	جنوب افريقيا	١ر٤٤٠	١ر٠٠٣	٢ر٧٨٠	٥ر٦٠٤	١٠٩١
(٧)	بلدان اخرى	٧ر٦٨٢	٢٧٠	٤٧٣	٨٥٠	٤ر٢٩١
	المجموع	٢٣٦ر٧٦٧	١١٦ر٦٧١	٤٨ر٢١٤	١٩ر٢٧٣	٩ر٨٢٠

الهجرة اليهودية الى فلسطين لغاية ١٩٨٣(*) حسب القارة والقطر

الرقم	القارة الامريكيتان واوقيانوسيا القطر	السنة ١٥/٥/١٩٤٨ ـ ١٩٦٠	السنة ١٩٦١/١٩٦٤	السنة ١٩٦٥/١٩٧١	السنة ١٩٧٢/١٩٧٩	السنة ١٩٨٠/١٩٨٣
(١)	الولايات المتحدة	٣ر٢٦٤	٢ر١٠٢	١٦ر٥٦٩	٢٠ر٩٦٢	٩ر١٤١
(٢)	كندا	٥١٢	٢٤١	١ر٩٢٨	٢ر١٧٨	٩٣٤
(٣)	المكسيك	٢١٦	١٢٥	٦١١	٨٦١	٤٥٤
(٤)	بلدان اخرى	٦٠	١٨	١١١	١٠٤	٨
	امريكا الوسطى					
	فنزويلا	—	١٠٩	١٨٨	٢٤٥	٦٤
	كولومبيا	—	١٢٦	٢٤٩	٥٥٢	١٦٠
	البرازيل	١ر٠٦٧	٦٣٧	١٩٦٤	١٧٦٢	٦٦١
	اورغواي	٤٩١	٧٢٦	١١١٨	٢١٩٩	١٠٩٤
	الارجنتين	٢ر٧٩٢	٥ر٥٢٧	٦ر١٦٤	١٢ر١٥٨	٤ر٠١٩
	تشيلي	٤٤٩	٣٢٢	١ر٤٦٨	١ر١٨٠	٤١٦
	برغواي، غيانا	٢٣٦	١٦	٧٣	٦٢	٢
	استراليا، نيوزلاند	٢٣٩	١٣٣	٧٠٠	١ر٢٧٥	٤٤٩
	بلدان اخرى في الامريكتين واوقيانوسيا	٤١٨	٥٨٢	٥٤٣	٥٠٠	١٦٧
	المجموع	١٠ر٧٤٤	١٠ر٦٧٤	٣١ر٧٢٦	٤٥ر٠٤٠	١٧ر٥٦٩
	بلاد غير معروفة	١٩ر٧٨٦	١٤	٢٩٠	٣٩٤	٢٤٤

الهجرة اليهودية الى فلسطين لغاية ١٩٨٢(*) حسب القارة والقطر ..

الرقم	القارة : اوروبية ، القطر	السنة ١٥/٥/١٩٤٨ - ١٩٦٠	السنة ١٩٦١/١٩٦٤	السنة ١٩٦٥/١٩٧١	السنة ١٩٧٢/١٩٧٩	السنة ١٩٨٠/١٩٨٢
(١)	الاتحاد السوفياتي	٢١٬٩٠٦	٤٬٦٤٦	٢٤٬٧٢٠	١٢٧٬١٢٤	١١٬٠٥١
(٢)	بولندا	١٤٦٬٠٣٢	٤٬٧٣١	٩٬٩٧٥	٦٬٢١٨	١٬٥٧٧
(٣)	رومانيا	١٥٠٬٤١٢	٦٣٬٥٤٩	٢٢٬٦٣٥	١٨٬٤١٨	٥٬١٧٤
(٤)	يوغسلافيا	٧٬٩٨١	١٠١	٢٢١	١٢٦	٣٨
(٥)	بلغاريا	٣٨٬٩٤٠	٤٦٠	٢٣٤	١١٨	٣٥
(٦)	اليونان	٢٬٨٠٧	١٦٦	٢٤٨	٣٢٦	٧٩
(٧)	المانيا	٩٬٥٧٦	٧٩٦	٢٬٢٧٩	٢٠٨٠	٧٩٨
(٨)	النمسا	٣٬٢٤٢	٢٧٩	٧٢٤	٥٩٥	١٨٥
(٩)	سويسرا	٢٨٤	٢١٨	٦٦٨	٦٢٤	٢٤٠
(١٠)	تشيكوسلوفاكيا	١٩٬٥٧١	٩٠٥	١٬٨٤٩	٨٨٨	٢٤٦
(١١)	هنغاريا	٢٤٬١٤٢	١٬١١٥	١٬٤٨٦	١٬١٠٠	٢٢١
(١٢)	البلاد الاسكندنافية	٢١٦	١١٩	٧٦٧	٩٠٣	٤٩٨
(١٣)	بريطانيا (المملكة المتحدة)	٢٬٢٥٦	١٬٢٦٠	٥٬٢٠١	٦٬١٧١	٢٬٨١٠
(١٤)	هولندا	١٬٧٢٢	٢٥٣	١٬١١٧	١٬١٧٠	٥٩٩
(١٥)	بلجيكا	٦٨٥	٢٢٥	٨٨٧	٨٤٧	٤١٧
(١٦)	فرنسا	٤٬٧١٢	١٬١٩٢	٦٬٨٥٨	٥٬٢٩٩	٢٬٥٤١
(١٧)	اسبانيا	٢٤٩	٢٢٢	١٨٤	٢٢٧	١٤٨
(١٨)	ايطاليا	١٧١٩	٢٢١	٧١٩	٧١٢	٢٦٥
(١٩)	بلدان اخرى	١٬٤٣٤	٢١٢	٢٠٠	٢٥٢	١٢٩
	المجموع	٤٣٩٬١٠٧	٨٠٬٧٧٠	٨١٬٢٨٢	١٨٣٬٤١٩	٢٩٬٢٧١

التوزيع الزمني والجغرافي للمستوطنات اليهودية
في الضفة الغربية المحتلة

السنة	غور الاردن	شفا الاغوار	المرتفعات الوسطى والجنوبية	المرتفعات الشمالية	المجموع
١٩٦٧	١		٥	-	٦
١٩٦٨	٤		١		٥
١٩٦٩	٢	١	٢		٥
١٩٧٠	٤	٢			٦
١٩٧١					
١٩٧٢		٢			٢
١٩٧٣			١		١
١٩٧٤			١		١
١٩٧٥		٤	٣	١	٨
١٩٧٦	٢			٢	٤
١٩٧٧	٢	٢	٧	٥	١٦
١٩٧٨		١		٥	٦
١٩٧٩		٥	٤	٨	١٧
١٩٨٠		٢	٢	٥	٩
المجموع	١٥	١٩	٢٦	٢٦	٨٦

حجم الاستيطان اليهودي في القدس العربية

اسم المستوطنة	المساحة المصادرة	عدد الوحدات السكنية	عدد السكان المخطط	سنة المصادرة
الحي اليهودي	٢٠٠	٨٠٠	٣٥٠٠٠	١٩٦٧
رامات اشكول	٣٢٦٠	٢٢٠٠	١٠٠٠٠	١٩٦٨
جبل اسكوبس	٦٠٠	مساكن طلبة	؟	١٩٦٩
التلة الفرنسية	٣٦٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٩٦٩
شرفة شعفاط	٢٠٠٠	٢١٠٠	–	–
عطروت	١٠٠٠٠	منطقة صناعية	–	١٩٧٠
النبي يعقوب	٤٠٠٠	٤٢٠٠	١٧٠٠٠	١٩٧٣
زاموت	٣٠٠٠	٨٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٩٧٣
جيلو	٤٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٩٧٣
تالبيوت الشرقية	١٢٨٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٩٧٣
معالوت دفنا	٢٧٠	٢٤٠٠	–	١٩٧٣
سانهدريا	؟	٦٨٠	–	١٩٧٣
امتداد النبي يعقوب	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	–	١٩٧٤
النبي يعقوب الجنوبية	٤٤٦٠	١٢٠٠٠	–	١٩٨٠

حجم الاستيطان اليهودي في غور الأردن

اسم المستوطنة	سنة التأسيس	المساحة المصادرة	الملكية
يافت	١٩٦٧	٥٠٠	حكومية
محولا	١٩٦٨	٣٨٠٠	بردلة
ارجمان	١٩٦٨	٨٦٠٠	مرج نعجة
كاليا (الموج)	١٩٦٨	٢٠٠٠	حكومية/ الفشخة
مشوعا	١٩٦٩	٤٦٠٠	الجفتلك
جلجال	١٩٦٩	٣٢٠	أريحا
متسبيه شاليم	١٩٧٠	٢٠٠	حكومية/ الفشخة عين جدي
يتاف	١٩٧٠	٣٠٠٠	العوجا
فصايل	١٩٧٠	٢٠٠٠	فصايل
نعران	١٩٧٠	٢٠٠٠٠	العوجا
نتيف هجدود	١٩٧٦	؟	العوجا
تومر	١٩٧٦	؟	؟
مشوعا الجديدة	١٩٧٧	٨٠٠	العجاجرة
نعومي	١٩٧٧	؟	؟

خارطة المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة وتشمل المستوطنات القائمة والمقترح اقامتها في الضفة الغربية وغور الاردن حسب خطة التطوير الاستيطاني في الضفة الغربية التي وضعها متتياهو دروبلس رئيس دائرة الاستيطان.

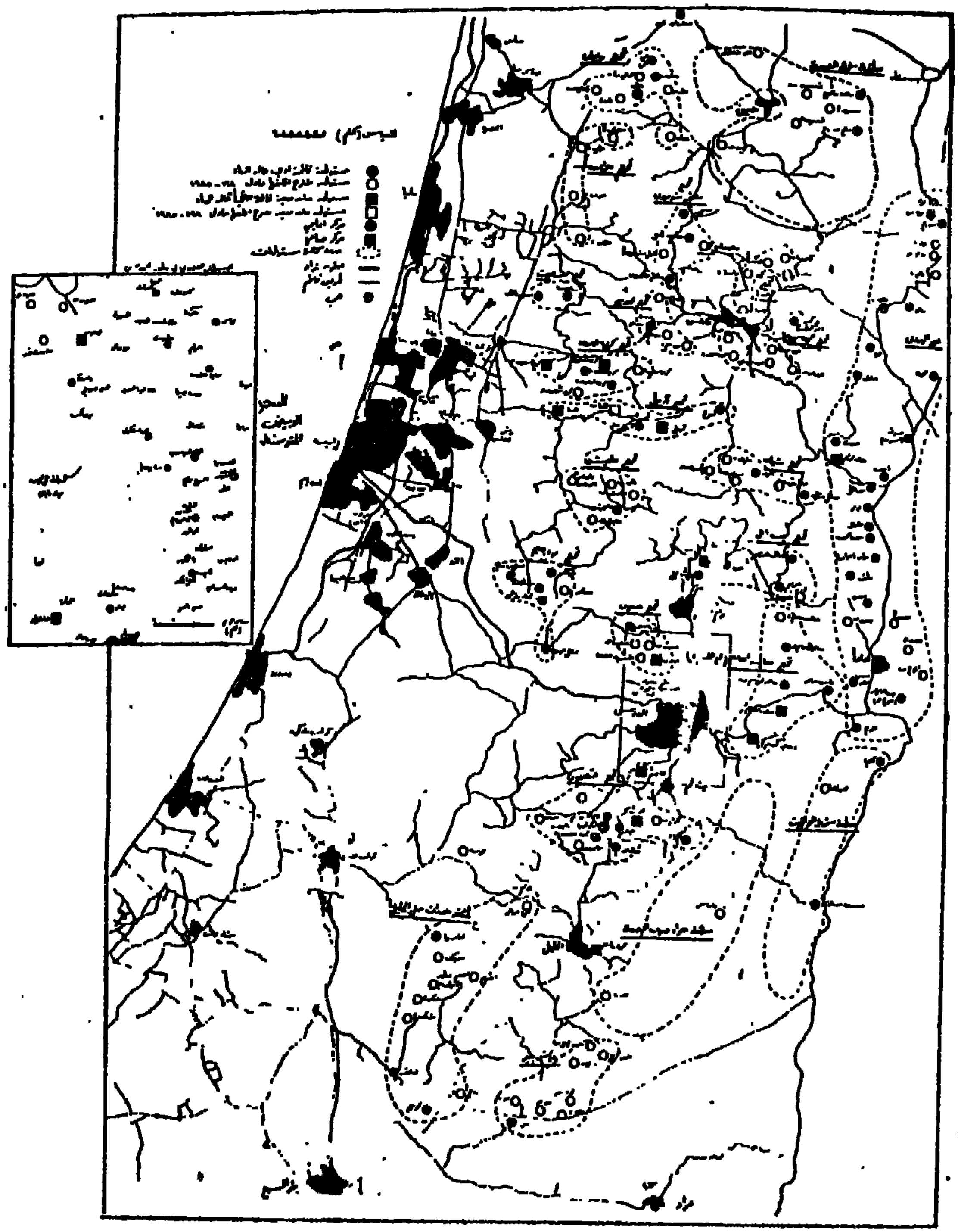

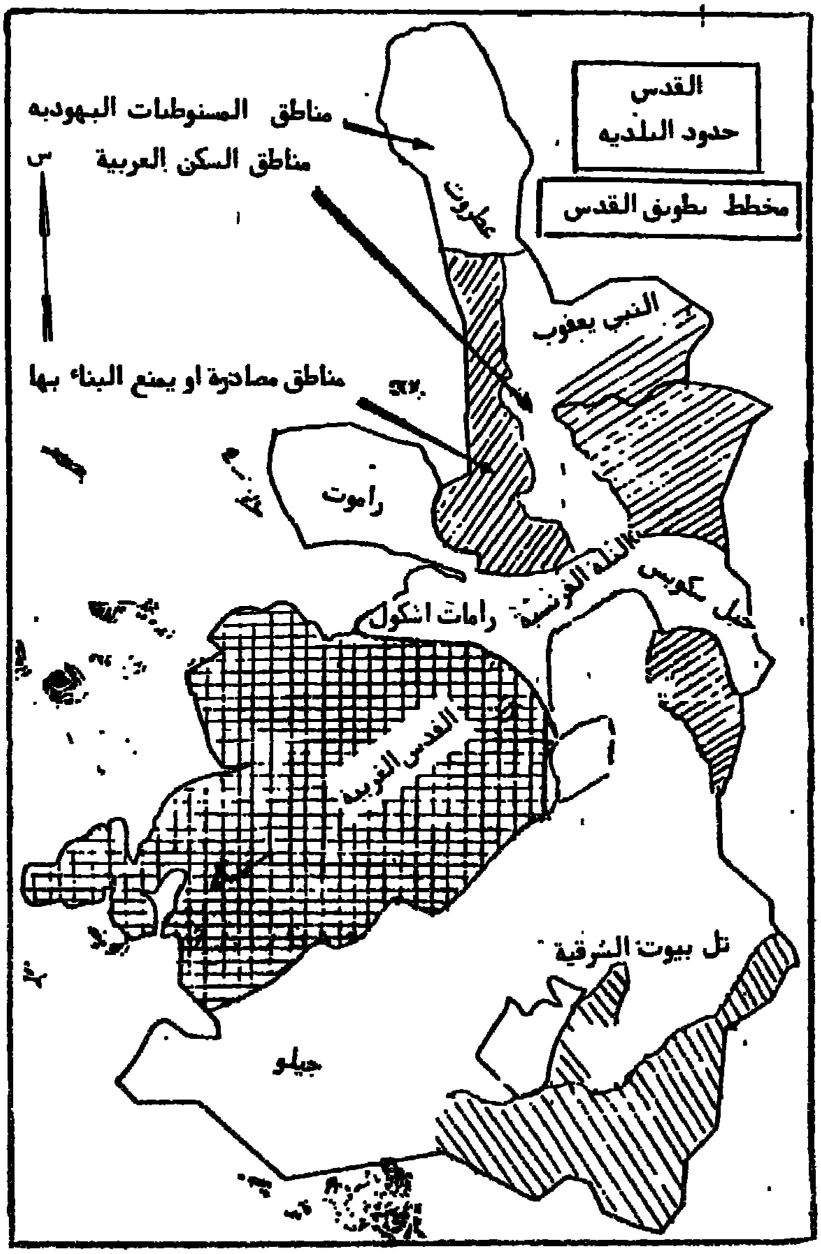
القدس
حدود البلديه
مخطط تطويق القدس
مناطق المستوطنات اليهوديه
مناطق السكن العربية
س
مناطق مصادرة او يمنع البناء بها
عطروت
النبي يعقوب
راموت
التلة الفرنسية
رامات اشكول
جبل سكوبس
القدس الغربية
تل بيوت الشرقية
جيلو

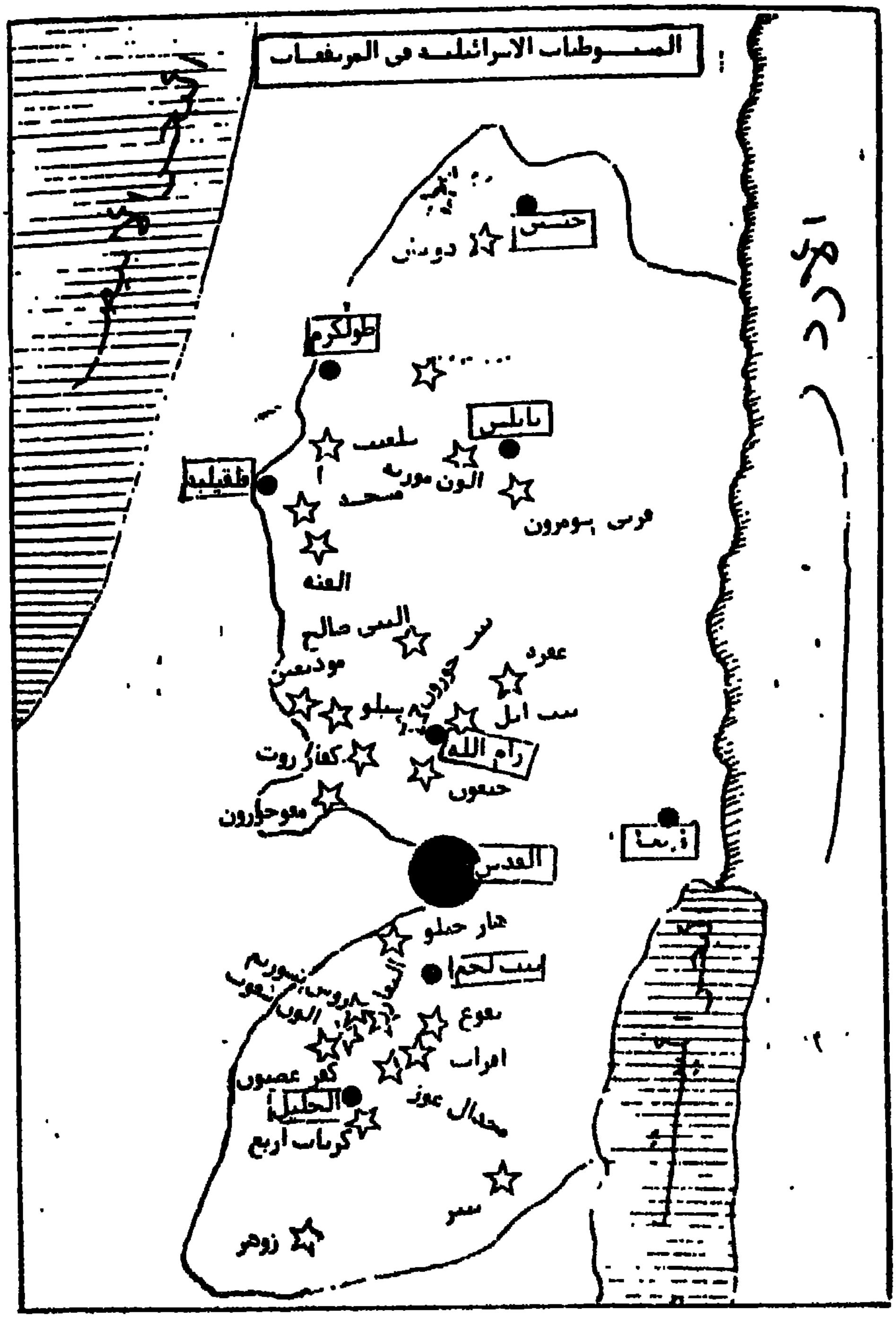
المستوطنات الاسرائيلية في الضفة
جنين
دوتان
طولكرم
نابلس
سلعيت
الون موريه
قلقيلية
قرني شومرون
العنه
النبي صالح
عوفرة
موديعين
بيت ايل
رام الله
كفار روت
جبعون
القدس
أريحا
هار جيلو
بيت لحم
تقوع
كفر عصيون
الخليل
كريات اربع
زوهر

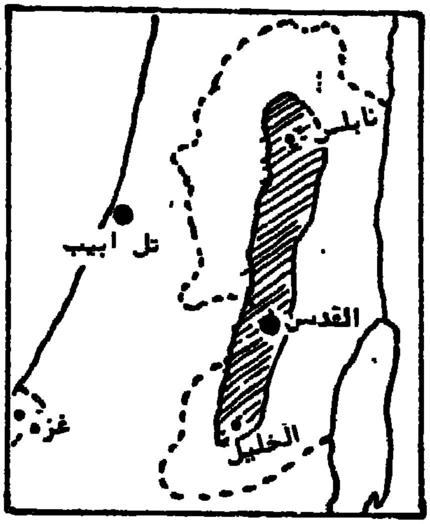

مشروع غوش إمونيم

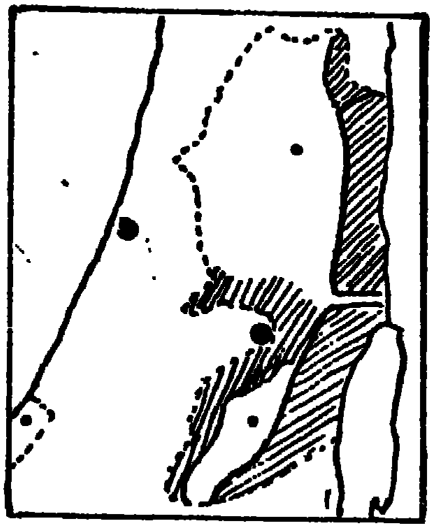

مشروع الون

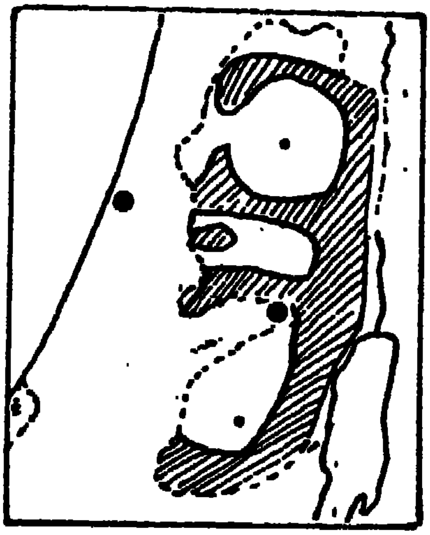

مشروع شارون

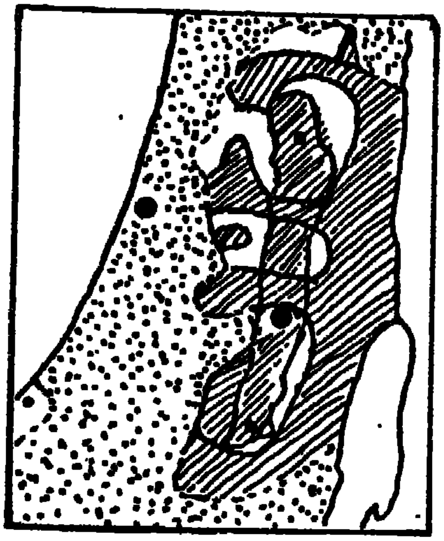

المشاريع الثلاثة معا

المشاريع المختلفة لاستيطان الضفة الغربية

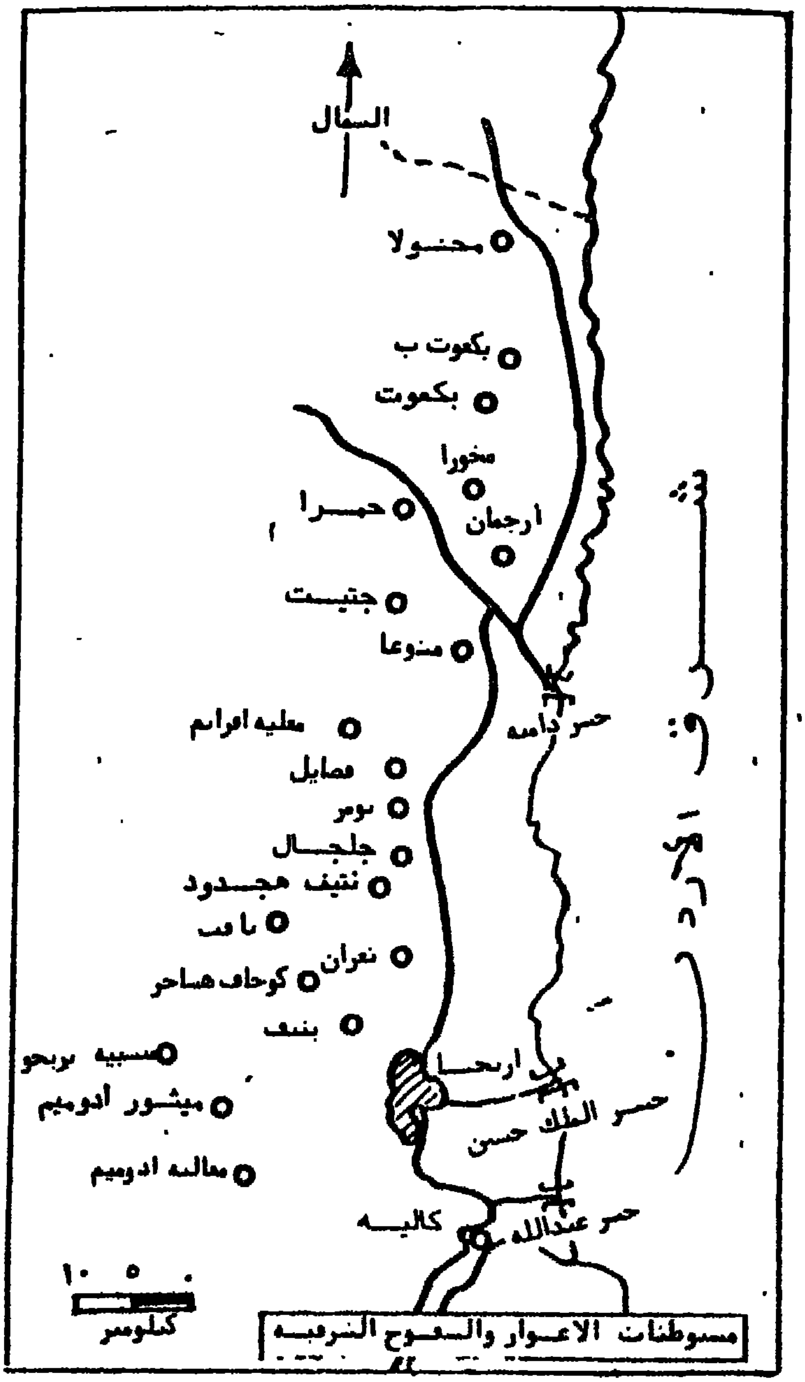

الشمال
محنولا
بكعوت ب
بكعوت
مخورا
حمرا
ارجمان
جتيست
منوعا
حسر دامية
معليه افرايم
فصايل
نومر
جلجال
نتيف هجدود
نعران
كوخاف هشاحر
مسبيه يريحو
ميشور أدوميم
معالية ادوميم
اريحا
حسر الملك حسين
كاليه
حسر عبدالله
١٠ ٥ ٠
كيلومتر
مستوطنات الاغوار والسفوح الشرقية

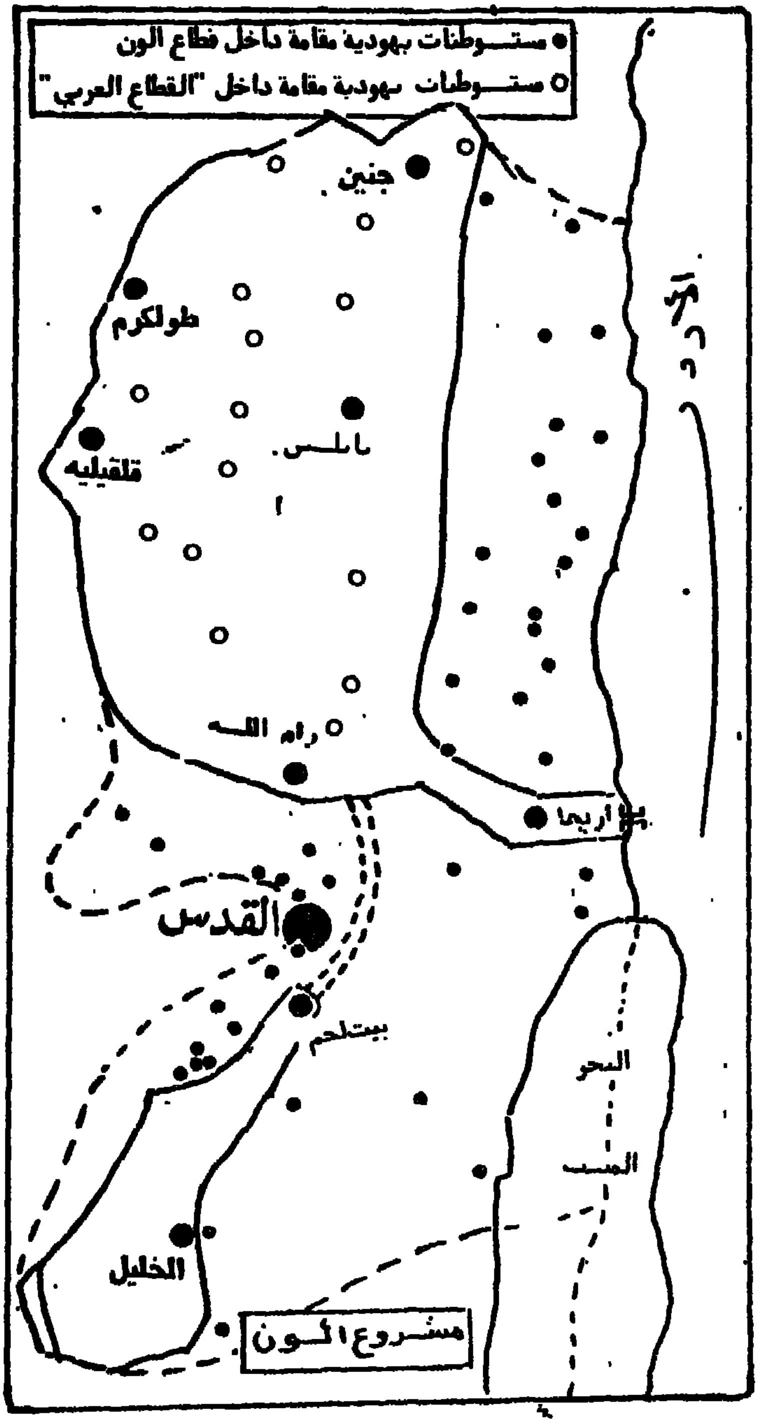

• مستوطنات يهودية مقامة داخل قطاع الون
o مستوطنات يهودية مقامة داخل "القطاع العربي"
جنين
طولكرم
قلقيلية
نابلس
رام الله
أريحا
القدس
بيتلحم
البحر الميت
الخليل
مشروع الون

مبنى قسم الاستيطان

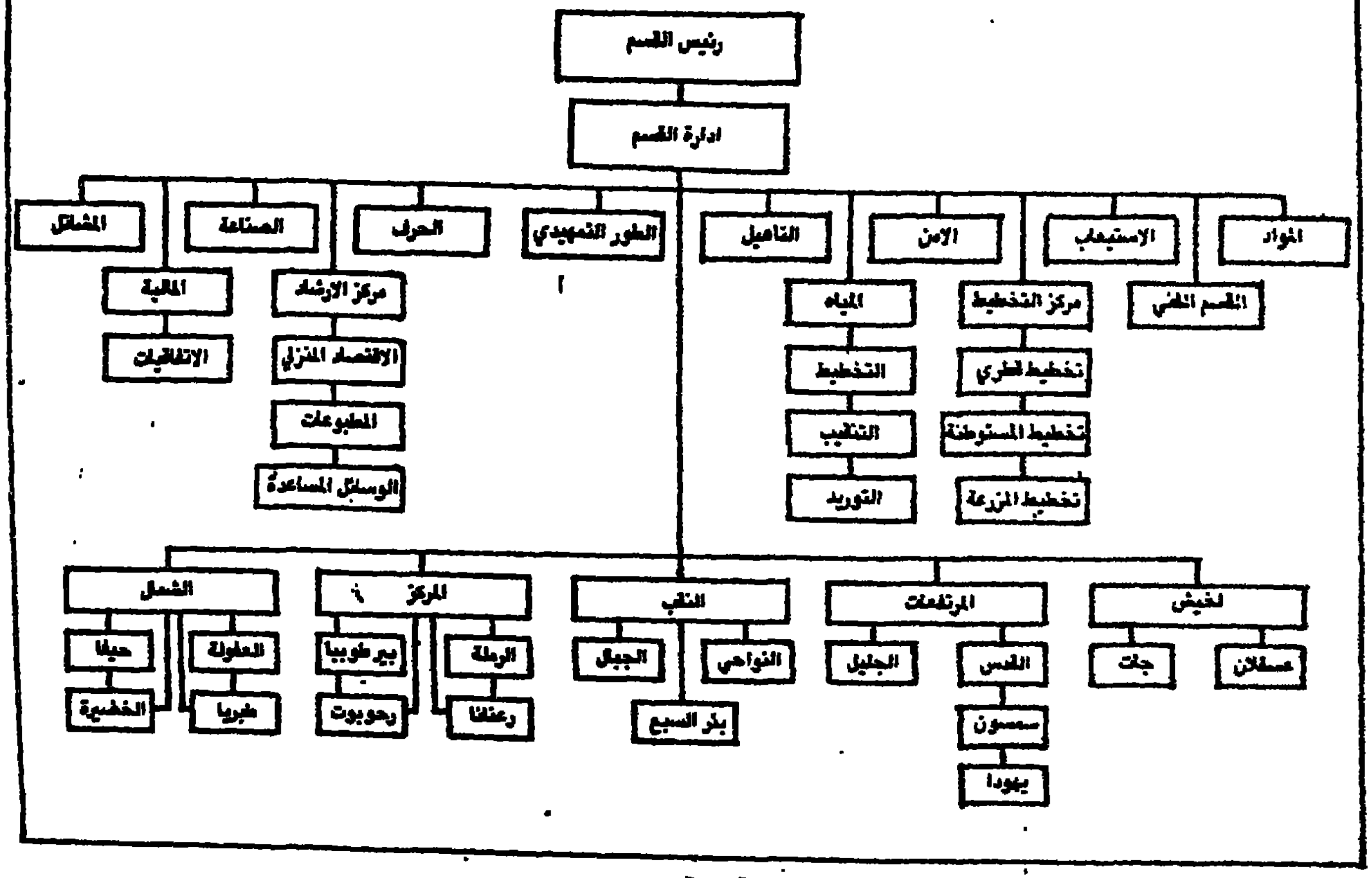

اعداد السكان اليهود في المدن حتى نهاية عام ١٩٨٣

الرقم	المدينة	عدد السكان ١٩٧٨	عدد السكان ١٩٨١	عدد السكان ١٩٨٣
١ ـ	القدس	٢٨٦ر٦٠٠	٤١٥ر٠٠٠	٤٢٨ر٧٠٠
٢ ـ	تل ابيب ـ يافا	٣٣١ر٩٠٠	٣٢٩ر٥٠٠	٣٢٧ر٣٠٠
٣ ـ	حيفا	٢١٤ر٠٠٠	٢٢٧ر٤٠٠	٢٢٥ر٨٠٠
٤ ـ	بئر السبع	١٠٣ر٣٠٠	١١١ر٢٠٠	١١٠ر٨٠٠
٥ ـ	رمات جان	١٢٠ر٣٠٠	١١٩ر١٠٠	١١٧ر١٠٠
٦ ـ	بتاح تكفا	١١٤ر٤٠٠	١٢١ر٧٠٠	١٢٣ر٩٠٠
٧ ـ	بات يام	١٢٦ر٩٠٠	١٣٢ر٨٠٠	١٢٨ر٧٠٠
٨ ـ	ريشون لتسيون	٨٣ر٨٠٠	٩٥ر٥٠٠	١٠٢ر٢٠٠
٩ ـ	حولون	١٢٤ر٥٠٠	١٣٢ر٣٠٠	١٣٣ر٥٠٠
١٠ـ	بني براق	[illegible]	٩٢ر٨٠٠	٩٦ر١٠٠
١١ـ	نتانيا	[illegible]	٩٩ر٨٠٠	١٠٢ر٢٠٠
١٢ـ	جفعتايم	[illegible]	٤٨ر٦٠٠	٤٦ر٧٠٠
١٣ـ	هرتسليا	٥٤ر٣٠٠	٦٠ر٧٠٠	٦٣ر٢٠٠
١٤ـ	نهاريا	٢٧ر٦٠٠	٢٨ر٨٠٠	٢٧ر٨٠٠
١٥ـ	اللد	[illegible]	[illegible]	٤٠ر٤٠٠
١٦ـ	الخضيرة	٣٧ر٢٠٠	٣٩ر٠٠٠	٣٨ر٧٠٠
١٧ـ	عكا	٢٨ر٤٠٠	٣٩ر١٠٠	٣٦ر٤٠٠
١٨ـ	عسقلان	٥٠ر٦٠٠	٦٦ر٠٠٠	٦٥ر٧٠٠
١٩ـ	كفار سابا	٣٦ر٨٠٠	٤١ر٢٠٠	٤٣ر٥٠٠
٢٠ـ	الرملة	٣٢ر٩٠٠	٤٢ر٣٠٠	٤٢ر٢٠٠
٢١ـ	رحوبوت	٦١ر٠٠٠	٦٧ر١٠٠	٦٧ر٩٠٠
٢٢ـ	طبريا	٢٧ر٥٠٠	٢٩ر٠٠٠	٢٨ر٢٠٠
٢٣ـ	رعنانا	٢٧ر٣٠٠	٣٤ر٦٠٠	٣٨ر٥٠٠
٢٤ـ	رمات هشرون	٢٩ر١٠٠	٣١ر٧٠٠	٣٢ر٥٠٠
٢٥ـ	صفد	١٤ر٩٠٠	١٦ر٥٠٠	١٥ر٩٠٠
٢٦ـ	بيسان	١٢ر٨٠٠	١٣ر٤٠٠	١٢ر٩٠٠
٢٧ـ	نس تتسيونا	١٢ر٥٠٠	١٤ر١٠٠	١٥ر٢٠٠

General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

ثورة المسلمين فى الضفة والقطاع
للدكتور / رفعت سيد أحمد

هذه طبعة جديدة من كتاب هام.. يعالج ثورة الشعب الفلسطينى المسلم فى الضفة الغربية وقطاع غزة.... ويعالج الاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى مهدت الأرض لظهور **حركة حماس وجماعة الجهاد الاسلامى**- وغيرها من قوى المعارضة فى الضفة والقطاع.

★ هذا ولقد صدرت الطبعة الأولى من هذا العمل عن دار العروبة للصحافة والنشر والتوزيع عام ١٩٨٧ وكانت تحت عنوان (الضفة والقطاع: دراسة وثائقية)، ونظراً لدخول الاسلام الثورى كمتغير هام فى أحداث الضفة والقطاع.. فلقد آثرنا أن يتمشى اسم الكتاب مع مضمونه ومضمون الاحداث الجديدة.

★ انـه كتـاب مثيـر ووثـائقى.. للكـاتب والباحـث المصرى المعروف/ د. رفعت سيد أحمد.. الذى قدم من قبل للمكتبة العربية العديد من الاسهامات الفكرية والاسلامية الهامة.

يافا للدراسات والابحاث- القاهرة.

الطبعة الثانية- ١٩٩٠

رقم الايداع/ ٢٦٥١/ ٨٦

94